التعقبات الحديثية للحافظ المناوي على الحافظ السيوطي من خلال كتاب: فيض القدير شرح الجامع الصغير من الحديث الأول إلى الحديث التاسع والعشرين جمعًا ودراسة

عبداللطيف الراشدي

ماجستير في علوم الحديث

كلية العلوم الإسلامية

١٤٣٩هـ / ٢٠١٧م

التعقبات الحديثية للحافظ المناوي على الحافظ السيوطي من خلال كتاب: فيض القدير شرح الجامع الصغير من الحديث الأول إلى الحديث التاسع والعشرين - جمعًا ودراسة

عبداللطيف الراشدي
MHD131BA734

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الحديث
كلية العلوم الإسلامية

المشرف:
الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر مُحَمَّد سويفي

محرم ١٤٣٩هـ / أكتوبر ٢٠١٧م

الاعتماد

تم اعتماد بحث الطّالب: عبداللطيف الراشدي

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of **ABDELLATIF RACHIDI** has been approved

By the following:

المشرف

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر مُحَمَّد سويفي

التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ مُحَمَّد محمود عبدالمهدي

التوقيع:

رئيس القسم

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ مُحَمَّد إبراهيم الحلواني

التوقيع: محمد ابراهيم الحلواني

عميد الكلية

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد مُحَمَّد نجم

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي

التوقيع:

صفحة التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات	
المناقش الداخلي الأوّل	الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور مُحَمَّد أحمد يوسف	
المناقش الداخلي الثاني	الأستاذ المشارك الدكتور/ مُحَمَّد محمود عبدالمهدي	
ممثل الكلية	الأستاذ المشارك الدكتور/ مُحَمَّد إبراهيم الحلواني	

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية من أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الطالب: **عبداللطيف الراشدي**

التوقيع : .....

التاريخ : .....

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any universit ،educational or other institutions .

Name of student : **ABDELLATIF RACHIDI**

Signature: .....……

Date: ……

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٧ © محفوظة

عبداللطيف الراشدي

التعقبات الحديثية للحافظ المناوي على الحافظ السيوطي من خلال كتاب:
فيض القدير شرح الجامع الصغير من الحديث الأول إلى الحديث التاسع والعشرين
جمعًا ودراسة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

٢- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجاريّة أو تسويقيّة.

٣- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالميّة بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكدّ هذا الإقرار:

الاسم : عبداللطيف الراشدي

التوقيع: .....

التاريخ: .....

شكر وتقدير

الحمد لله على ترادف آلائه ونعمائه، ومزيد فضله وإحسانه، أحمده سبحانه وأشكره على جزيل عطائه، وجميل نواله. وإن من شكر الله، شكر من أجرى على يديه هذه الآلاء، ولهذا أتقدم بوافر الشكر والامتنان لفضيلة الأستاذ المشارك الدكتور أشرف زاهر مُحَمَّد سويفي، لما له من أيادي بيضاء علي؛ فقد استفدت منه خلال تدريسه لي في جامعتنا المباركة –جامعة المدينة العالمية– ثم بعدها خلال تفضله بالإشراف على بحثي هذا، فقد كان حريصاً على إنجازه، ولم يبخل علي بوقته، بل كلما اتصلت به بادرني بحسن الاستقبال، رغم كثرة أشغاله حفظه الله، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأمدَّ الله عمره في الصالحات.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى القائمين على إدارة جامعة المدينة العالمية، وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ الدكتور مُحَمَّد خليفة التميمي، وكذا أعضاء قسم علوم الحديث وأساتذته، وأعضاء القسم الفني، وكل من له مساهمة وفضل علي لإنجاز هذا البحث.

ملخص البحث

يتألف هذا البحث بعد المقدمة؛ من تمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس. أما المقدمة فتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، وأسئلة الدراسة، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وشكراً وتقديراً. وأما التمهيد فعرفت فيه بالحافظ السيوطي، كما عرفت فيه بالحافظ المناوي، وتناولت فيه مفردات عنوان البحث، وأما الفصل الأول فخصصته لدراسة نظرية مختصرة لكل من كتاب "الجامع الصغير" و"فيض القدير"، وأما الفصل الثاني؛ فهو دراسة تطبيقية لتعقبات الحافظ المناوي على الحافظ السيوطي، والتي تنوعت فشملت متون الحديث، وسكوت السيوطي عن بعض الأحاديث، وحكمه للبعض الآخر، وكذلك العزو لبعض المصادر الحديثية، كما شملت تعقبات خاصة في بعض الرواة وبعض المصطلحات الحديثية، ثم ختمت البحث بأهم النتائج المستخلصة في هذه الدراسة، بالإضافة لبعض التوصيات، ثم ذيلت البحث بفهارس علمية، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

ABSTRACT

This research consists of an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and an index.

The introduction includes the importance of the subject, the reasons for its selection, research objectives, problems,questions and methodology, the previous studies, research plan, and lastly a thanks and appreciation. As for the premebal i started by a brief biography of the Great Memorisers Al-Siyouti and Al-Monawi, and i also addressed in it the meaning of each term on the title . As for the first chapter was devoted to a brief study of the theory used in the books "Al jami al-saghir" and "Fayd Al Qadeer". As for the second chapter is an applied study of Al-Hafez Al-Monawi observations on Al-Hafiz Al-Suyuti which varies , by him not given a decree on some of the Ahadeeth, and giving it on others, as well as his Hadeeth refferences. It also includes recantations about some narrators and some Sience of hadeeth terms. Then i concluded this research with the most important results found in this study. Including some recommendations, then i sealed this Research with scientific index. Thanks to Allah the Lord of the Worlds, and i send peace and blessings among our messenger Muhammad and his family and companions.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

صفحة العنوان: ..... أ

صفحة البسملة: ..... ب

الاعتماد: ..... ج

التحكيم: ..... د

الإقرار: ..... هـ

DECLARATION..... و

حقوق الطبع: ..... ز

شكر وتقدير: ..... ح

ملخص البحث: ..... ط

ABSTRACT..... ي

المحتويات: ..... ك

مقدمة ١

أهمية الموضوع: ٢

أسباب اختيار الموضوع: ٣

أهداف البحث: ٣

مشكلة البحث: ٤

أسئلة البحث: ٥

منهج البحث: ٥
الدراسات السابقة: ٧
تمهيد: تعريف مختصر بالحافظين السيوطي والمناوي، وتعريف بمفردات عنوان البحث..... ١٠
المبحث الأول: تعريف مختصر بالحافظ السيوطي ١١
اسمه، ونسبه، وولادته: ١١
بيئته العلمية، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه: ١١
منزلته العلمية، وأهم مصنفاته، ووفاته: ١٣
المبحث الثاني: تعريف مختصر بالحافظ المناوي..... ١٦
اسمه، ونسبه، وولادته: ١٦
بيئته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه: ١٦
منزلته العلمية، وأهم مصنفاته، ووفاته: ١٧
المبحث الثالث: تعريف مفردات عنوان البحث..... ٢٠
تعريف التعقب:..... ٢٠
تعريف الحديث: ٢١
الفصل الأول: دراسة نظرية مختصرة لكتاب "الجامع الصغير" وشرحه "فيض القدير"..... ٢٣
المبحث الأول: دراسة مختصرة لكتاب "الجامع الصغير"..... ٢٤
المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومنزلته العلمية، وعدد أحاديثه. ٢٤
المطلب الثاني: معالم منهج المؤلف في كتابه..... ٢٨
المطلب الثالث: أسباب وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه..... ٣٩

المطلب الرابع: رموز درجة الأحاديث. ٤٣
المطلب الخامس: عناية العلماء به. ٥٣
المبحث الثاني: دراسة مختصرة لكتاب "فيض القدير"..... ٥٦
المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومنزلته العلمية. ٥٦
المطلب الثاني: منهج المؤلف فيه..... ٥٨
المطلب الثالث: عناية العلماء به. ٥٩
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية..... ٦١
المبحث الأول: التعقبات الخاصة بمتون الحديث. ٦٢
المبحث الثاني: التعقبات الخاصة بسكوت الحافظ السيوطي على درجة بعض الأحاديث. ٦٥
المطلب الأول: ما سكت عليه، وهو صحيح عند المناوي. ٦٦
المطلب الثاني: ما سكت عليه، وهو ضعيف عند المناوي. ٧١
المطلب الثالث: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالضعف في غيره من كتبه. ٨٧
المطلب الرابع: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالوضع في غيره من كتبه. ... ٨٩
المبحث الثالث: التعقبات الخاصة بالحكم على الأحاديث. ١٠٣
المطلب الأول: ما رمز له السيوطي بالحسن، وصحَّحه المناوي. ١٠٤
المطلب الثاني: ما رمز له السيوطي بالحسن، وضعَّفه المناوي. ١١١
المطلب الثالث: ما رمز له السيوطي بالضَّعف، وحكم عليه المناوي بالوضع..... ١١٤
المبحث الرابع: التعقبات الخاصة بعزو الأحاديث. ١١٩
المطلب الأول: عزو الحديث لمصدر خارج الصحيحين مع وجوده فيهما. ١٢٠

المطلب الثاني: عزو الحديث لمصدر واحد موهماً عدم وجوده في غيره..... ١٢٣
المطلب الثالث: عزوه للطريق الضعيف مع إهماله للطريق الصحيح..... ١٢٨
المبحث الخامس: التعقبات الخاصة بالرواة وبعض المصطلحات الحديثية. ١٣١
المطلب الأول: تعقبات خاصة بالرواة..... ١٣٢
المطلب الثاني: تعقبات اصطلاحية ١٣٦
خاتمة البحث ١٣٨
المصادر والمراجع..... ١٤٥

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3].

وبعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فخلال قراءتي لكتاب "فيض القدير"، والرجوع إليه في كثير من الأحيان، كانت تواجهني تعقُّبات متنوعة للحافظ المناوي على الحافظ السيوطي رحمهما الله، ولاحظت أن هذه التعقبات لم تقتصر على الجانب الحديثي فقط، وإنما استوعبت الجانب اللغوي، والبلاغي، والفقهي أيضاً. فكنت أتمنى أن تُجمع في كتاب واحد، ليسهُل الانتفاع بها، وتعُمَّ الفائدة منها، ولعلَّ من وقف على هذا الأمر أيضاً، إنما يمنعه عن الإقدام عليه طول الكتاب، وسعة باع الحافظ المناوي، لكن كما يقال –ما لا يدرك كله، لا يترك جله– لدى ومن خلال تخصصي في الحديث، في جامعتنا

(1) سورة آل عمران: الآية 102.

(2) سورة النساء: الآية 1.

(3) سورة الأحزاب: الآيتان: 70، 71.

المباركة –جامعة المدينة العالمية– ارتأيتُ أن أُفرِد التعقبات الحديثية بالبحث، عسى أن يكون بحثي هذا –مع قلة البضاعة– نبراساً يُنير الطريق ولو قليلًا، لمن أراد أن يكمل مسيرتي هذه، وأيضاً لمن أراد أن يُفرِد بالبحث تعقبات أخرى للحافظ المناوي رحمه الله في مجال آخر.

فأسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني وغيري به، إنه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهمية الموضوع:

1 الكشف عن مكانة كتاب "فيض القدير" للحافظ المناوي. ومن خلاله الكشف عن الأصل المشروح، الذي هو كتاب: "الجامع الصغير".

2 مكانة المصادر العلمية التي ينقل منها الحافظ المناوي، حيث إن بعضها يعدُّ ضمن المخطوط، الذي لم يطبع بعد، مثل: شرحي الحافظين العراقي وابن حجر رحمهما الله على سنن الترمذي، وفيهما حكمهما على الأحاديث، وكنقله لأسانيد من تفسير ابن مردويه، وأسانيد من تاريخ نيسابور للحاكم. مما يساعد في تقوية بعض الطرق، أو تضعيفها، كما هو مُسطَّر في علم الحديث.

3 اهتمام الأئمة بعد الحافظ المناوي بكتابه، ومحاولة الاستفادة منه، والاستدراك عليه، مما يبين المكانة العلمية لكتابه.

4 بيان المنهج النقدي عند الحافظ المناوي من خلال أحكامه على الأحاديث.

5 محاولة وضع لبنة تأسيسية لتعقبات الأئمة على غيرهم من العلماء، خصوصاً في علم الحديث، فهي دراسة حديثية مقارنة، لا تكتفي بذكر الأقوال وحسب، ولا بتقديم أحدها من غير

دليل، بل تنطلق من جمع الأقوال أولاً، وعزوها إلى قائلها ثانياً، وتمحيصها وبيان الراجح منها آخراً، كل ذلك اعتماداً على أقوال وترجيحات أئمة هذا الفن.

أسباب اختيار الموضوع:

1 عدم وقوفي -فيما أعلم- على من خصَّص بحثه بجمع ودراسة التعقبات الحديثية للحافظ المناوي على الحافظ السيوطي من خلال كتابه "فيض القدير"، إلا ما كان من البحث المعنون بـــ:" تعقبات المناوي على السيوطي في كتابه فيض القدير شرح الجامع الصغير - دراسة تطبيقية لمائة حديث" للطالب: محمد مهدي صالح، بكلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد (2012م).

وهذا البحث لم أتمكن من الوقوف عليه، ومقارنته ببحثي هذا، لصعوبة الحصول عليه، إلا ما كان من بياناته الموجودة بدار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد، تحت رقم التسجيل: 585400.

2 الرد على من شكك في مكانة الحافظ المناوي في علم الحديث.

3 التربية على حسن الأدب مع العلماء، والتعريف بأصول وآداب الرد على المخالف، وذلك من خلال اختيار الحافظ المناوي لعباراته، وحسن أدبه مع الحافظ السيوطي رحمهما الله تعالى.

4 بيان هذه التعقبات -حالَ كونِها مُفرَّقة في كتاب فيض القدير على سعته- له قيمته العلمية؛ فجَمعُها، وذِكرُ أدلَّتِها مفصَّلةً، تبرز أن العلماء المتأخرين لم يكتفوا بمجرد النقل وحسب، بل ناقشوا، ووافقوا، وخالفوا، وأضافوا، في إطار الاجتهاد المبني على الأصول والقواعد التي أسَّسَها سلفنا الصالح رحمهم الله.

أهداف البحث:

من الأهداف التي أصبو إليها خلال بحثي هذا:

1 الكشف عن جهود العلماء السابقين في خدمة علم الحديث، خصوصاً علم تخريج الحديث.

2 جمع تعقبات الحافظ المناوي على الحافظ السيوطي من خلال كتاب فيض القدير، ودراستها، وذلك من خلال مقارنتها بأقوال علماء الحديث.

3 تصنيف هذه التعقبات الحديثية، حتى يسهل الرجوع إليها، والاستفادة منها.

4 إيراد أقوال باقي العلماء ممن استدرك على الحافظ المناوي، كالعلامة الصنعاني[1] من خلال كتابه: "التنوير شرح الجامع الصغير"، والحافظ أحمد الغماري[2] من خلال كتابه: "المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي"، وكتابه: "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"، والمحدث محمد ناصر الدين الألباني[3] من خلال كتابه "صحيح الجامع الصغير" و "ضعيف الجامع الصغير"، وغيرهما من كتبه، بالإضافة إلى الكتب الحديثية الأخرى، التي قد يستدرك بعض أصحابها على الحافظ المناوي فيما ذهب إليه في كتابه "فيض القدير".

---

(1) هو الإمام المجتهد، محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير، ولد باليمن بمدينة كحلان، وانتقل بعدها مع والده إلى مدينة صنعاء، وفيها توفي سنة 1182هـ. الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، د.ط، (133/2).

(2) هو الحافظ شهاب الدين أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ولد بمدينة طنجة بالمغرب، وتعلم في الأزهر، واستقر بالقاهرة، وتوفي بها سنة 1380هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (253/1)، وابن سودة، **إتحاف المطالع**، ط1، (574/2).

(3) هو الشيخ المحدث محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ولد بمدينة أشقودرة في ألبانيا ، عاش فترة في دمشق بسوريا، وبعدها استقر في عمان بالأردن، وفيها توفي سنة 1420هـ. محمد خير رمضان، **معجم المؤلفين المعاصرين**، د.ط، (730/2)، ومحمد الشيباني، **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**، ط1، (ص44).

مشكلة البحث:

تمثل تعقبات الأئمة لبعضهم البعض جانباً مهماً من العلوم الإسلامية، فهي تدل على ثراء وغنى هذه العلوم، كما أنها تدل على قوة الشخصية العلمية للأئمة، وتختلف هذه التعقبات من علم إلى علم، ومن فن إلى فن، لكن يبقى الضابط فيها وفي قيمتها هو التزامها بقواعد ذلك العلم. إذ الخروج عنها يسقط ويضعف ذلك التعقب، ويصبح هو الآخر عرضة للاستدراك عليه، وهكذا.

وقد تناولتُ في دراستي هذه التعقبات الحديثية للمناوي على السيوطي من خلال كتابه "فيض القدير" للوقوف على قيمة هذه التعقبات، ومدى التزام المناوي في جميعها بقواعد أهل الحديث.

أسئلة البحث:

وتتمثل في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1 هل للحافظ المناوي اجتهاد في دراسة الحديث، أم أنه مجرد ناقل لأقوال من سبقه من العلماء؟

2 هل وُجد من استدرك على الحافظ المناوي في تعقباته الحديثية هذه؟

3 وإن كان الأمر كذلك، فهل وافقوه في ما ذهب إليه، أم أنهم رحمهم الله كان لهم رأي آخر؟

منهج البحث:

اتبعت في البحث الخطوات الآتية:

1- عرَّفتُ بشكل مختصر بالحافظين؛ السيوطي، والمناوي رحمهما الله تعالى. وقسَّمتُ ترجمتهما إلى عدة مطالب.

2- عرَّفتُ بكتابيهما؛ "الجامع الصغير"، و "فيض القدير"، وقسَّمت كُلَّ تعريف إلى عدة مطالب أيضاً.

3- قمتُ بتتبُّع، وجمع الأحاديث التي تعقَّب فيها الحافظُ المناوي، الحافظَ السيوطي.

4- رتَّبتُ الأحاديث حسب خطة البحث التي اعتمدتها.

5- ذكرتُ الحديث بتخريجه كما أورده السيوطي.

6- جعلت تعقبات المناوي تنضوي تحت مسائل، فأقول: "فيه مسائل"، ثم أذكرها، وهي تختلف في عددها من حديث إلى حديث.

7- ذكرتُ تعقبات الأئمة على الحافظ المناوي. وكذا ذكرت ما وافقوه فيه، فيما ذهب إليه في تعقبه.

8- عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

9 - توثيق كل ما يرد ذكره في الرسالة؛ بالإحالة في الهامش إلى مصدره.

10- التعريف بالأعلام غير المشهورة، وذلك بذكر اسمه ونسبه، وتاريخ وفاته، في أول موضع ورد فيه من الرسالة.

11- خرَّجتُ الأحاديث من المصادر التي يوردها كلٌّ من الحافظين: السيوطي والمناوي. مراعياً المنهج الآتي:

- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، فإني أكتفي بذلك.

- إذا كان في مسند الإمام أحمد والسنن الأربعة، فإني ألتزم بإخراجه منها.

- ألتزم بترتيب المصادر حسب وفاة أصحابها.

- قد أتوسع في التخريج، حسب المصادر التي يذكرها المناوي أيضاً، لحاجتي إليها في الدراسة الحديثية.

- ألتزم ببيان درجة الحديث صحة وضعفاً.

- إذا كان الحديث مخرجاً في أحد الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، فإني أذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الصفحة، ورقم الحديث.

- الحديث المخرج في المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية وغيرها؛ إن كان الكتاب مرقم الأحاديث، فإني أذكر رقم الجزء، والصفحة، والحديث، وأما إن لم يكن مرقم الأحاديث، فإني أكتفي بذكر رقم الجزء والصفحة.

12- ختمتُ بذكر النتائج المتوصل إليها خلال البحث، ومن ثمَّ خرجت بتوصيات.

13- صنعتُ فهارس فنية مساعدة، تخص الآيات، والأحاديث، والمصادر والمراجع، وموضوعات البحث.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة، ومن خلال بحثي، وتنقيبي، لم أجد -فيما أعلم- من تطرَّق لهذا الموضوع وأفرده برسالة مستقلة، وغاية ما وجدت:

دراسة بعنوان: "منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير" وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية "الدكتوراه" من إعداد الطالب: عبد الرحمن بن عمر بن عبد الله الصاعدي، من وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، (1427هـ/2007م)[1].

وقد تطرَّق الباحث لما تطرَّقتُ إليه، لكن بشكل مقتضب، والفرق بين بحثي، وهذا البحث يتمثل في الآتي:

– هذا البحث يتحدث عن منهج الحافظ المناوي بشكل عام؛ فقد تحدَّث فيه عن منهج المناوي في شرح الحديث، وسبب ورود الحديث، وتوفيقه بين مختلف الحديث، ومنهجه في اللغة العربية، وبيان بلاغة السنة النبوية، إلى آخر المباحث التي ذكرها جزاه الله خيراً، ومن الطبيعي وهو يورد جميع هذه الجوانب، ويتطرق لها، أن لا يستوفي البحث فيها، لأن كلَّ واحدة منها يمكن أن تُفرد ببحث مستقل، فكيف إذا اجتمعت.

أما بحثي فسأخصه بالحديث عن جزئية معينة؛ ألا وهي التعقبات الحديثية، وسأحاول –إن شاء الله تعالى– أن أستوعب الحديث عنها بشكل أفضل، وأوسع.

– هذا البحث لم يستوعب جميع الأحاديث التي تعقب فيها المناوي على السيوطي، وإنما ذكر نماذج فقط. وقد نصَّ على هذا في موطنين من بحثه، قائلًا في أحدهما: (أما عدد الأمثلة فعلى حسب ما يقتضيه المقام)[2].

أما بحثي فسأحاول فيه –إن شاء الله تعالى– تتبع الأحاديث المتعقبة محل الدراسة.

– هذا البحث لم يعتن فيه صاحبه بتخريج الأحاديث المتعقبة، وقد نصَّ على ذلك بقوله: (لا أُخرِّج الأحاديث)[3].

---

(1) وقفت فيما بعد على هذه الدراسة مطبوعة عن دار النوادر، ط1، (1435هـ/2014م). وهي التي سأحيل عليها في الصفحات الآتية لهذه الدراسة.

(2) الصاعدي، **منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير**، ط1، (ص18) و (ص20).

(3) المصدر السابق، (ص19).

بينما في بحثي، سأحاول -إن شاء الله تعالى- تخريج جميع الأحاديث التي أُورِدها، مع عزو الأقوال إلى مصادرها.

- وأيضاً صاحب البحث لم يذكر أقوال من استدرك على الحافظ المناوي، بينما بحثي، سأذكر فيه هذه الحيثية، فهي إما أن تُعزِّز جانب الحافظ المناوي، أو جانب الحافظ السيوطي، رحمهما الله تعالى.

فهذه أوجه الفرق بين بحثي، وهذا البحث، والذي أشكر صاحبه عبد الرحمن الصاعدي، فقد استفدت منه جزاه الله خيراً.

وللإشارة، فقد ذكر صاحب هذا البحث، في مبحث "الدراسات السابقة"[1] كتاباً آخر للدكتور محمد السيد عبد المجيد علوان، عنونه بـــ: "الحافظ عبد الرؤوف المناوي وجهوده في السنة"، لكن لم أقف عليه.

ولم أقف عليه، لكن يبدو من خلال عنوانه أنه لم يخصه بالتعقبات الحديثية للمناوي، بل عمَّم الحديث عن جهوده في خدمة السنة، كما لم يفرد دراسته بكتاب "فيض القدير"، بل توسع ليشمل جميع مؤلفات المناوي رحمه الله.

(1) المصدر السابق، (ص9).

تمهيد: تعريف مختصر بالحافظين السيوطي والمناوي، وتعريف بمفردات عنوان البحث

المبحث الأول: تعريف مختصر بالحافظ السيوطي.

المبحث الثاني: تعريف مختصر بالحافظ المناوي.

المبحث الثالث: تعريف مفردات عنوان البحث.

المبحث الأول: تعريف مختصر بالحافظ السيوطي

اسمه، ونسبه، وولادته:

هو الحافظ عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر، بن محمد بن سابق الدين، بن الفخر عثمان، بن ناصر الدين محمد، بن سيف الدين خضر، بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب، بن ناصر الدين محمد، بن الشيخ همام الدين الهمام الخُضَيري[1] الأسيوطي[2] الشافعي[3].

لقبه: جلال الدين، وكنيته: أبو الفضل[4].

ولد في أول ليلة مستهل رجب، سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة، ونشأ بها يتيماً[5]؛ وأمُّه أمةٌ تركية، وأما والده فقد مات سنة 855هـ[6]، وله من العمر خمس سنوات وسبعة أشهر[7].

بيئته العلمية، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه:

كان للسيوطي همة عالية لطلب العلم، ورغبة سامية للقاء العلماء، ولا يستغرب هذا من أمثاله، فقد عاش في بيئة علمية تحترم العلم، وتُبجِّل العلماء، فحفظ السيوطي القرآن الكريم في سن

---

(1) قال السيوطي: (هو بضم الخاء، وفتح الضاد المعجمتين مصغراً)، السيوطي، **التحدث بنعمة الله**، د.ط، (ص5-6).

(2) قال السيوطي: (بضم أوله، والتحتية، وسكون السين، إلى أُسيُوط، ويقال سُيُوط، بلد بصعيد مصر، قلت: فيها خمسة أوجه: ضم الهمزة، وكسرها، وإسقاطها، وتثليث السين المهملة)، السيوطي، **لب اللباب في تحرير الأنساب**، د.ط، (ص15).

(3) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ط1، (335/1)، كحالة، **معجم المؤلفين**، د.ط، (128/5).

(4) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ط1، (335/1).

(5) السخاوي، **الضوء اللامع**، د.ط، (65/4)، العيدروس، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، ط1، (ص51)، الزركلي، **الأعلام**، ط6، (301/3).

(6) السيوطي، **نظم العقيان**، د.ط، (ص95).

(7) ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (75/10).

مبكرة، حيث توفي والده وقد (وصل في القرآن إذ ذاك إلى سورة التّحريم... وختم القرآن العظيم، وله من العمر دون ثمان سنين)[1]. وحفظ "عمدة الأحكام" في الحديث لعبد الغني المقدسي، و"منهاج الطالبين" في فروع الشافعية للنووي، و"الألفية في النحو" لابن مالك، وغيرها[2].

ولازم علماء وقته، وكان من أبرزهم: محيي الدين الكافيجي[3]، وعلم الدين البُلقيني[4]، وسيف الدين بن قطلوبغا[5]، وتقي الدين الشُّمُنِّي[6]، وشرف الدين المناوي[7].

وبعد ذلك شَمَّر عن ساعد الجدِّ في الرحلة لطلب العلم؛ والتي تنوعت بين داخلية وخارجية. حيث سافر إلى الفيُّوم[8] والتقى بعلمائها، وألَّف كتاباً عن هذه الرحلة سمَّاه "الرحلة الفيومية"[9]. وكذلك سافر إلى دمياط[10] والإسكندرية، وله فيها كتاباً سماه "الاغتباط في الرحلة إلى الإسكندرية ودمياط"[11]. كما رحل إلى الحجاز من أجل أداء فريضة الحج، وهناك ألَّف كتابه "الرحلة المكية والمدنية"[12]. وكذلك رحل إلى الشام، واليمن، والهند، والمغرب[1].

---

(1) المصدر السابق، (75/10).

(2) العيدروس، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، ط1، (ص51).

(3) هو العلامة محمد بن سليمان، محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي، توفي سنة 879هـ، السيوطي، **بغية الوعاة**، ط1، (ص117) رقم (198).

(4) هو الإمام صالح بن عمر البلقيني، علم الدين، توفي سنة 868هـ. الشوكاني، **البدر الطالع**، د.ط، (287/1).

(5) هو المحدث العلامة محمد بن عمر بن قطلوبغا، سيف الدين، توفي سنة 881هـ. ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (497/9).

(6) هو المحدث المفسر أحمد بن محمد الشمني، تقي الدين، توفي سنة 872هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (230/1).

(7) هو الإمام يحيى بن محمد المناوي، شرف الدين الشافعي، توفي سنة 871هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (167/8).

(8) مدينة مصرية، وهي حالياً عاصمة محافظة الفيوم، والتي تقع في إقليم شمال الصعيد. انظر الموقع الالكتروني لمحافظة الفيوم: http://www.fayoum.gov.eg/tourism/fayoumt/safha%20new183/default.aspx

(9) السيوطي، **التحدث بنعمة الله**، د.ط، (ص127).

(10) مدينة مصرية، وهي حالياً عاصمة محافظة دمياط بأقصى شمال مصر. انظر الموقع الالكتروني لمحافظة دمياط: http://www.domyat.gov.eg/home/page/1

(11) السيوطي، **التحدث بنعمة الله**، د.ط، (ص83).

(12) المصدر السابق، (ص127).

ومن بين الشيوخ الذين التقى بهم في رحلاته هذه: محيي الدين الخزرجي[2]، وتقي الدين بن فهد[3]، وغيرهما.

واستمر في العلم والتحصيل إلى أن ذاع صيته في الآفاق، وكثر طلاب العلم الذين تتابعوا على النهل من علمه، وكان من أبرزهم:

الشيخ عبد القادر الشاذلي[4]، ومحمد بن يوسف الصالحي[5]، ومحمد بن طولون[6]، ومحمد بن علي الداودي[7]، وكان أكثرَ التلاميذ اتصالاً بالإمام وملازمةً له.

منزلته العلمية، وأهم مصنفاته، ووفاته:

مما لا شك فيه أن شخصية الإمام السيوطي العلمية قد أثارت إعجاب علماء عصره، حتى قال عنه ابن العماد الحنبلي[8]: (المسنِد المحقّق المدقّق، صاحب المؤلفات الفائقة)[9].

---

(1) السيوطي، **حسن المحاضرة**، ط1، (338/1).

(2) هو العلامة، قاضي المالكية، عبد القادر بن أبي القسم، محيي الدين الأنصاري الخزرجي، توفي سنة 880هـ، السخاوي، **الضوء اللامع**، د.ط، (283/4) رقم (752).

(3) هو الحافظ تقي الدين أبو الفضل محمد بن النجم الشهير بابن فهد، توفي سنة 871هـ، الكتاني، فهرس الفهارس، ط2، (270/1).

(4) هو العلامة عبد القادر بن محمد بن أحمد الشاذلي، المؤذّن الشافعي توفي سنة 935هـ. البابابي، **هدية العارفين**، د.ط، (598/1).

(5) هو المحدث المؤرخ، محمد بن يوسف الصالحي، شمس الدين الشامي، توفي سنة 942هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (155/7).

(6) هو المؤرخ المحدث الفقيه محمد بن علي بن طولون الدمشقي، توفي سنة 953هـ. ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (78/1).

(7) هو العلامة المحدث محمد بن علي الداودي، شمس الدين، توفي سنة 945هـ. ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (375/10).

(8) هو المؤرخ الفقيه عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، أبو الفلاح، توفي سنة 1089هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (290/3).

(9) ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (74/10).

وقال في حقِّه الإمام الشوكاني: (فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأمجاد والأغوار، ورفع الله له من الذكر الحسن والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه)[1].

ومدحه الكتاني[2] بقوله: (هذا الرجل كان نادرةً من نوادر الإسلام في القرون الخَيِّرَة؛ حفظاً واطلاعاً ومشاركةً وكثرة تآليف)[3].

وأما مصنفاته فقد (نافت عِدَّتُها على خمسمائة مؤلّف)[4] كما قال تلميذه الداودي.

وقد قام الأستاذ إياد خالد الطباع في عصرنا هذا، بمجهود جبار يُشكَر عليه، حيث قام بإحصاء مؤلفات الإمام السيوطي رحمه الله[5]، فبلغت: [1194] مؤلفاً؛ بين مطبوع ومخطوط.

وهذا عدد يُخضع له، ويسلم لصاحبه، وهو نوال من الله ونعمة وفضل، نسأل الله أن يزيدنا من فضله.

ومن بين هذه المؤلفات الكثيرة:

"الدر المنثور في التفسير بالمأثور"[6]، و"الإتقان في علوم القرآن"[7]، و"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"[8]، و"طبقات الحفاظ"[9]، و"المزهر في علوم اللغة"[10]، و"الجامع

---

(1) الشوكاني، **البدر الطالع**، د.ط، (334/1).

(2) هو العلامة المحدث المؤرخ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الإدريسي الكتاني، توفي سنة 1382هـ. ابن سودة، **إتحاف المطالع**، ط1، (578/2).

(3) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (1011/2).

(4) ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (76/10).

(5) الطباع، **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية**، ط1، (ص312-405).

(6) طبع بدار الفكر، ط1، د.ت.

(7) طبع سنة 1394هـ، عن الهيئة المصرية، بتحقيق: محمد إبراهيم.

(8) طبع سنة 1414هـ، بمكتبة الكوثر، حققه: نظر الفاريابي.

(9) طبع سنة 1403هـ، بدار الكتب العلمية، بيروت.

(10) طبع سنة 1418هـ، بدار الكتب العلمية، بتحقيق: فؤاد منصور.

الكبير"[1]، و"تنوير الحوالك في شرح موطإ الإمام مالك"[2]، وجميع هذه الكتب مطبوعة بحمد الله، وغيرها الكثير[3]، وقد ذكر الكتاني جملة من تآليفه، وبيَّن المطبوع منها والمخطوط، كما تحدث عن تعدادها، وأتى فيه بفوائد وفرائد[4].

وتوفي سنة إحدى عشر وتسعمائة، في سحر ليلة الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى، في منزله بروضة المقياس، بعد أن تمرّض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر، عن إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة[5].

فرحم الله الإمام السيوطي رحمة واسعة، وأجزل له الأجر والثواب[6].

---

(1) طبع سنة 1426هـ، بدار السعادة للطباعة.

(2) طبع سنة 1389هـ بالمكتبة التجارية الكبرى، مصر.

(3) السيوطي، **التحدث بنعمة الله**، د.ط، (ص105).

(4) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (2/1015-1020)

(5) ابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (10/78-79).

(6) ولمزيد التوسع في ترجمته، ينظر: السيوطي، **حسن المحاضرة**، ط1، والسيوطي، **التحدث بنعمة الله**، د.ط، والطباع، إياد خالد، **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية**، ط1.

المبحث الثاني: تعريف مختصر بالحافظ المناوي.

اسمه، ونسبه، وولادته:

هو محمد -المدعو عبد الرؤوف[1]- بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الملقب زين الدين الحدادي[2] ثم المناوي[3] القاهري الشافعي[4].

ولد بالقاهرة سنة اثنتين وخمسين وتسع مائة للهجرة، وعاش فيها مدة حياته[5].

بيئته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه:

تربَّى المناوي في أسرة محبة للعلم والعلماء؛ فأبوه كان من علماء وقته، وجدُّه لأمه هو الإمام الحافظ العراقي صاحب الألفية في الحديث وغيرها، فلا غرو أن يشِبَّ محبّاً للعلم وأهله.

فكان من أبرز شيوخه: شمس الدين الرملي[6]، ونجم الدين الغيطي[1]، ونور الدين علي المقدسي[2].

---

(1) هكذا سمى نفسه؛ انظر: المناوي، **الكواكب الدرية**، ط1، (4/1)، وأيضاً **فيض القدير**، ط4، (4/1). وأغلب من ترجم له يسميه بعبد الرؤوف. وانظر الزركلي، **الأعلام**، ط6، (204/6، هامش1).

(2) قال تاج الدين ابن الحافظ المناوي: (الحدّادي: نسبة إلى قرية من أعمال تونس بالغرب يقال لها: حدَّادة)، تاج الدين محمد، **إعلام الحاضر والبادي** (ملخصه)، نقلاً عن قسم الدراسة للمحقق -محمد أديب الجادر- لكتاب: المناوي، **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**، ط1، (12/1). وسيأتي الحديث عن "إعلام الحاضر" ومؤلفه بعد قليل.

(3) نسبة إلى مُنيَة بني خصيب بالصعيد، انظر المصدر السابق، وقال الحموي: (بالضم، ثم السكون، ثم ياء مفتوحة: مدينة كبيرة حسنة، كثيرة الأهل والسكن، على شاطئ النيل في الصعيد الأدنى)، الحموي، **معجم البلدان**، ط2، (218/5).

(4) المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (412/2).

(5) المصدر السابق، (416/2). والزركلي، **الأعلام**، ط6، (204/6).

(6) هو الإمام المحدث الفقيه محمد بن أحمد، شمس الدين بن شهاب الدين الرملي، الشهير بالشافعي الصغير، توفي سنة 1004هـ. الزركلي، **الأعلام**، ط6، (7/6).

وبعد تضلعه في العلم، وشهود شيوخه له بأهلية التدريس، التفَّ طلاب العلم حوله، فكان من أبرز من تخرج على يديه:

سليمان البابلي[3]، وعلي الأجهوري[4]، وابنه زين العابدين[5]، وكذا ابنه تاج الدين محمد[6] الذي ألف ترجمة لوالده سماها: "إعلام الحاضر والبادي بمقام والدي الشيخ عبد الرؤوف المناوي الحدادي"(7).

منزلته العلمية، وأهم مصنفاته، ووفاته:

شهد للحافظ المناوي بالعلم، وبروزه فيه علماء عصره؛ حيث كان أوحد زمانه في علوم شتى.

قال فيه العلامة المحبي: (الإمام الكبير الحجة الثبت القدوة صاحب التصانيف السائرة وأجلُّ أهل عصره من غير ارتياب). وقال أيضاً: (هو أعظم علماء هذا التاريخ آثاراً)[1].

---

(1) هو المحدث المسند محمد بن أحمد الغيطي، نجم الدين الإسكندري الشافعي، توفي سنة 982هـ. الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (888/2).

(2) هو المحدث الأديب علي بن محمد بن غانم، نور الدين المقدسي الحنفي، توفي سنة 1004هـ. المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (180/3)، وانظر فيه بقية شيوخه.

(3) هو العلامة الفقيه سليمان البابلي الشافعي المصري، توفي سنة 1026هـ. المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (212/2).

(4) هو علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد الأُجْهُوري، بضم الهمزة وسكون الجيم وضم الهاء، نسبة إلى أُجْهُور الورد، قرية بريف مصر، توفي سنة 1066هـ. المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (157/3).

(5) هو العلامة زين العابدين بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين، الحدادي المناوي، وكان ذا تأله وتعبد، توفي سنة 1022هـ. المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (195/2).

(6) هو الشيخ محمد تاج الدين بن محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، الحدادي المناوي، ولم أجد من ذكر سنة وفاته، بل لم أجد من خصَّه بترجمة، سوى أنهم يذكرونه من بين تلاميذ والده، وأنه كان يملي عليه كتبه بعد أن أعياه المرض، المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (413/2)، والزركلي، **الأعلام**، ط6، (204/6).

(7) البابلي، **إيضاح المكنون**، د.ط، (102/1). ولم أقف على هذا الكتاب، لكن وجدت المحقق -محمد أديب الجادر- لكتاب: المناوي، **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**، ط1، (10/1-11) قد اعتمد على مخطوط في خمس ورقات، يمثل نبذة ملخصة من الكتاب من صنع مؤلفه.

وقال الحافظ الكتاني: (وصَفَه بالحافظ جماعة منهم صاحب "نشر المثاني"[2]، بل حلاَّه بخاتمة الحفاظ المجتهدين[3]. ولاشك أنه كان أعلم معاصريه بالحديث وأكثرهم فيه تصنيفاً وإجادة وتحريراً... ثم وجدت أبا مهدي الثعالبي[4] حلاَّه في ترجمة تلميذه الشمس الطهطاوي[5] بخاتمة الحفاظ، ووصفه الحافظ المقري[6] في "فتح المتعال" بالعلاّمة محدث العصر، علاّمة مصر[7])[8].

وقال عنه الزركلي: (من كبار العلماء بالدين والفنون)[9].

وأما مؤلفاته فقد ذكر بعضها ابنه تاج الدين محمد في كتابه "إعلام الحاضر والبادي" فأوصلها إلى [117] مؤلفاً، وزاد محقق الكتاب[10]؛ فأوصلها إلى [126] مؤلفاً، وفيها المطبوع والمخطوط، نسأل الله أن ييسر خروج جميعها للنور.

ومن بين المؤلفات المطبوعة:

- "تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف"[11].

- "النقود والمكاييل والموازين"[1].

---

(1) المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (412/2) و(416/2). وقال الحافظ الكتاني معلقاً على كلام المحبي: (وناهيك بهذا من مثله). **فهرس الفهارس**، ط2، (560/2).

(2) هو العلامة النسابة المؤرخ محمد بن الطيب بن عبد السلام الحسيني القادري، توفي سنة 1187هـ. ابن سودة، **إتحاف المطالع**، ط1، (35/1).

(3) القادري، **نشر المثاني**، ط1، (393/2).

(4) هو العلامة عيسى بن محمد أبو مهدي الثعالبي المالكي المغربي، توفي سنة 1080هـ، العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ط1، (516/4).

(5) لم أقف له على ترجمة.

(6) هو الإمام أحمد بن محمد أبو العباس المقري التلمساني، توفي سنة 1041هـ، المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (302/1).

(7) المقري، **فتح المتعال في مدح النعال**، ط1، (ص98).

(8) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (560/2).

(9) الزركلي، **الأعلام**، ط6، (204/6).

(10) هو الأستاذ محمد أديب الجادر.

(11) طبع سنة 1418هـ، بمكتبة نزار مصطفى الباز بمكة.

- "شرح الشمائل المحمدية"[2].

- "اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر"[3].

ومن بين المؤلفات المخطوطة، التي لم تطبع بعد حسب علمي:

- "شرح على ورقات إمام الحرمين".

- "شرح الشفا".

- "تاريخ الخلفاء".

وغيرها من المؤلفات[4].

وكانت وفاته رحمه الله بالقاهرة[5]، صبيحة يوم الخميس الثالث والعشرين من صفر سنة إحدى وثلاثين وألف، وصلى عليه بجامع الأزهر يوم الجمعة، ودفن بجانب زاويته التي أنشأها بخط المقسم المبارك، فيما بين زاويتي سيدي الشيخ أحمد الزاهد، والشيخ مدين الأشموني[6].

فرحم الله الحافظ المناوي على ما قدَّم للإسلام وأهله. وجعله ذخراً له يوم يلقاه.

---

(1) طبع سنة 1981م، بدار الرشيد-العراق، بتحقيق: رجاء السامرائي.

(2) طبع سنة 1318هـ، بالمطبعة الشرفية بمصر.

(3) طبع سنة 1999م، بمكتبة الرشد، بتحقيق: المرتضى الزين أحمد.

(4) انظر المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (413/2)، والكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (561/2-562).

(5) الزركلي، **الأعلام**، ط6، (204/6).

(6) المحبي، **خلاصة الأثر**، د.ط، (416/2).

المبحث الثالث: تعريف مفردات عنوان البحث.

تضمَّن عنوان البحث المفردات الآتية: "التعقب" – "الحديث" – "المناوي" – "السيوطي" – "فيض القدير" – "الجامع الصغير".

أما مفردتا: "المناوي" و"السيوطي"؛ فقد سبق التفصيل فيهما، من خلال ترجمة كل واحد منهما[1].

وأما مفردتا: "فيض القدير" و"الجامع الصغير"؛ فسيأتي التفصيل فيهما أيضاً[2].

و لم يتبق إلا مفردتا: "التعقب" و"الحديث".

تعريف التعقب:

لغةً:

قال الزبيدي: (تعقَّب الخبر: تتبَّعه، ويقال تعقَّبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية)[3].

وقال الجوهري: (تعقبت الرجل، إذا أخذته بذنب كان منه. وتعقبت عن الخبر، إذا شككت فيه وعدت للسؤال عنه)[4].

وقال الرازي: (يقال: "عقَّب" الحاكم على حكم من قبله إذا حكم بعد حكمه بغيره.

---

(1) انظر (ص11) و (ص16).

(2) انظر (ص24) و (ص57).

(3) الزبيدي، **تاج العروس**، ط1، (410/3).

(4) الجوهري، **الصحاح**، ط4، (187/1).

ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[1]، أي لا أحد يتعقب حكمه بنقض ولا تغيير)[2].

وقال ابن فارس: (يقولون: عَقِب عليَّ في تلك السلعة عَقَبٌ، أي: أدركني فيها دَرَك. والتَّعقِبَة: الدَّرَك)[3].

اصطلاحاً:

لم أقف -حسب علمي- على من عرَّف التعقب من حيث الاصطلاح، رغم كثرة استعمال العلماء له، ولعل السبب في هذا، كونه من الوضوح بمكان عندهم، بحيث لم يحتاجوا إلى تحديده.

ومن خلال التعريف اللغوي السابق، يمكن استخلاص تعريف اصطلاحي له.

فأقول: (هو إعادة نظر من العالم في قول غيره، بتدبُّرٍ وتمعُّنٍ لشكٍّ وقع فيه، ثم تتبُّعُه بالنقض والتغيير والاستدراك عليه).

تعريف الحديث:

لغةً:

قال أبو شهبة: (الحديث لغة: ضِدُّ القديم. ويُطلق أيضاً على قليل الكلام وكثيره، قال الله عز وجل: ﴿ فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾[4]. وإطلاق الحديث على الكلام لأنه يحدث ويجِدُّ شيئاً فشيئاً)[5].

---

(1) سورة الرعد: الآية 41.

(2) الرازي، **مختار الصحاح**، ط5، (ص213).

(3) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، د.ط، (78/4).

(4) سورة الطور: الآية 34.

(5) أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ط1، (ص15).

اصطلاحاً:

قال العلامة زكريا الأنصاري هو: (كل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً)[1].

فقوله: (كل ما أضيف إلى النبي ﷺ): أي: نسب إليه ﷺ، فخرج بذلك الموقوف والمقطوع، وسواء كان الناسب صحابيًا، أو تابعيًا، أو من بعده، وسواء كان متصلًا، أو منقطعًا، فكله يسمى مرفوعًا.

وقوله: (قولاً): مثل قول الصحابي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا» أو قوله وكذا التابعي ومن بعده: «قال رسول الله ﷺ كذا».

وقوله: (أو فعلاً): مثل قول الصحابي أو التابعي ومن بعده: «فعل رسول الله ﷺ كذا».

وقوله: (أو تقريراً): عرَّفه العلامة محمد طاهر الجزائري بقوله: (هو عدم إنكاره ﷺ لأمر رآه، أو بلغه عمَّن يكون منقادًا للشرع)[2].

وقوله: (أو صفةً): يدخل فيها الصفة الخُلُقِيَّة، كقول مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقاً»[3]. وكذا الصفة الخِلْقِيَّة؛ كالطول، واللون، وغيرها من صفاته الكريمة ﷺ.

---

(1) زكريا الأنصاري، **فتح الباقي**، ط1، (ص121).

(2) محمد طاهر الجزائري، **توجيه النظر**، ط1، (36/1).

(3) أخرجه: البخاري (كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة 128/1) رقم (631)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة 465/1) رقم (674).

الفصل الأول: دراسة نظرية مختصرة لكتاب "الجامع الصغير" وشرحه "فيض القدير". وفيه مبحثان.

المبحث الأول: دراسة مختصرة لكتاب "الجامع الصغير". وفيه خمسة مطالب.

المبحث الثاني: دراسة مختصرة لكتاب "فيض القدير". وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: دراسة مختصرة لكتاب "الجامع الصغير"

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومنزلته العلمية، وعدد أحاديثه.

نبذة عن الكتاب وبيان منزلته:

هو كتاب انتخب فيه السيوطي رحمه الله جملة وافرة من الأحاديث من كتابه الكبير: "جمع الجوامع"[1] -قسم الأقوال- مع اختيار أخصرها متوناً، وأصحها درجةً، وسمَّاه بـــ: "الجامع الصغير من حديث البشير النذير"[2].

وقد فرغ من تأليفه يوم الاثنين 28 من ربيع الأول سنة 907هـ، أي: قبل وفاته بأربع سنين، لأنه توفي رحمه الله تعالى كما سبق في ترجمته سنة 911هـ.

قال السيوطي: (هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفًا، ومن الحكم المصطفوية صنوفاً)[3].

فموضوع الكتاب هو جمع جوامع كلم النبي ﷺ، مما يندرج تحت الحِكَم والمواعظ والآداب والأمثال، ولم يقتصر الحافظ على هذا، بل أودع فيه أحاديث في العقائد، والأحكام، والشمائل النبوية، وأشراط الساعة ويوم القيامة، وذكر الجنة والنار، وغيرها، ولا أدلَّ على هذا، من صنيع

---

(1) وهو المعروف أيضاً بـــ" الجامع الكبير"، قسمه السيوطي إلى قسمين: قسم الأحاديث القولية، وقسم الأحاديث الفعلية.

(2) اعتمدت لهذا الكتاب في بحثي هذا على طبعة دار الفكر، د.ط (1428-1429هـ/2008م)، وهي في مجلدين، وخالية من مقدمة المصنف رحمه الله، مما اضطرني إلى العزو في نقلها على الطبعة المعتمدة من فيض القدير، وهي طبعة دار الكتب العلمية، ضبطها وصححها أحمد عبد السلام، ط4، (2009م).

(3) مقدمة السيوطي للجامع الصغير، انظر المناوي، **فيض القدير**، ط4، (25/1).

المتقي الهندي[1] في كتابه "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، حيث عمد إلى أحاديث الجامع الكبير وزيادة الجامع الصغير[2]، فقام بترتيبها ترتيباً موضوعياً على الأبواب.

وبهذا يتبين لنا أن الكتاب هو محاولة من الإمام السيوطي جمع أبواب الدين في كتاب واحد من خلال جوامع كلم البشير النذير ﷺ، فلا غرو أن يسمى بـــ"الجامع"، و"الصغير" باعتباره مستل من أصله الكبير، والذي هو "جمع الجوامع".

ولأهميته هذه، أثنى عليه جمع كبير من العلماء، قال الإمام الصنعاني وهو يتحدث عن الإمام السيوطي: (ألَّف مؤلَّفات نفيسة، وإنَّ من أنفس ما جمعه "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" صلى الله عليه وعلى آله... ولما كان هذا الجامع الصغير كتاباً ليس له في جمعه نظير، مشتملاً من الأحاديث النبوية على الجم الغفير، كان حقيقاً بأن يصرف العالم إليه عنان العناية، فإنه لا يستغني عنه وإن بلغ الغاية، لتقريبه للبحث عن متون الألفاظ النبوية وتسهيله -كما قاله مؤلفه- لطلاب الآثار الرسولية)[3].

وقال العلامة الكتاني وهو يُعَدِّد كتب السيوطي: (ومن أهمها وأعظمها؛ وهو أكبر مننه على المسلمين كتابه "الجامع الصغير"... وأكبر منه وأوسع وأعظم "الجامع الكبير"، جمع فيهما عدَّة آلاف من الأحاديث النبوية، مرتبة على حروف المعجم، وهما المعجم الوحيد الآن المتداول بين المسلمين، الذي يعرفون به كَلِم نبيهم ومخرجيها ومظانها ومرتبتها في الجملة، وقلَّ من رأيته أنصف من الكاتبين اليوم، وعرف مزية المترجم بكتابيه هذه[4] ومِنَّته على المسلمين... ومن لم يعرف

---

(1) هو الشيخ علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي، توفي سنة 975هـ. حاجي خليفة، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، ط1، (356/2).

(2) بعد أن ألف السيوطي الجامع الصغير، وقف على أحاديث زائدة، فجعلها ذيلاً عليه، وسماها: "زيادة الجامع"، مراعياً فيها ترتيب الجامع الصغير ورموزه، كما نص عليه في مقدمته، وقد اعتنى بهذه الزيادات الشيخ النبهاني، فضمها إلى أحاديث الجامع الصغير، مع اهتمام زائد بترتيب الأحاديث على الحروف، وسمى كتابه هذا: بـــ"**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**"، ط1، ولمزيد تفصيل تنظر مقدمته (3/1) وما بعدها.

(3) الصنعاني، **التنوير شرح الجامع الصغير**، ط1، (152/1- 153).

(4) هكذا في المطبوع، ولعل صوابه: "هذين".

للجامِعَيْن قيمةً إذا بُلِي بالبحث عن حديث، ضلَّ به الخطأ، وعَمِيَت عينه عن المطلوب، وبقي في وادي الجهل والقصور يهيم)[1].

وقال الشيخ الألباني: (من أجمع كتب الحديث مادة، وأغزرها فائدةً، وأقربها تناولاً، وأسهلها ترتيباً، فلا غرابة أن سارت به الركبان، وتداولته أيدي العلماء والطلاب في كل زمان ومكان، على اختلاف درجاتهم، وتباين مشاربهم، وتباعد اختصاصاتهم، فلا يكاد يستغني عنه المحدث، فضلاً عن الفقيه والخطيب، بله الأديب، ولذلك تعدَّدت طبعاته، وكَثُر شُرَّاحه)[2].

عدد أحاديث الكتاب:

وأما عن تعداد أحاديثه؛ فقد وقع فيه اختلاف، قال الكتاني: (فيه على ما قيل: عشرة آلاف حديث وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً [10934]، في مجلد وسط)[3]. ومثل هذا صرَّح به الإمام الصنعاني في آخر شرحه على الجامع الصغير[4]، لكن بترقيم محقق الكتاب بلغ عشرة آلاف وثلاثة عشر [10013]، وأما الطبعة المعتمدة من فيض القدير، فقد بلغت عدد الأحاديث فيها عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثون [10031]، قال الشيخ النبهاني[5]: (ذكر شرّاح "الجامِع الصغير" أن عدة ما اشتمل عليه من الأحاديث عشرة آلاف وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً، ولم أر من عَدَّ الزيادة، وقد عددت "الجامع الصغير" فوجدته عشرة آلاف حديث يزيد قليلاً نحو العشرة، وبين ذلك وبين ما ذكروه من العدد فرق كبير، والظاهر أن جميعهم قلَّدوا المناوي، وهو لم يعدَّه بنفسه، فذكر ما ذكره من ذلك العدد من غير تحقيق، والصحيح ما ذُكِر هنا لأني عددته بنفسي، فوجدته كما ذكرت)[6].

---

(1) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (1017/2-1018).

(2) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (12/1).

(3) الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ط6، (ص182).

(4) الصنعاني، **التنوير شرح الجامع الصغير**، ط1، (211/11).

(5) هو الشيخ القاضي يوسف بن إسماعيل النبهاني، تعلم بالأزهر، من فلسطين، وعمل في القضاء ببيروت، توفي سنة 1350هـ. محمد خير رمضان، **معجم المؤلفين المعاصرين**، د.ط، (828/2).

(6) النبهاني، **الفتح الكبير**، ط1، (6/1).

فظهر بهذا توافق تعداد الشيخ النبهاني ومحقق كتاب التنوير، وقريب منه تعداد طبعة فيض القدير، إذ الفرق بينهما ليس كبيراً، ولعله يكون من اختلاف النسخ، كما نبَّه عليه الشيخ الألباني في تعليقه على كلام الشيخ النبهاني[1].

(1) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (42/1/ هامش 1).

المطلب الثاني: معالم منهج المؤلف في كتابه

صرَّح الإمام السيوطي رحمه الله في مقدمة كتابه "الجامع الصغير" بمنهجيته فيه، فقال: (اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخَّصت فيه من معادن الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج؛ فتركت القشر، وأخذت اللباب، وصُنتُه عمَّا تفرَّد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع؛ كالفائق[1] والشهاب[2]، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب، ورتَّبتُه على حروف المعجم، مراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب)[3].

فمن خلال هذا النص، يمكن أن نحصر معالم منهجه في الآتي:

- المعلم الأول: الاقتصار على الأحاديث الوجيزة[4].
- المعلم الثاني: الترتيب على حروف المعجم، مراعياً أوَّل الحديث فما بعده.
- المعلم الثالث: المبالغة في تحرير التخريج.

المعلم الأول:

التزم به السيوطي رحمه الله في الغالب، ولم يخالفه إلا في مواضع، كمثل حديث: «اللَّهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي...» [1].

---

(1) قال الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ط6، (ص181): ("الفائق في اللفظ الرائق" للقاضي أبي القاسم عبد المحسن بن عثمان ابن غانم التنيسي، جمع فيه أيضاً من الألفاظ النبوية عشرة آلاف كلمة؛ في الحكم والأمثال والمواعظ، كل كلمة منها تامة البنا، وافية المعنى، محذوفة الأسانيد في مجلد).

(2) قال الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ط6، (ص76): (كتاب "الشهاب في المواعظ والآداب" وهو عشرة أجزاء في مجلد واحد، لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي... جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول ﷺ، وهي ألف حديث ومائتان في الحكم والوصايا، محذوفة الأسانيد مرتبة على الكلمات من غير تقيد بحرف).

(3) مقدمة السيوطي للجامع الصغير، انظر المناوي، **فيض القدير**، ط4، (1/26-30).

(4) قال المناوي في فيض القدير (ص26-27): (أي: القصيرة، فلم أتجاوزها إلى إيراد الطويلة، أي: غالباً... والوجيز: القليل اللفظ، الكثير المعنى).

و«ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن وينفع من علمته...»[2]، وغيرها من أحاديث الجامع.

فيورد الحديث، ثم يعقبه بذكر من أخرجه من أئمة الحديث في كتبهم، وذلك برموز نصَّ عليها في مقدمته[3]، ثم يتبعه بذكر الراوي الأعلى للحديث؛ إما صحابياً إذا كان الحديث موصولاً -وهذه هي السمة الغالبة على أحاديث الجامع- أو تابعياً إذا كان الحديث مرسلاً.

المعلم الثاني:

حاول رحمه الله تطبيقه، إلا أنه قد أخلَّ به في مواضع عديدة.

قال الشيخ الألباني: (أحاديثه لم ترتَّب ترتيباً دقيقاً... فكأنه أراد بقوله: "أول الحديث فما بعده" الحرف الأول من كل حديث والثاني فقط، دون ما بعده، فإنه لم يلتزمه أيضاً، فقد ذكر أحاديث (إنَّ) المشددة قبل أحاديث (إنْ) المخففة، ثم ذكر (أنتم) قبل (انبسطوا)، ويتجلى مثل هذا الإخلال بالترتيب في مواطن عديدة...)[4]. ثم ذكر أمثلة أخرى.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (219/1) رقم (1477). والحديث أخرجه: الترمذي في السنن (أبواب الدعوات، باب منه، (482/5) رقم (3419)، ومحمد بن نصر في قيام الليل (باب قيام ليلة العيد، (ص263-مختصره)، والطبراني في المعجم الكبير (283/10) رقم (10668)، والبيهقي في الدعوات الكبير (باب الدعاء بعد الفراغ من ركعتي السنة قبل صلاة الفجر، (132/1) رقم (69). كلهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقال الترمذي: (حديث غريب)، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (462/6) رقم (2916).

(2) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (444/1) رقم (2883). والحديث أخرجه: الترمذي في السنن (أبواب الدعوات، باب في دعاء الحفظ، (563/5) رقم (3570)، والطبراني في الكبير (367/11) رقم (12036)، والحاكم في المستدرك (كتاب الوتر، (461/1) رقم (1190)، كلهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقال الترمذي: (حديث غريب)، وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين)، وتعقبه الذهبي فقال: (هذا حديث منكر شاذ، أخاف لا يكون موضوعاً)، هكذا ورد في المطبوع، ولعل الصواب: "أخاف يكون موضوعاً"، وانظر السلسلة الضعيفة (382/7) رقم (3374).

(3) سيأتي الحديث عنها بتفصيل في (ص33).

(4) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (12/1).

وقد حاول المناوي إيجاد مخرج لهذا الإشكال في الترتيب، فقال: (فإن قلت: هو لم يَفِ بما التزمه، بل خالفه من أول وهلة فقال: «آخر من يدخل...»[1]، ثم قال: «آخر قرية...»[2]، وحَقُّ الترتيب عكسه؟ قلت: إنما يخالف الترتيب أحياناً لنكتة؛ ككون الحديث شاهداً لما قبله، أو فيه تتمة له، أو مرتبط المعنى به، أو نحو ذلك من المقاصد الصناعية المقتضية لتعقيبه به)[3].

وإذا ما سلَّمنا بهذه النكت الذي ذكرها المناوي رحمه الله، فما بال حديث: «آخر أربعاء في الشهر...»[4]؟ أليس كان من حقه التقديم بحسب الترتيب الهجائي على حديث: «آخر قرية...»؟!، إذ هذا الأخير له تعلق – على حسب نكت المناوي - بما بعده، لا بما قبله.

ثم إن السيوطي قد ذكر حديث: «آفة الظرف الصلف...»[5]، وبعده حديث: «آفة الدين ثلاثة...»[6]. وكان الأولى تقديم هذا الأخير بحسب الترتيب الهجائي، خصوصاً أن الذي يليه هو حديث: «آفة العلم النسيان...»[7]، وله ارتباط من حيث المعنى – بحسب نكت المناوي - ببعض أجزاء حديث: «آفة الظرف الصلف...».

وكل هذا لم يفعله السيوطي، مما يبين أن ما ذهب إليه المناوي رحمه الله هو محل نظر، خصوصاً أن هذه التعقبات متعلقة ببداية الكتاب، فما بالك بجميعه.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (3)، وسيأتي تخريجه في (ص63).

(2) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (4)، والحديث أخرجه: الترمذي في السنن (أبواب المناقب، باب ما جاء في فضل المدينة، 720/5) رقم (3919)، وابن حبان (الإحسان، تابع كتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، 179/15) رقم (6776)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (30/1-31).

(4) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (8)، وسيأتي تخريجه في (ص94).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (10)، وسيأتي تخريجه في (ص117).

(6) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (11)، وسيأتي تخريجه في (ص99).

(7) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (7/1) رقم (12)، وسيأتي تخريجه في (ص126).

فلا يمكن تنزيل ما ذهب إليه المناوي إلا على بعض الحالات اليسيرة جداً، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات...»[1]، المصدَّر به الكتاب، فقد خالف فيه السيوطي رحمه الله الترتيب عمداً، لمقصد نبيل درج عليه السلف الصالح، قال الصنعاني: (قدَّمه المصنف وإن لم يكن محله بالنظر إلى ترتيبه، فإن محله الهمزة مع النون؛ تبركًا به، واقتداءً بإمام المحدثين أبي عبد الله البخاري رحمه الله على رواية الإسماعيلي، فإنَّه رواه قبل الترجمة، قال ابن منده: "إنما أورده البخاري للتبرك"، وكذا نقول ها هنا: أورده المصنف رحمه الله تبركًا بذلك، وبيانًا لحسن مقصده، وقد قدَّمه على حرف الهمزة، واكتفى بإيراده هنا عن إعادته في محلِّه)[2].

وحديث: «بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب»[3]. فقد صدَّر به السيوطي حرف الباء، مع مخالفته للترتيب الهجائي، وذلك لنكتة أشار إليها الصنعاني رحمه الله أيضاً، فقال: (المعنى أن هذا اللفظ آلة لكل مخطوط ومكتوب لا يدخل إليه إلا به، كما أنه لا يدخل المنغلق إلا بالمفتاح... ولا يخفى لطف افتتاح المصنف لهذا الحرف بهذا الحديث)[4].

فهذا من الحالات اليسيرة التي يمكن تنزيل كلام المناوي عليها، ويبقى الاستدراك على الإمام السيوطي في الإخلال بترتيب كتابه وجيهاً.

قال الشيخ الألباني: (ولهذا التشويش في الترتيب، فإن الباحث يضيع عليه وقت غير قليل في التفتيش عن الحديث فيه)[5].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (1). والحديث أخرجه: البخاري (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، (6/1) رقم (1)، ومسلم (كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (1515/3) رقم (1907) كلاهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (178/1) رقم (1).

(3) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (481/1) رقم (3111). والحديث أخرجه: الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 264) رقم (549) عن أبي جعفر محمد بن علي، وهو ضعيف جداً، لكونه معضلاً كما صرَّح به السيوطي، ولعلل أخرى ذكرها الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (226/4) رقم (1741).

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (521/4) رقم (3096).

(5) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (13/1).

وهذا من أحد أسباب تأليف الشيخ النبهاني لكتابه الفتح الكبير، قال رحمه الله: (وقد اعتنيت كمال الاعتناء بترتيب الأحاديث على الحروف، معتبراً حروف الكلمة الأولى، ثم التي تليها، وهكذا إلى آخر الحديث، وقد وقع في "الجامع الصغير" عدم مراعاة الترتيب في كثير من الأحاديث كما هو مشاهد)[1].

ولا يفوتني أن أنبه على أن الحافظ السيوطي وإن أخلَّ بما سطَّره في مقدمته بخصوص ترتيب الكتاب، فقد التزم فيه بذكر المحلى بـــ(ال) في آخر كل حرف، قال الدكتور اللحام: (قسَّم أحاديث كل حرف من حروف المعجم إلى قسمين، أفرد القسم الثاني للأحاديث المحلاة بـــ(ال)، إلا فيما يتعلق بحرفي الكاف والنون، فإنه جعل لكل من هذين الحرفين قسماً ثالثاً، فذكر في القسم الثالث من أحاديث حرف الكاف؛ الأحاديث المصدرة بـــ(كان)، وهي أحاديث الشمائل النبوية الشريفة، والقسم الثالث من حرف النون؛ أفرده لأحاديث المناهي.

كما اعتبر السيوطي (لا) حرفاً مستقلاً، وذكر الأحاديث المصدرة به في آخر الكتاب قبل حرف الياء مباشرة)[2].

المعلم الثالث:

ومقصوده بالمبالغة في تحرير التخريج أمران:

الأمر الأول: عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، دون إطالة في ذلك.

وقد بدل فيه جهداً ملحوظاً، يدل على سعة اطلاعه رحمه الله، لكن فاته البعض مما استدركه عليه النقاد[3]، وهو في جنب ما وافقوه فيه قليل بحمد الله.

---

(1) النبهاني، **الفتح الكبير**، ط1، (37/1).

(2) اللحام، بديع السيد، **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه**، ط1، (دار قتيبة، دمشق، 1994م)، (ص287).

(3) وسيأتي معنا نماذج عملية لذلك في الدراسة التطبيقية.

وقد تنوعت مصادر العزو عند الإمام السيوطي في الجامع الصغير، بما يربو على ثلاثين مصنفاً؛ كالصحاح، والسنن، والمسانيد، والمصنفات، والمعاجم، والمستخرجات، والأجزاء الحديثية، وكتب التاريخ والتراجم، وغيرها.

وتجنباً لتكرار إعادة اسمها في كل مرة يذكرها، ارتأى رحمه الله أن يرمز لها برموز اصطلح عليها في مقدمته، فقال: (وهذه رموزه:

[خ] للبخاري، [م] لمسلم، [ق] لهما، [د] لأبي داود، [ت] للترمذي، [ن] للنسائي، [هـ] لابن ماجه، [4] لهؤلاء الأربعة، [3] لهم إلا ابن ماجة، [حم] لأحمد في مسنده، [عم] لابنه عبد الله في زوائده، [ك] للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلقت، وإلاَّ بيَّنته، [خد] للبخاري في الأدب، [تخ] له في التاريخ، [حب] لابن حبان في صحيحه، [طب] للطبراني في الكبير، [طس] له في الأوسط، [طص] له في الصغير، [ص] لسعيد بن منصور في سننه، [ش] لابن أبي شيبة، [عب] لعبد الرزاق في الجامع، [ع] لأبي يعلى في مسنده، [قط] للدارقطني، فإن كان في السنن أطلقت، وإلاَّ بيَّنته، [فر] للديلمي في مسند الفردوس، [حل] لأبي نعيم في الحلية، [هب] للبيهقي في شعب الإيمان، [هق] له في السنن، [عد] لابن عدي في الكامل، [عق] للعقيلي في الضعفاء، [خط] للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلقت، وإلاَّ بيَّنته)[1].

والسيوطي رحمه الله إنما ذكر في مقدمته أهم المصادر التي ينقل عنها، وإلا فهو قد اعتمد غيرها مما هو مبثوث في ثنايا الكتاب، مثل: موطإ مالك، ويرمز له بـــ[مالك]، والزهد لابن المبارك، والأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين للضياء المقدسي، ويرمز له بـــ[الضياء]، ومعجم الصحابة لابن قانع، ويرمز له بـــ[ابن قانع]، وغيرها.

وإن كان الأولى بالسيوطي رحمه الله الإشارة إلى هذه الكتب مع رموزها في مقدمته كما فعل في باقي الكتب، خصوصاً غير المشهورة منها، إذ ليس الجميع له دراية بمثل هذه المصادر.

(1) مقدمة السيوطي للجامع الصغير، انظر المناوي، **فيض القدير**، ط4، (31/1-37).

ولا يفوتني هنا أن أنبه على أنه خالف في بعض الرموز مقارنة مع "الجامع الكبير"؛ فرمزُ [ق] في هذا الأخير يشير إلى البيهقي في سننه، بينما في الصغير هو رمز للمتفق عليه عند البخاري ومسلم. كما أن رمز [ط] في الكبير هو للطيالسي في مسنده، بينما ذكره في الصغير باسمه صراحة.

كما أنبه على أنه أفرد رموزاً للصغير دون الكبير، وكذلك العكس.

فمن بين ما أفرد للصغير:

[خد] للبخاري في كتابه "الأدب المفرد". [تخ] للبخاري في "التاريخ". [4] رمز بهذا الرقم إلى أصحاب السنن الأربعة وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. بينما رمز بالرقم [3] إليهم عدا ابن ماجه.

ومن بين ما أفرد للكبير:

[بز] للبزار في مسنده. [ز] كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للهيثمي، وغيرها.

ومن المسائل التي تحسب للسيوطي في هذا الموضوع؛ نقله عن مصادر هي في عداد المفقود، مما أكسب كتابه قيمة علمية إضافية، كالمصاحف لابن الأنباري، ومسند ابن أبي عمرو العدني، ويرمز له بـــ[العدني]، ومعرفة الصحابة للبارودي، ويرمز له بـــ[البارودي]، وغيرها من المصادر.

الأمر الثاني: المبالغة في اختيار المقبول منها، دون ما اشتد ضعفه ونكارته، طارحاً لكل ما فيه وضاع أو كذاب.

وهذا من الأمور المهمة التي ميزت كتاب السيوطي عن غيره مما هو على وِزانِه، ك"الفائق" و"الشهاب"[1]، وقد نصَّ في مقدمة "الجامع الكبير" الذي هو أصل "الجامع الصغير" على قاعدة عنده يُعرَف بها درجة الحديث من حيث القبول والرد.

ويمكن تقسيم هذه القاعدة بحسب مرتبة الحديث من حيث الصحة والضعف إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم صحيح، ويشمل الكتب الآتية:

1- صحيح البخاري. 2- صحيح مسلم. 3- صحيح ابن حبان. 4- مستدرك الحاكم، سوى ما فيه من المتعقب عليه، فينبِّه على ذلك. 5- المختارة للضياء المقدسي.

قال السيوطي في مقدمة الكتاب: (وجميع ما في هذه الخمسة صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبه عليه، وكذا ما في موطإ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة، وابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمستخرجات، فالعزو إليها معلم بالصحة أيضاً)[2].

فإذا عزى السيوطي إلى أحد هذه المصادر الإحدى عشر، كان دليلاً على صحة الحديث عنده.

القسم الثاني: قسم يشتمل على الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، ومظانه الكتب الآتية:

1- سنن أبي داود. 2- سنن الترمذي. 3- سنن النسائي. 4- سنن ابن ماجه. 5- مسند أبي داود الطيالسي. 6- مسند الإمام أحمد بن حنبل. 7- زيادات عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل على أبيه في المسند. 8- مصنف عبد الرزاق. 9- سنن سعيد بن منصور. 10- مصنف

---

(1) سبق التعريف بهذين الكتابين في (ص28).

(2) السيوطي، **جمع الجوامع**، ط2، (44/1).

ابن أبي شيبة. 11- مسند أبي يعلى الموصلي. 12- المعجم الكبير للطبراني. 13- المعجم الأوسط للطبراني. 14- المعجم الصغير للطبراني. 15- الحلية لأبي نعيم. 16- السنن الكبرى للبيهقي. 17- شعب الإيمان للبيهقي.

قال السيوطي: (ورمزت لأبي داود [د]، فما سكت عليه فهو صالح، وما بين ضعفه نقلته عنه، وللترمذي [ت]، وأنقل كلامه على الحديث). ثم سرد بقية المصادر التي ذكرنا قبل.

ثم بعدها قال: (وهذه فيها الصحيح، والحسن، والضعيف، فأبيِّنه غالبًا، وكل ما كان في مسند الإمام أحمد فهو مقبول؛ فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن)[1].

القسم الثالث: قسم يشتمل على الضعيف فقط، ومظانه الكتب الآتية:

1- الكامل في الضعفاء لابن عدي. 2- الضعفاء للعقيلي. 3- تاريخ دمشق لابن عساكر. 4- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

قال السيوطي: (وكل ما عُزِيَ لهؤلاء الأربعة، أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول، أو الحاكم في تاريخه، أو لابن النجار في تاريخه، أو الديلمي في مسند الفردوس؛ فهو ضعيف، فيُستغنى بالعزو إليها، أو إلى بعضها عن بيان ضعفه)[2].

فإذا عزى السيوطي إلى أحد هذه الكتب الثمانية، كان ذلك مُشعِر بضعف الحديث عنده.

فكانت هذه القاعدة بمثابة أصل يُرجَع إليه[3]، لكن للأسف لم يتحقق ذلك بالصورة المرضية؛ فقد أورد فيه رحمه الله أحاديث كثيرة حكم عليها أئمة الحديث بالضعف الشديد والنكارة، بل بالوضع الذي ادَّعى أنه صانه عنه.

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) هذه القاعدة هي التي سأحيل عليها في كلامي على درجة الأحاديث في القسم التطبيقي، مُسمِّياً لها بـــ"قاعدة المقدمة".

قال المناوي: (ما ذكره من صونه عن ذلك غالبي أو ادِّعائي، وإلا فكثيراً ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام، فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام، كما ستراه موضحاً في مواضعه، لكن العصمة لغير الأنبياء متعذرة، والغفلة على البشر شاملة منتشرة، وقد أعطى الحفظ حقَّه، وأدَّى من تأدية الفرض مستحقَّه، ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1])[2].

ومن العلماء الذين انتقدوا السيوطي في توسعه في التصحيح، ومخالفته لشرطه الذي نصَّ عليه في مقدمته: الحافظ المناوي في "فيض القدير"، حيث انتقده في مواطن عديدة.

قال الشيخ الألباني وهو يتحدث عن المناوي، وأسبقيته في الرد على السيوطي من هذه الحيثية: (أطال النفس في نقد أحاديث "الجامع"، وبيان مرتبتها في الصحة والضعف، ولكنه لم يستوعب بالنقد جميع أحاديثه)[3].

وممن تصدَّى لذلك؛ الإمام الصنعاني رحمه الله في كتابه "التنوير شرح الجامع الصغير"، وقد ذكر المحقق في مقدمته للكتاب نماذج يحسن الوقوف عليها[4]. ومنها: ما ذكره عند حديث: «أحبوا العرب لثلاث...»[5]. فبعد أن بيَّن الصنعاني أن هذا الحديث موضوع، قال: (وبه يُعرف ما في رمز المصنف لصحته، ويُعرف أنَّ قوله في خطبة الكتاب؛ أنه صانه عمَّا تفرَّد به وضَّاع أو كذَّاب، ليس بصحيح وسيأتي، وقد سلف بشأن كثير من الأحاديث التي لها هذا الحكم، وأنه ما

---

(1) سورة الرعد: الآية 17.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (28/1).

(3) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (14/1).

(4) انظر الصنعاني، **التنوير**، ط1، (62/1) وما بعدها.

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (40/1) رقم (225)، والحديث أخرجه: العقيلي في الضعفاء (348/3) وقال: (منكر لا أصل له)، والطبراني في المعجم الكبير (185/11) رقم (11441)، والحاكم في المستدرك (كتاب معرفة الصحابة، فضل كافة العرب، (97/4) رقم (6999)، والبيهقي في الشعب (كتاب حب النبي ﷺ، فصل في خلق رسول الله ﷺ وخلقه، (34/3) رقم (1364)، كلهم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في المجمع (52/10): (فيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه).

كان ينبغي ضمُّها إلى هذا الكتاب، فقد شرط مصنفه في خطبته أنه صانه عن الوضاعين والكذابين إذا تفردوا بالحديث)[1].

وسيأتي بعضٌ من انتقاداته في ثنايا بحثي هذا.

ومنهم: الشيخ محمد بن درويش[2] في: "رسالة في بيان ضعيف الجامع الصغير"[3].

وممن انتقد السيوطي في عصرنا هذا؛ الحافظ الغماري[4] في كتابه "المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي"، فهو وإن كان موضوعه نقد كلام المناوي على السيوطي من الناحية الحديثية في كتابيه: "التيسير شرح الجامع الصغير" و"فيض القدير"؛ لم يُخْلِه من نقد موجَّه أيضاً للإمام السيوطي كما هو ظاهر عنوان الكتاب، وقد حرصتُ على إيراد انتقاداته هذه في بحثي هذا، مع بيان ما لها وما عليها، بل خصَّ رحمه الله بالتأليف الأحاديث الموضوعة التي ذكرها السيوطي في كتابه، في جزء لطيف سماه: "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" وبلغ مجموع الأحاديث التي أوردها فيه (453 حديثاً) مع أن عمله هذا ليس على مقتضى التتبع كما أشار إليه في مقدمته، حيث قال: (ولم أستقص فيه كل الاستقصاء، بل اقتصرت على ما هو ظاهر الوضع واضح البطلان، بحيث قد يكون الموضوع في الكتاب قدر ما ذكرته)[5].

وهذا ما فعله الشيخ عبد العزيز الغماري[6]، حيث أضاف أحاديث أخر في كتابه الموسوم بـــ: "المشير لما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"[7].

---

(1) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (1/401-402) رقم (224).

(2) هو المحدث محمد بن درويش، الشهير بالحوت، توفي سنة 1276هـ. كحالة، **معجم المؤلفين**، د.ط، (9/299).

(3) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – الحديث النبوي الشريف (2/824) رقم (271).

(4) هو الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، المتوفى سنة 1380هـ. ابن سودة، **إتحاف المطالع**، ط1، (2/574).

(5) الغماري، **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، ط1، (ص7).

(6) هو الشيخ المحدث عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، المتوفى سنة 1418هـ. يوسف المرعشلي، **نثر الجواهر والدرر**، ط1، (1/1936).

(7) المصدر السابق (1/1938)، ولم يتيسر لي الوقوف على نسخة من هذا الكتاب؛ إذ هو مخطوط، وقد عدَّ الشيخ الألباني الأحاديث الموضوعة في الكتاب في **تمام المنة**، ط4، (ص29) فبلغت [980 حديثاً] على وجه التقريب كما قال.

ومن آخر من خدم كتاب "الجامع الصغير" -على حسب علمي- مع بيان درجات أحاديثه؛ الشيخ الألباني في كتابه: "صحيح الجامع الصغير وزيادته"، وقسيمه: "ضعيف الجامع الصغير وزيادته"، بل تعقَّب أحاديث "الجامع الصغير" في عدة من مؤلفاته، مثل: "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل"، و"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، وكذا "سلسلة الأحاديث الصحيحة".

المطلب الثالث: أسباب وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه.

تبيَّن من خلال المطلب الثاني نعي العلماء على السيوطي وجود الأحاديث الضعيفة في كتابه، بل لم يخل أيضاً من الموضوعة، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن السبب في وجودها، مع ما ادَّعاه رحمه الله في المقدمة؟.

قال الشيخ الألباني مبيِّناً سبب وقوع ذلك، ومعتذراً في الوقت نفسه للسيوطي بقوله: (إن ما وقع في الجامع من الأحاديث الواهية والموضوعة، لم يكن من أجل أن السيوطي لم يكن من أهل النقد والتحقيق فقط، بل الظاهر أنه جرى في تأليفه على القاعدة المعروفة عند المحدثين، وهي قولهم: "قمِّش، ثم فتِّش". فقمَّشَ وجمع ما شاء له الجمع، ثم لم يتيسر له التفتيش والتحقيق في كل أحاديث الكتاب، وإلاَّ فالظن به أنه لو فعل ذلك لم تقع فيه تلك الأحاديث الواهية، فضلاً عن الموضوعة. ويشهد لهذا أن قسماً كبيراً منها قد حكم هو نفسه عليها بالوضع في غير "الجامع الصغير"، مثل كتابه "ذيل الأحاديث الموضوعة"[1]، وقسماً آخر منها تابع هو ابن الجوزي على حكمه عليها بالوضع في "اللآلئ المصنوعة"[2] وغيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً)[3]. ثم ذكر نماذج لذلك.

فذكر الشيخ الألباني رحمه الله سببين:

السبب الأول:

كون السيوطي اهتم بجمع الأحاديث دون تصفيتها، ولعل عذره في ذلك راجع إلى كون هذا الكتاب معدود من أواخر كتبه، فقد انتهى منه كما سبق سنة (907هـ)، وتوفي رحمه الله سنة

---

(1) هو ذيل على كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، ذكر فيه الأحاديث التي فاتته، يعرف بـــ"ذيل اللآلىء المصنوعة" وبـــ"الزيادات على الموضوعات". انظر مقدمة محققه (ص9): رامز خالد، ط1.

(2) كتاب "اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة": اختصر فيه كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وتعقَّبه في مواطن. مطبوع متداول، وقد اعتمدت فيه تحقيق: صلاح بن عويضة، ط1، (دار الكتب العلمية، 1417هـ – 1996م).

(3) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (28/1).

(911هـ). فليس بينه وبين وفاته إلا أربع سنوات، أضف إلى ذلك أنه ألَّف بعد ذلك كتابه "زيادة الجامع" وهو ذيل على كتاب "الجامع الصغير"، مِمَّا يدلُّ على أنه استمر في هذه الفترة القليلة في الجمع والتقميش، عازماً على تحقيق أمنيته ومشروع عمره الذي بدأه بكتابه "جمع الجوامع" كما أشار إليه في مقدمته بقوله: (هذا كتاب شريف حافل، ولباب منيف رافل، بجمع الأحاديث النبوية كافل، قصدت فيه إلى استيعاب الأحاديث النبوية، وأرصدته مفتاحًا لأبواب المسانيد العلية)[1]، لكنه رحمه الله وافته المنية دون تحقيق ذلك.

قال الكتاني: (وفي ثبت الشهاب أحمد بن قاسم البوني عن المترجم[2]، أنه حفظ ثلاثمائة ألف حديث، وكان مراده أن يجمع جميعها كلها في كتاب واحد، فجمع ثمانين ألفاً في جامعه الكبير، ومات رحمه الله فلم يرد الله جمع الأحاديث كلها في كتاب واحد)[3].

السبب الثاني:

رغم جلالة قدر السيوطي رحمه الله، وتمكُّنِه من علم الحديث تنظيراً وممارسة، إلا أنه وُسِم بكونه واسع الخطو في التصحيح، متساهلاً فيه.

ولا أدل على هذا الأمر من انتقادات العلماء له في ذلك:

قال الحافظ الغماري في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" وهو يتحدث عن السيوطي: (متساهلٌ في ذلك غاية التساهل، فلا يكاد يحكم على حديثٍ بالوضع إلا إذا دعته الضرورة إلى ذلك... وما عدا ذلك فإنه يتساهل في إيراد الحديث الموضوع، بل وفي الاحتجاج به أيضاً)[4].

---

(1) السيوطي، **الجامع الكبير المعروف بجمع الجوامع**، ط2، (43/1).

(2) يقصد: السيوطي رحمه الله.

(3) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (1012/2).

(4) الغماري، **المغير**، ط1، (ص6).

وقال الشيخ الألباني: (السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف؛ فالأحاديث التي صحَّحها أو حسَّنها فيه قسم كبير منها ردَّها عليه الشارح المناوي، وهي تبلغ المئات إن لم نقل أكثر من ذلك، وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة)[1].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة" للكنوي: (أما السيوطي: فهو الحافظ المطَّلع الجمَّاع المنقطع النظير في ذلك، وهو أوسع العلماء الأجلة الذين ذكرهم تساهلاً في إيراد الحديث الضعيف، والتالف والموضوع وشبهه في كتبه ورسائله). إلى أن قال: (فلا يسوغ الاعتماد على ما يورده من الأحاديث التي مصادرها تُشعِر بضعفها، دون الرجوع إلى ما قاله العلماء فيها)[2].

كما أن العلماء انتقدوه في توسعه في الحكم على بعض الأحاديث بالتواتر، قال العلامة الكتاني: (قال في شرح النخبة للعلامة أبي الحسن محمد صادق السندي المدني ما نصه "وقد تساهل السيوطي في الحكم بالتواتر؛ فحكم على عدة من الأحاديث بذلك، وأوردها في كتاب سماه الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة اهـ"، وهو كذلك[3]؛ فإنه ذكر عدة أحاديث ربما يقطع الحديثي بعدم تواترها)[4].

وبعد؛ فهذا وصف العلماء للسيوطي رحمه الله بالتساهل في الحكم على الأحاديث، وذلك لا ينقص من مكانته، وعلو قدره في علم الحديث، بشهادة من انتقده في هذا الأمر كما سبق في بيان المنزلة العلمية للجامع الصغير[5].

وأُنبِّه على أمر هو في غاية الأهمية لمن تدبَّره وتأمَّله بخصوص هذه المسألة؛ وهو أن وصف إمام من الأئمة بالتساهل، لا يعني بالضرورة إهدار توثيقه، كما أن وصف إمام من الأئمة بالتشدد

---

(1) الألباني، **تمام المنة**، ط4، (ص29)

(2) اللكنوي، **الأجوبة الفاضلة**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، (ص126، 130).

(3) القائل: العلامة الكتاني رحمه الله.

(4) الكتاني، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، ط2، (ص8-9).

(5) انظر (ص24).

لا يعني بالضرورة إهدار تضعيفه، وإنما فائدة هذه الأوصاف التي يطلقها العلماء على أحد الأئمة: اعتبارها قرينة من قرائن الترجيح عند التعارض.

قال الإمام المعلمي رحمه الله[1]: (ما اشتهر أنّ فلانًا من الأئمة مسهّل، وفلانًا مشدّد، ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من يسهل تارةً، ويشدِّد أخرى، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراءٍ بالغ لأحكامهم مع التدبر التام)[2].

(1) هو الإمام العلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي، نسبته إلى "بني المعلم" من بلاد عتمة، باليمن، توفي سنة 1386هـ.

(2) من مقدمة تحقيق المعلمي لكتاب **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** للشوكاني، ط2، (ص:ط).

المطلب الرابع: رموز درجة الأحاديث.

الانتقادات الموجهة لرموز درجة الأحاديث:

من الأمور التي تميَّز بها كتاب "الجامع الصغير" على غيره مما هو مثله، كون الحافظ السيوطي علَّم على درجة أحاديثه، فوضع لها رموزاً؛ بحيث جعل رمز (صح) علامة للحديث الصحيح، و(ح) علامة للحديث الحسن، و(ض) علامة للحديث الضعيف.

وقد تردَّد البعض في نسبتها للسيوطي، قال الصنعاني: (ما عرفنا أنها للمصنف إلا من كلام الشارح[1]، وإلا فقد تردَّدنا في الجزء الأول قبل الوقوف على الشرح)[2].

فهذا التردد كان في بداية شرحه للكتاب، ثم بعد ذلك أثبت نسبتها للمصنف حين اطلاعه على شرح المناوي، خصوصاً بعد حصوله على نسخ صحيحة للكتاب[3]، حتى أنه صار يتعقَّب المناوي فيها كما سيأتي معنا خلال الدراسة التطبيقية.

هذا؛ وقد انتقد بعض العلماء الاعتماد على هذه الرموز، وأكثرُ من رأيتُه اهتمَّ بها، والتفصيل فيها: الشيخ الألباني رحمه الله.

وقد تمثلت انتقاداته هذه فيما لخَّصه هو بقوله:

(1- طروء التحريف على الرموز.
2- سقوط بعضها من قلم الناسخ.
3- ثبوت كون بعضها زيادة من غير المؤلف)[4].

---

(1) يقصد: المناوي رحمه الله.
(2) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (132/5) رقم (3399).
(3) سيأتي الكلام عنها في (ص48).
(4) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (22/1).

وسأنقل كلامه مع كلام غيره من العلماء بخصوص هذه الانتقادات، مجملاً الجواب عنها إن شاء الله.

الانتقاد الأول:

قال المناوي: (كان ينبغي له – أعني المؤلف– أن يعقب كل حديث بالإشارة لحاله بلفظ صحيح أو حسن أو ضعيف، فلو فعل ذلك لكان أنفع وأصنع، ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول بها.

وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس صاد وحاء وضاد، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النسَّاخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض –كما رأيته بخطه– فكان المتعين ذكر كتابة صحيح أو حسن أو ضعيف في كل حديث)[1].

ووجه اعتراضه هذا، يتمثل في كون الترميز بالحروف مظنة سهو وخطإ وتصحيف من النساخ، بخلاف التصريح باللفظ.

وقال الشيخ الألباني: (قد طرأ عليها التحريف والتغيير من النساخ أو الطابعين، كما يعلم ذلك أهل المعرفة والعلم بالكتاب، وإليك شاهداً على ما أقول؛ هو قول أعرف الناس به، ألا وهو العلامة عبد الرؤوف المناوي) ثم ذكر النقل السابق عن المناوي، إلى أن قال: (هذا كله كلام المناوي، ومنه تعلم مبلغ خطإ الذين يصحِّحون الأحاديث ويُضعِّفونها اعتماداً منهم على رموز "الجامع الصغير"!)[2]. ثم بعد ذلك ضرب أمثلة لهذا التحريف.

الانتقاد الثاني:

ويخص سقوط بعض الرموز من قلم الناسخ، قال الشيخ الألباني: (بعض رموز أحاديث الكتاب قد أصابها السقط من الناسخ، فلم تذكر أصلاً، خلافاً لنسخة المؤلف. وبعض أحاديثه على

(1) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (1/55-56).

(2) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (1/21-22).

العكس من ذلك، قد وقع الرمز لها خلافاً لنسخته! فمن الرامز؟! يحتمل أن يكون مقصوداً من بعضهم، الله أعلم بنياتهم. ويحتمل أن يكون سهواً من بعض النساخ، وسواء كان هذا أو ذاك، فذلك مما يُضعِف الثقة بها من حيث هي رموز وضعها المصنف السيوطي نفسه)[1].

ثم بعد ذلك ذكر أمثلة لهذا السقط.

الانتقاد الثالث:

وهو الخاص بثبوت كون بعضها زيادة من غير المؤلف؛ فهذا لم يعلق عليه الشيخ الألباني بشيء، إنما اكتفى بضرب الأمثلة له.

الجواب على الانتقادات:

لا شكَّ أن ما ذهب إليه المناوي والألباني رحمهما الله صحيح في مجمله، مع التحفظ على بعض الأمور، وهي كالآتي:

- أن انتقاد المناوي إنما هو موجَّه لبعض النسخ من الجامع الصغير، والتي وقع فيها التحريف والسقط والزيادة من النساخ، وإلا فهو قد اعتمد على نسخة مكتوبة بخط المصنف كما صرَّح به رحمه الله في النقل السابق عنه، وفي مواطن أخرى من شرحه[2]، والغريب أن الشيخ الألباني رحمه الله لم يحتكم إلى هذه الحقيقة، والأغرب من هذا جوابه عن سبب هذا الاختلاف في الرموز، بقوله: (السبب إنما هو اشتهار الكتاب لغزارة مادته، وسهولة ترتيبه — على ما فيه مما سبق بيانه — الأمر الذي استدعى أن تتكاثر أيدي النساخ على نسخه، مع تباينهم في العلم والثقافة، وإعراضهم عن العناية بمقابلة النسخة المنسوخة بأصل المؤلف إن نقلوا عنه، أو بتساهلهم في النسخ عن أصل غير مقابل بأصله، خلافاً لما هو المقرر في علم مصطلح الحديث الشريف. وهذا الإخلال، مما يكثر وقوعه في النساخ المتأخرين، ولذلك نجد منسوخات الكثيرين منهم غير مقابلة بالأصل ولا مصححة عليه، بخلاف النساخ القدامى، فقد

(1) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (22/1).

(2) انظر على سبيل المثال: (200/1) رقم (174)، و(131/2) رقم (1456)، و(288/3) رقم (3207).

كان لهم عناية تامة بالمقابلة، لا سيما وفيهم كبار العلماء، أمثال الحافظ ضياء الدين المقدسي، والحافظ ابن عساكر الدمشقي، والحافظ المزي، وغيرهم)[1].

فقد أكَّد رحمه الله أن الأساس الذي تقتضيه قواعد الحديث هو الاعتماد على أصول خطية ذات قيمة علمية، كالنسخ التي هي مقابلة على أصل المؤلف، خصوصاً إذا كانت هذه النسخ قد كُتِبت بأيدي علماء أفداد.

ونحن هنا لم نحصل على نسخة مقابلة على أصل المؤلف فقط، بل حصلنا على نسخة المؤلف بعينها، كما أن الناقل عنها هو من علماء الأمة.

- أن الشيخ الألباني سلك في الأمثلة التي اعتمدها منهجية معينة؛ حيث قارن بين ثلاثة مصادر: أولها: نسخ خطية كثيرة للجامع الصغير، وثانيها: نسخة الجامع المطبوعة مع شرح المناوي، وثالثها: شرح المناوي المطبوع نفسه.

ونأخذ نموذجاً لما مثَّل به، وهو قوله عند حديث: «آخر من يحشر راعيان...»[2]:

(رمز له بـــ (ص) في أكثر من نسخة من "الجامع"، حتى النسخة التي عليها شرح المناوي! ومع ذلك فالمناوي يقول فيه: "رمز المؤلف لحسنه...".

ثم أخذ يناقشه في ذلك، ويبيِّن أن الصواب أنه صحيح، وهو كما قال)[3].

وجواباً على هذا أقول: المنهجية العلمية تقتضي أن تُذكَر قيمة هذه النسخ الخطية للجامع الصغير التي اعتمدها الشيخ في هذه المقارنة، ولم يفعل ذلك رحمه الله، وكثرتها التي ذكر لا تسمن ولا تغني في هذا المقام، فالعبرة بالقيمة العلمية لا بالكثرة النوعية، والشيء نفسه يقال عن النسخة المطبوعة مع الفيض؛ إذ لم يصفها من تولَّى طباعة الكتاب، فلا قيمة علمية لها.

وبالتالي فهذه النسخ لا تنتهض للمقارنة بينها وبين النسخة الأصل التي اعتمدها المناوي، ولا عطر بعد عروس.

---

(1) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (25/1).

(2) سيأتي تخريجه في (ص107).

(3) الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (23/1).

فزال بهذا كله ما كان مُتخَوَّفاً منه من النساخ، فلا معنى حينئذ لاعتبار هذا الأمر مُسوِّغاً لعدم الاعتداد بهذه الرموز. لكن هذا الاطمئنان والركون لعمل المناوي في الفيض، يُعكِّره وجود نسخ أخرى للمصنف تخالف ما نقله وأثبته في مواطن من كتابه، وكذلك الشأن فيما بينها هي نفسها، وهذه النسخ هي كالآتي:

1- نسخة نقل منها تلميذ الإمام السيوطي، وهو العلامة شمس الدين العلقمي[1] في كتابه: "الكوكب المنير شرح الجامع الصغير"[2]، فقال في مقدمة الكتاب: (وحيث أقول في الحديث: بجانبه علامة الصحة أو الحسن، فمن تصحيح المؤلف وتحسينه برمز صورة (صح) أو (ح) بخطه، بهامش نسخته من الجامع الصغير)[3].

2- نسخة نقل منها الإمام الصنعاني رحمه الله في كتابه: "التنوير بشرح الجامع الصغير"، وهو وإن لم ينُصَّ على ذلك في مقدمته، إلا أنه ذكرها في مواطن من شرحه، كقوله: (...وهذا على رواية حرباً بالراء والموحدة، وهو الذي بخط المصنف)[4]. وقوله: (...الأظهر فيها النصب، إلا أنه بخط المصنف في الأربعة الألفاظ بغير ألف)[5].

ولم يكتف الصنعاني رحمه الله بهذه النسخة، بل اعتمد نسخاً أخرى صحيحة للكتاب كما صرَّح به في مواطن كثيرة[6]، ومن بينها نسخة مقابلة على نسخة المصنف[7].

---

(1) هو العلامة محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله شمس الدين العلقمي، توفي سنة (969هـ). الزركلي، **الأعلام**، ط6، (195/6).

(2) يعدُّ من أقدم شروح الجامع الصغير، إن لم يكن أقدمها، وقد حُقِّقَ في رسائل جامعية لنيل درجة الماجستير في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (1433هـ-1434هـ). لكنه لم ير النور بعد، فنسأل الله أن يوفِّق العاملين عليه لإخراجه.

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة 1.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (387/2) رقم (1055).

(5) المصدر السابق، (294/5) رقم (3614).

(6) انظر كمثال على ذلك: الصنعاني، **التنوير**، ط1، (51/3) رقم (1387)، و(296/3) رقم (1717).

(7) انظر كمثال على ذلك: المصدر السابق، (516/2) رقم (1197)، و(395/3) رقم (1898).

3- نسخة مصورة من "الجامع الصغير"، من "مكتبة شستربيتي"[1]، رقمها: 5480، وتاريخ نسخها: الأحد 29 صفر 922هـ، وعدد أوراقها: 286، بمقاس: 14.8×21.2 سم، ونوع خطها: نسخ معتاد واضح[2]، كما أُثبِت في آخرها مقابلتها على نسخة المؤلف.

فإذا كان الأمر على هذا النحو من الاختلاف فيما بين هذه النسخ، فما المخرج من هذا الإشكال؟.

المعتمد عندي في رموز درجة الأحاديث:

من المتفق عليه بين علماء الحديث، أن مسألة التصحيح والتضعيف قد تختلف فيها أنظار علماءِ الحديث، بل العالم الواحد قد يختلف اجتهاده في الحديث الواحد، فاليوم يُحسِّنه، وغداً يُصحِّحُه، وربما بعد غد يُضعِّفه، لا عن تَشَهٍّ طبعاً، وإنما بحسب اجتهاده، وبحسب ما يعِنُّ له من عِللٍ خفيَّة لم تظهر له من قبل، وكل هذا إنما هو بتوفيق الله وتأييده[3].

ولعل هذا من أسباب اختلاف النسخ الأصل لكتاب "الجامع الصغير" في مسألة رموز درجات الحديث.

ويكون المخرج لدى المتخصصين في تحقيق المخطوطات في مثل هذه الحالة؛ إمَّا باعتبار تصريح المصنف أن إحداها هي المعتمدة التي ارتضاها[4]، أو باعتبار التأريخ في ذلك؛ بأن تعتمد آخر روايات الكتاب من الناحية الزمنية[5].

وبما أن كُلاً من المناوي والعلقمي والصنعاني لم يصرِّحوا بأحد هذين الاعتبارين بخصوص النسخة الأصل التي نقلوا منها، باستثناء نسخة "مكتبة شستربيتي" التي ذُكِرَ سنة نسخها، لم يتبقَّ

---

(1) تأسست سنة 1950م، مقرها في دبلن عاصمة جمهورية أيرلندا. انظر كوركيس عواد، **ذخائر التراث العربي في مكتبة جستر بيتي**، مجلة المورد، ع1-2، ص153.

(2) أرثر ج أربري، **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة شستربيتي**، ترجمة: محمود شاكر سعيد، د.ط، (1285/2).

(3) انظر: الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (1018/2)، فقد أشار إلى مثل هذا.

(4) انظر مثال ذلك في كتاب: عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط2 ، (ص27).

(5) انظر مثال ذلك في كتاب: يوسف المرعشلي، **تحقيق المخطوطات**، ط2 (ص128- 129).

لي إلا المقارنة بين هذه النسخ والترجيح بينها، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة التي سطَّرها الحافظ السيوطي في مقدمته بخصوص درجات الأحاديث، والتي تقدمت الإشارة إليها[1]، فهي مُرجِّح رابع قوي يؤخذ به، بل هي الأصل؛ إذ الرد إلى المحكم من كلام المصنف، أولى من الرد إلى المختلف بين النسخ، لما قد يعتريها من نقص، يتجلى بعضه في القيمة العلمية لهذه النسخ الأصل التي اعتمدها هؤلاء العلماء كما سيأتي بخصوص نسخة المناوي، والبعض الآخر في ما قد يصيب الناقل -ولو كان عالماً- من وهم، وسهو، وانتقال بصر.

كما يمكن أن يُعتبَر بكلام السيوطي على درجة الأحاديث في الجامع الكبير "جمع الجوامع" كمرجح أيضاً، فقد كان العلامة العلقمي يلجأ إليه عند عدم التنصيص على رمز.

ولا يفوتني أن أنبِّه على أن الصنعاني في كتابه التنوير قد نعى غير ما مرة على المناوي كونه اعتمد على أصول غير صحيحة، مثل قوله: (والشارح كثيراً ما يذكر رموزاً مخالفة لذلك، ويحتمل أنه غلط في نسخة الشارح، والذي رأينا منها كثيرة الغلط)[2].

وقال: (فيه ما يرشدك إلى ما قد أشرنا إليه؛ أنه شرح على أصل غير معتمد، ولذا فإنه ذكر أنه رمز المصنف بكذا وكذا أشياء ما رأيناها)[3].

وقد استوقفتني عبارات الصنعاني هذه، فقمت بالبحث في الفيض للوقوف على حقيقة هذا الأمر، فوجدت أن المناوي قد صرَّح فعلاً بنقله عن مسودة المصنف، وذلك في مواطن من كتابه.

كقوله: (ومن العجب العجاب أنه رمز لصحته، لكن الحديث كله مضروب عليه في مسودة المصنف)[4]. وكقوله: (كذا وقفت عليه بخطه في مسودة هذا الكتاب، وهو غير صواب)[5].

---

(1) انظر (ص35).

(2) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (82/1).

(3) المصدر السابق، (52/3).

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (671/1).

(5) المصدر السابق، (377/4).

فهذا يؤكد أن اعتماد المناوي أصلاً للكتاب؛ إنما كان على مسودة المصنف لا على مبيضته، وإلا فإنه لن يتوانى في العزو إليها، بل سيكون ذلك قصوراً في المنهجية، وحاشاه من ذلك رحمه الله.

وهذه الحقيقة مما ستؤثِّر سلباً لا محالة على نسخته التي اعتمدها من حيث رتبتها مع باقي النسخ عند اختلاف الرموز.

كما لا يفوتني أن أنبه على مسألة أخرى مهمة، وهي قول العلامة العلقمي في مقدمته: (وحيث أقول في الحديث: بجانبه علامة الصحة أو الحسن، فمن تصحيح المؤلف وتحسينه برمز صورة (صح) أو (ح) بخطه، بهامش نسخته من الجامع الصغير)[1].

فقد أفاد هذا الكلام أن النسخة الأصل التي اعتمدها العلقمي إنما رمز فيها السيوطي إلى علامة الصحة والحسن فقط، دون علامة الضعف، إذ لو كانت معتمدة لما توانى العلقمي في إيرادها، ولعل السيوطي رحمه الله، كان ينشط في بعض النسخ فيعتمدها -كما في نسخة المناوي- وفي البعض الآخر يكتفي بما ذكر في المقدمة، وهذا ما أكَّده العلقمي بعد كلامه السابق، فقال: (وما لم يذكر فيه المؤلف تصحيحاً ولا تحسيناً؛ فمعلوم حاله من رمز مخرجيه، ومن اصطلاحه في مقدمة جامعه الكبير على ما قرَّره فيه)[2].

وعلى ضوء ما سبق في هذه المسألة فقد اعتمدت المنهجية الآتية:

- إذا اتفقت النسخ الأربع على رمز ما، فلا إشكال حينئذ، ويدخل في هذه الحالة صورة ما إذا ورد الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، وحينئذ تتفق الكتب الثلاثة على عدم الترميز كما هي القاعدة، باستثناء نسخة شستربيتي فهي تذكر الرمز، لكن بما لا يخالف ما اتفقت عليه الكتب الثلاثة. وما قيل في هذه الصورة يقال في صورة ما إذا ذكر المصنف علة الحديث.

---

(1) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة 1.

(2) المصدر السابق.

- إذا اتفقت ثلاث نسخ على رمز ما، وخالفت واحدة؛ فالمعتبر ما وافق قاعدة المصنف، ولو كانت الواحدة، ولا عبرة بالكثرة.

- إذا اتفقت نسختان على رمز ما، والنسختان المتبقيتان على رمز مخالف، فيُرجَّح بالقاعدة أيضاً.

- إذا اتفقت نسختان على رمز ما، وانفردت كل من النسختين المتبقيتين برمز، فهذا محل اجتهاد ونظر في كل حديث حديث، إذ يُعتَبر فيه بـــ: قاعدة المصنف، وكذا المنصوص عليه في الجامع الكبير عند الاقتضاء.

- إذا اختلفت النسخ فيما بينها جميعاً، فيُرجَّح بالقاعدة أيضاً، وقد يستعان بالمنصوص عليه في الجامع الكبير.

- اتفاق النسخ على كون المصنف سكت عن الحديث، يُتَحاكم فيه إلى القاعدة.

وقد قمت بتطبيق هذه المنهجية على الأحاديث محل الدراسة، فوجدتها بحمد الله لا تخرج عنها.

وهذا جدول يتبين من خلاله اتفاق النسخ في الرموز أو اختلافها:

طرف الحديث	علقمي	مناوي	صنعاني	شستربيتي
آتي باب الجنة	مسلم	مسلم	مسلم	صحيح
آخر من يدخل الجنة	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف
آخر قرية من قرى الإسلام	حسن	ضعيف	سكت عنه	حسن
آخر من يحشر: راعيان	سكت عنه	حسن	صحيح	صحيح

آخر ما أدرك الناس	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه
آخر ما تكلم به إبراهيم	أعلَّه	أعلَّه	أعلَّه	ضعيف
آخر أربعاء في الشهر	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف
آدم في السماء الدنيا	لم يذكره	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه
آفة الظرف الصلف	أعلَّه	أعلَّه	أعلَّه	ضعيف
آفة الدين ثلاثة	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف
آفة العلم النسيان	لم يذكره	أعلَّه	أعلَّه	ضعيف
آكل الربا وموكله	صحيح	صحيح	صحيح	صحيح
آكل كما يأكل العبد	حسن	حسن	حسن	حسن
آل محمد كل تقي	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف	ضعيف
آل القرآن آل الله	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف	ضعيف
آمروا النساء في بناتهن	حسن	حسن	حسن	حسن
آمروا النساء في أنفسهن	لم يذكره	حسن	حسن	حسن
آمن شعر أمية	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف	ضعيف
آمين خاتم رب العالمين	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف	ضعيف
آية الكرسي ربع القرآن	حسن	حسن	حسن	حسن
آية ما بيننا وبين المنافقين	سكت عنه	سكت عنه	صحيح	صحيح

أنهم لا يتضلعون				
آية العز الحمد لله	حسن	حسن	حسن	حسن
آية الإيمان حب الأنصار	متفق عليه	متفق عليه	متفق عليه	صحيح
آية المنافق ثلاث	متفق عليه	متفق عليه	متفق عليه	صحيح
آية ما بيننا وبين المنافقين شهود	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه
آيتان هما قرآن	سكت عنه	سكت عنه	سكت عنه	ضعيف
ائت المعروف	حسن	سكت عنه	حسن	حسن
ائت حرثك أنى شئت	حسن	حسن	حسن	حسن

المطلب الخامس: عناية العلماء به.

أولى العلماء لكتاب "الجامع الصغير" عناية كبيرة، تدل على عظم مكانته، وجليل قدره، ولم يقتصر الأمر على علماء الحديث، بل تعداه إلى الفقهاء، والوعاظ، والأدباء، فكلٌّ ينهل من معين فوائده، ويرتوي من سلسبيل فرائده، فلا عجب أن تتنوع عناية العلماء به؛ فمنهم من شرحه، ومنهم من رتَّبه، ومنهم من خرَّج أحاديثه، ومنهم من تعقَّبه فيها، ومنهم من اكتفى ببيان غريبه، ومنهم من نظم اصطلاحه ورموزه.

فمن شروحه:

- "الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير" لمحمد بن عبد الرحمن العلقمي (المتوفى سنة 969هـ)، مخطوط[1].

- "فيض القدير شرح الجامع الصغير" للمناوي (المتوفى سنة 1031هـ)، مطبوع، وهو محل الدراسة في هذا البحث[2].

- "مواهب القدير شرح الجامع الصغير" لفائد بن مبارك الأبياري (المتوفى بعد 1086 هـ)، مخطوط[3].

ومن مختصراته:

- "المنتزع من الجامع الصغير" لسعد بن علي البواب اليمني (المتوفى بعد 1113هـ)، مخطوط[4].

- "الجامع القصير مختصر الجامع الصغير" لإلياس بن إبراهيم الكوراني (المتوفى سنة 1138هـ)، مخطوط[5].

ومن ترتيبه:

- "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي (المتوفى سنة 975هـ)، مطبوع[6].

- "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" ليوسف بن إسماعيل النبهاني (المتوفى سنة 1350هـ) ، مطبوع[1].

---

(1) حاجي خليفة، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، ط1، (297/3).

(2) الكتاني، **فهرس الفهارس**، ط2، (561/2).

(3) كحالة، **معجم المؤلفين**، د.ط، (85/8) .

(4) الحبشي، **جامع الشروح والحواشي**، ط1، (723/1).

(5) الزركلي، **الأعلام**، ط6، (8/2).

(6) حاجي خليفة، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، ط1، (356/2).

ومن تخريج أحاديثه وتعقبه فيها:

- "الفتح الكبير فيما وقع من الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير والكبير" لأحمد بن محمد العمراني الفاسي (المتوفى سنة 1370هـ)، مخطوط[2].

ومن بيان غريبه:

- "تفسير الغريب في الجامع الصغير" لجمال الدين يوسف بن عبد الله الحسيني الأرميوني (المتوفى سنة 958هـ)، مخطوط[3].

- "التيسير لحل ألفاظ الجامع الصغير" لعيسى البراوي (المتوفى سنة 1182هـ)، مخطوط[4].

ومن نظم اصطلاحه ورموزه:

- "ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير" لأحمد مكي الحموي الحسني (المتوفى سنة 1098هـ)، مطبوع[5].

- "منظومة في اصطلاح الجامع الصغير" ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت1350هـ)[6].

فهذه نماذج لبعض الأعمال حول الكتاب، لكن أغلبها للأسف في عداد المخطوط، لم ير النور بعد، نسأل الله عز وجل أن ييسر من يخرجها، وينفض الغبار عنها.

---

(1) مطبوع متداول، دار الكتاب العربي، ط1، (1351هـ).

(2) التليدي، **تراث المغاربة**، ط1، (ص216). وقد سبق ذكر جملة من الكتب في ذلك، انظر (ص37).

(3) البابلي، **هدية العارفين**، د.ط، (564/2).

(4) البابلي، **إيضاح المكنون**، د.ط، (343/1).

(5) أحمد مكي الحموي، **ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير**، تحقيق: محمد باقر علوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، م21، ع1، ص142، والزركلي، **الأعلام**، ط6، (239/1).

(6) الحبشي، **جامع الشروح والحواشي**، ط1، (722/1).

المبحث الثاني: دراسة مختصرة لكتاب "فيض القدير"

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومنزلته العلمية.

هو كتاب شرح فيه المناوي رحمه الله "الجامع الصغير" للسيوطي رحمه الله، شرحاً ليس بالطويل المملّ، ولا بالموجز المخِلّ، وأتى فيه من درر الأقوال والفوائد، ومن جيد الكلام والفرائد، ما يخضع له كل منصف عارف، ويشهد لصاحبه بالتَّمكُّن والاستبصار بمواقع كلمه ﷺ، فلا غرو أن يسميه صاحبه: "فيض القدير".

واستغرق تأليفه بما أشار إليه في مقدمته بقوله: (على أني علقته باستعجال، في مدة الحمل والفصال)[1]. يشير بذلك رحمه الله إلى قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[2].

ويُعدُّ هذا الشرح من أكبر شروحه على الجامع؛ وإلا فله شرحان آخران، قال ابنه تاج الدين: (شرح "الجامع الصغير" شروحاً ثلاثة، الكبير؛ وسماه: "فيض القدير بشرح الجامع الصغير"، والوسط؛ سماه: "فتح الرؤوف القدير بشرح الجامع الصغير"[3]، والصغير؛ سماه: "التيسير بشرح الجامع الصغير"[4])[5].

ومن أهم مميزات عمل المناوي في كتابه "فيض القدير":

---

(1) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (4/1).

(2) سورة الأحقاف: الآية 15.

(3) لم أقف على من ذكر هذا الكتاب، فلعله في عداد المفقود.

(4) طبع عدة طبعات، منها: طبعة مكتبة الإمام الشافعي الرياض، ط3، (1408هـ)، وهي المعتمدة في بحثي هذا.

(5) تاج الدين محمد، **مختصر إعلام الحاضر والبادي**، نقلاً عن قسم الدراسة لكتاب: المناوي، **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**، ط1، (15/1).

- موسوعيته التي جمعت علوماً شتى؛ من فقه، وأصول، ومصطلح، وعلم رجال، ولغة، وبلاغة، وشعر، وغيرها من العلوم.

- حُسنُ الاختيار لأقوال العلماء، وجودة السبك بينها، دون إسهاب أو تطويل.

- اعتماده في النقل من المصادر على أصول خطية صحيحة[1]، بل بعضها بخط أصحابها[2].

- نقله من مصادر هي في عداد المخطوط أو المفقود؛ كشرح جده الأعلى الإمام العراقي على سنن الترمذي، ومسند الفردوس للديلمي، وغرائب الأصول لمسلمة بن القاسم، وغيرها من المصادر النادرة[3].

- الأمانة في النقل لرأي المخالف، مع حسن أدب ظاهر مع العلماء.

- الدفاع عن العلماء بإنصاف، وإظهار حسن الظن بهم عند الاختلاف.

فلا غرو، أن يثني عليه العلماء، ويمدحه الأدباء، كقول القادري رحمه الله - بعد أن ذكر جملة من كتب المناوي: (واستفدت من بعضها سيما "شرحه الكبير على الجامع"، و"شرح الشمائل"، وهما في غاية الجودة، جمع فيهما بين التحقيق وترك الإطناب، وأتى بما سحر الألباب. قال أبو العباس أحمد المقري في كتابه: "فتح المتعال": "محدث العصر، علامة مصر، الشيخ عبد الرؤوف المناوي الشافعي، وقد لقيته بالقاهرة المحروسة، وزرته في بيته، وجاءني إلى بيتي بشرحه الكبير للجامع الصغير، الذي خرج فيه الشرح المشروح، الممتزج الحياة بالروح"[4])[5].

---

(1) كمثال على ذلك: انظر **فيض القدير**، ط4، (249/1) رقم (258)، و(344/1) رقم (405).

(2) كمثال على ذلك: انظر **فيض القدير**، ط4، (177/1) رقم (139)، و(454/3) رقم (3580).

(3) كمثال على ذلك: انظر **فيض القدير**، ط4، (89/1) رقم (30)، و(499/3) رقم (3692)، و(592/6) رقم (9995).

(4) المقري، **فتح المتعال في مدح النعال**، ط1، (ص98). وفيه: (الذي مزج فيه الشرح بالمشروح، كامتزاج الحياة بالروح).

(5) القادري، **نشر المثاني**، تحقيق: محمد حجي، ط1، (393/2).

وقال الشيخ الألباني عنه: (هو خير شروح "الجامع"، وأغزرها فائدةً وعلماً)[1].

المطلب الثاني: منهج المؤلف فيه.

المتأمل في كتاب "فيض القدير"، يمكن أن تتجلى له معالم منهج صاحبه في الأمور الآتية:

معالم عامة:

- يتناول بالشرح كل حديث مقسماً إياه حسب معانيه.

- يقتصر في غريب الحديث على المبهم منه، من غير توسع وإطناب في ذلك، قال في مقدمة كتابه: (ولم أُعَرِّف من ألفاظه إلا ما كان خفيّاً)[2].

- يُركِّز بشكل كبير على فقه الحديث ومقاصده، وذلك بالغوص في معانيه، واستنباط الحكم والفوائد منه.

- يحيل الأحاديث على مظانها، ويذكر درجتها، على حسب ما قرَّره السيوطي من رموز.

معالم خاصة:

- اعتناؤه بضبط مشكل الأسماء، مع ترجمته باقتضاب للأعلام.

- اهتمامه بنقل الخلاف عند ذكر حديث في الأحكام، وعرضه بإنصاف لأدلة كل فريق دون إفاضة في ذلك.

- بيانه لمكانة الحديث المشروح بين الأحاديث، خصوصاً إن كان من جوامع كلِمه ﷺ.

---

(1) انظر الآلوسي، **الآيات البينات في عدم سماع الأموات**، ط2، (ص103 هامش1).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (3/1).

– مزيد اهتمامه بالإحالة على المصادر التي يذكرها السيوطي، بحيث لا يكتفي بذلك، بل يذكر في أحيان كثيرة موطن الحديث من هذه الكتب.

– الإحالة على مصادر أخرى للحديث مما لم يذكره السيوطي رحمه الله.

– ذكره لما ورد في الباب من أحاديث، إما عند حاجته لها عند فقه الحديث، وإما من أجل الإكثار من شواهد الحديث تقوية له.

– بيان علل الأحاديث، سواء ما نصَّ على ضعفه السيوطي، أو مما استدركه عليه.

– عنايته بالفروق اللغوية، والأوجه البلاغية.

– الاستشهاد بالشعر والأمثال والحكم.

– اعتناؤه بمختلف الأحاديث، وهي الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فهذا النوع من الأحاديث لا يخوض غماره إلا جهابذة العلماء، ممن أوتوا ذكاء وفطنة وفهماً، وقد أدلى المناوي رحمه الله فيه بدلوه، وكان له منه نصيب.

المطلب الثالث: عناية العلماء به.

من المعالم التي تدل على قيمة الكتاب ومكانته؛ اهتمام العلماء به، والعزو إليه.

وهكذا الشأن بالنسبة لكتاب "فيض القدير"، فقد نقل منه محدثون، ومفسرون، وفقهاء، فكان من بينهم:

من أعلام الحديث:

- الإمام الصنعاني رحمه الله (المتوفى سنة 1182هـ)؛ في كتابه: "التنوير شرح الجامع الصغير"، فقد نقل منه كثيراً؛ سواء في فقه الأحاديث ومعانيها، أو في بيان درجات الأحاديث وعللها. وأحيانا يصرِّح بالنقل منه، وأخرى من غير تصريح.

- شمس الحق العظيم آبادي (المتوفى سنة 1329هـ) في كتابه: "عون المعبود"؛ فقد أكثر النقل منه.

- عبد الرحمن المباركفوري (المتوفى سنة 1353هـ)؛ في كتابه: "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي".

- أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله (المتوفى سنة 1380هـ)؛ في كتابه: "المداوي لشرح علل المناوي": وقد انتقد فيه كلام المناوي على السيوطي من الناحية الحديثية في كتابيه: "التيسير " و"فيض القدير".

- محمد بن ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة 1420هـ)؛ في كثير من كتبه، ومن بينها: "إرواء الغليل في تخريج منار السبيل"، و"سلسلة الأحاديث الصحيحة"، و"سلسلة الأحاديث الضعيفة".

من أعلام الفقه:

- محمد بن علي الشوكاني اليمني (المتوفى سنة 1250هـ)؛ في كتابه: "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار".

- محمد صديق خان القنوجي (المتوفى سنة 1307هـ)؛ في كتابه: "الروضة الندية شرح الدرر البهية".

من أعلام التفسير:

- محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى سنة 1270هـ)؛ في كتابه: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني".

- محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى سنة 1393هـ)؛ في كتابه: "التحرير والتنوير".

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية.

المبحث الأول: التعقبات الخاصة بمتون الحديث.

المبحث الثاني: التعقبات الخاصة بسكوت الحافظ السيوطي على درجة بعض الأحاديث.

المبحث الثالث: التعقبات الخاصة بالحكم على الأحاديث.

المبحث الرابع: التعقبات الخاصة بعزو الأحاديث.

المبحث الخامس: التعقبات الخاصة بالرواة وبعض المصطلحات الحديثية.

المبحث الأول: التعقبات الخاصة بمتون الحديث.

«آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: جُهَيْنَةُ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: عِندَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ».

(خطّ في رُوَاة مالك) عن ابن عمر[1].

فيه مسألة:

قال المناوي: (وما جرى عليه المؤلف من أن سياق الحديث هكذا، هو ما وقفت عليه من خطه من نسخ هذا الكتاب. والثابت في رواية الخطيب خلافه، ولفظه: «آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقال له: جهينة، فيقول أهل الجنة: عند جهينة الخبر اليقين، سلوه: هل بقي أحد من الخلائق يعذب؟ فيقول: لا» انتهى. ومثله الدارقطني، وهكذا أورده عنه المصنف في جامعه الكبير[2])[3].

ووافق الغماريُّ المناويَّ في كون الحافظ السيوطي قد اختصر لفظ الحديث[4].

والغريب -كما أشار إليه المناوي- أنه ذكره في الجامع الكبير كما في رواية الخطيب، فكان عليه أن يذكره هنا أيضاً مادام أنه عزاه للمصدر نفسه.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (3)، والحديث أخرجه بالطرف نفسه كما في حديث الباب، ومن طريق جامع بن سوادة: ابن المظفر البزاز في غرائب حديث الإمام مالك بن أنس، (ص241) رقم (176)، والدارقطني في غرائب مالك كما في: السيوطي، ذيل اللآلئ المصنوعة، (652/2) رقم (783)، ونقل عن الدارقطني قوله: (هذا الحديث باطل، وجامع ضعيف، وكذا عبد الملك) أي: جامع بن سوادة، وعبد الملك بن الحكم، وهما من رواة هذا الحديث، وأما كتاب رواة مالك للخطيب البغدادي، فهو -حسب علمي- في عداد المفقود، وسيأتي مزيد تفصيل لمن حكم عليه في (ص92).

(2) السيوطي، **الجامع الكبير**، ط1، (52/1) رقم (16/16).

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (55/1).

(4) انظر الغماري، **المداوي**، ط1، (75/1).

«ائْتِ حَرْثَكَ أَنَّى شِئْتَ، وأَطْعِمْها إِذا طَعِمْتَ، واكْسُها إِذا اكْتَسَيْتَ، ولاَ تُقَبِّحِ الوَجْهَ ولاَ تَضْرِبْ».

(د) عَن بَهْزِ بن حَكِيمٍ عَنْ أبيه عن جده[1].

فيه مسألة:

قال المناوي: (قضية صنيع المؤلف أن مخرجه أبا داود رواه هكذا من غير زيادة ولا نقص ولا كذلك، بل لفظه: " قال -أي معاوية بن حيدة- نساؤنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: «هي حرثك، فأت حرثك أنى شئت، غير أن لا تضرب الوجه، ولا تقبح ولا تهجر إلا في المبيت، وأطعمها إذا طعمت، واكسها إذا اكتسيت، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض، إلا بما حل عليها»)[2].

فتعقب المناوي السيوطي في كون الإمام أبي داود لم يخرجه على الوجه الذي ذكره.

وهذا وهم منه رحمه الله، فبالرجوع إلى سنن أبي داود نجد خلاف ما ادَّعاه.

وقد تعقبه الغماري في هذا فأجاد. قال رحمه الله بعد أن نقل نص كلام المناوي المذكور آنفاً: (قوله... عجيب جداً، ووهم غريب من جهتين:

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (9/1) رقم (29)، والحديث أخرجه من طريق يحيى بن سعيد القطان: أحمد في المسند (232/33) رقم (20030) وطرفه: «حرثك، ائت حرثك أنى شئت...»، وأبو داود في السنن (كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، 245/2) رقم (2143)، ولفظه كما في حديث الباب، والنسائي في الكبرى (كتاب عشرة النساء، باب هجرة الرجل امرأته، (260/8) رقم (9115)، وطرفه: «حرثك أنى شئت...»، وفي المسند والسنن الكبرى زيادة: «ولا تهجر إلا في البيت، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض إلا بما حل عليهن»، وقد روى أبو داود (244/2) رقم (2142) طرفها الأول، لكن من طريق أبي قزعة الباهلي، وقال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (431/4): (إسناده حسن)، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (301/2) رقم (687).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (89/1).

الأولى: أن هذا اللفظ الذي ذكره هو، لا يوجد في سنن أبي داود أصلاً، وإنما الموجود ما ذكره المصنف بالحرف، مع لفظ آخر لم يذكره لا المصنف ولا الشارح[1].

الثانية: أن اللفظ الذي ذكره الشارح لو كان في سنن أبي داود كذلك، لكان الواجب على المصنف أن يورده في حرف الهاء، لأن صدره: «هي حرثك، فأت حرثك»[2] فكيف يورده في حرف الألف؟! فاعجب لهذه الأوهام)[3].

(1) يشير إلى لفظ الحديث (244/2) رقم (2142) وطرفه: «أن تطعمها إذا طعمت...»، ولفظ الحديث (245/2) رقم (2144) وطرفه: «أطعموهن مما تأكلون...».

(2) لم أقف على من رواه مصدَّراً بهذه الحروف، وأقرب رواية له ما رواه الطبراني في المعجم الكبير (415/19) رقم (999).

(3) الغماري، **المداوي**، ط1، (110/1).

المبحث الثاني: التعقبات الخاصة بسكوت الحافظ السيوطي على درجة بعض الأحاديث.

المطلب الأول: ما سكت عليه، وهو صحيح عند المناوي.

المطلب الثاني: ما سكت عليه، وهو ضعيف عند المناوي.

المطلب الثالث: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالضعف في غيره من كتبه.

المطلب الرابع: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالوضع في غيره من كتبه.

المطلب الأول: ما سكت عليه، وهو صحيح عند المناوي.

«آخر ما أدرك النَّاس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

(ابن عساكر في تاريخه)[1] عن أبي مسعود البدري[2].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي لهذا الحديث لسكوته عنه[3]، وكذا العلقمي[4]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[5]، وهذا ما صرَّح به الصنعاني في التنوير فقال: (سكت المصنف عليه)[6].

وسكوت السيوطي هذا؛ تبعاً لما نصَّ عليه في قاعدة المقدمة، من أن العزو لابن عساكر مشعر بالضعف عنده.

المسألة الثانية:

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (6)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب الأنبياء، باب حديث الغار، 177/4) رقم (3483) و(3484)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (119/53-120) رقم (6414).

(2) (عقبة بن عمرو بن ثعلبة... مشهور بكنيته. اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدراً، فقال الأكثر: نزلها فنسب إليها. وجزم البخاري بأنه شهدها، قيل: مات بالكوفة. وقيل: مات بالمدينة، وذلك بعد سنة أربعين)، ابن حجر **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، (210/7).

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (59/1).

(4) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة4.

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة2.

(6) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (192/1).

قال المناوي: (إسناده ضعيف لضعف فتح المصري[1]، لكن يشهد له ما رواه البيهقي في الشعب عن أبي مسعود المذكور بلفظ: «إن آخر ما بقي من النبوة الأولى» والباقي سواء، بل رواه البخاري عن أبي مسعود بلفظ: «إن مما أدرك الناس» إلى آخر ما هنا)[2].

فضعَّف المناوي إسناد حديث ابن عساكر، لكونه من رواية فتح المصري.

قال الغماري: (رمز المصنف لضعفه[3]، لأنه من رواية فتح بن نصر الكناني أبي نصر المصري، قال أبو حاتم: "كتبنا فوائده لنسمع منه، فتكلموا فيه وضعفوه، فلم نسمع منه"[4]اهـ.

قال الدارقطني: "ضعيف متروك"[5]، وأورد له حديثاً موضوعاً يدل على عدم ثقته)[6].

لكن بالرجوع إلى "تاريخ دمشق"، نجد أن ابن عساكر أخرج الحديث باللفظ المذكور من طرق عدة؛ فرواه من طريق سفيان الثوري، وشريك، وجرير بن عبد الحميد، وشعبة؛ كلهم عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود البدري ﷺ[7]. ولا ذكر لفتح بن نصر الكناني المصري في هذه الطرق، بل مجمل الروايات التي ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق لهذا الحديث إنما هي عن ثلاثة من الصحابة ﷺ.

---

(1) هو فتح بن نصر بن عبد الرحمن الكناني أبو نصر المصري، المعروف بفتح. ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (119/53-120) رقم (6414)، وابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (317/6) رقم (6015). وانظر أقوال الأئمة فيه في نقل الغماري الآتي.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (59/1).

(3) مرَّ معنا في المسألة الأولى أن السيوطي إنما سكت عنه، والترميز بالضعف الذي ذكره الغماري؛ إما أن يكون اعتمد فيه على المتن المطبوع مع الشرح، وهذا لا اعتبار به، أو بحسب "قاعدة المقدمة"، فإنه كان يعمل بها، بل كان ينعي على المناوي عدم الاحتكام إليها، انظر كمثال على ذلك: المداوي: (255/2) رقم (800)، و(78/4) رقم (1826).

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (91/7) رقم (518).

(5) ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (317/6) رقم (6015).

(6) الغماري، **المداوي**، ط1، (79/1).

(7) انظر هذه الطرق في: ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، د.ط، (119/53).

أ- حديث أبي مسعود ﷺ: وقد سبق أنه رواه من أربعة طرق، بالإضافة إلى طريق خامسة بلفظ مغاير؛ وهي طريق زهير، عن منصور، عن ربعي بن حراش به[1].

ب- حديث حذيفة ﷺ: من طريق يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش به[2].

ج- حديث أنس بن مالك ﷺ: من طريق ثابت البناني، عن منصور، عن ربعي بن حراش به[3].

وجميعها لم يذكر فيها "فتح بن نصر" هذا الذي ضُعِّفت من أجله الرواية.

وقد بحثت في أسانيد من خرَّج هذا الحديث، بشواهده وطرقه -على حسب الطاقة- فلم أجد من اسمه "فتح" إلا في "شعب الإيمان" للبيهقي رحمه الله، وإسناده:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو جعفر محمد بن حاتم، حدثنا فتح بن عمرو، حدثنا أبو أسامة، حدثنا المفضل بن مهلهل، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن آخر ما يبقى من النبوة الأولى: إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت»[4].

وهو الحديث الذي ذكره المناوي تقوية منه لما عند ابن عساكر.

وفتح بن عمرو هذا، هو: الكِسِّي[5].

قال فيه أبو حاتم: (صدوق)[6]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (مستقيم الحديث)[7].

---

(1) المصدر السابق، (509/40).

(2) المصدر السابق، (321/14-322).

(3) المصدر السابق، (300/46-301).

(4) البيهقي، **شعب الإيمان**، ط1، (173/10-174) رقم (7341).

(5) فتح بن عمرو التميمي، أبو نصر الكسي، توفي سنة خمسين. والكِسِّي: بكسر الكاف، وتشديد السين المهملة، نسبة إلى بلدة بما وراء النهر، الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط1، (1203/5) رقم (369)، والسمعاني، **الأنساب**، ط1، (ص11) رقم (3442).

(6) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (91/3/2).

(7) ابن حبان، **الثقات**، ط1، (14/9).

قال الشيخ الألباني: (وهو غير فتح المصري المتقدم في كلام المناوي؛ فلا أدري أهكذا وقع منسوباً في ابن عساكر؛ أم هو من المناوي أضافه على سبيل البيان؟)[1].

ومن خلال ما سبق بيانه؛ يتبين أن الاحتمال الأول الذي ذكره الشيخ الألباني غير وارد؛ لأن "فتح" هذا ليس له ذِكرٌ في أسانيد ابن عساكر لهذا الحديث، بله أن ينسب.

وأما الاحتمال الثاني؛ فنعم، أضافه المناوي على سبيل البيان، فوهم رحمه الله، ولعله نظر في إسنادَي ابن عساكر والبيهقي، فعلق في ذهنه اسم "فتح" فظنه المصري، فلذلك ضعَّف الإسناد من أجله.

وعلى أيٍّ؛ فالمناوي متعقَّبٌ من جهتين؛ من جهة تعليل رواية ابن عساكر بـــ"فتح"، ومن جهة الجزم بأنه "فتح المصري".

كما أن هذا التعقب يلزم الحافظ الغماري أيضاً، لكونه تبع المناوي -كما سبق- فيما ذهب إليه.

وحديث الباب بطرقه المذكورة قبل، فيها: أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري[2]، ترجم له ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك الذهبي في تاريخ بغداد[3]، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية[4]، ولم أقف على من سبقه لذلك. فلعل سكوت السيوطي عن هذا الحديث كان من أجل ذلك، إشعاراً منه بضعفه عنده على حسب قاعدته.

ومحمد بن سليمان المنقري قد تابعه فتح بن عمرو الكِسِّي كما مرَّ معنا عند البيهقي، فصحَّ بذلك الحديث، بل الحديث -كما قال المناوي- رواه البخاري عن أبي مسعود ﷺ[5].

ويبقى التنبيه على أمر مهم؛ فقد يقول قائل بأن عزو السيوطي الحديث لابن عساكر، هو أمر متعقَّبٌ؛ لكون الإمام البخاري أخرج الحديث أيضاً عن أبي مسعود البدري. فكان الأولى العزو إليه لا لابن عساكر.

---

(1) الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ط جديدة، (2/297-298) رقم (684).

(2) هو محمد بن سليمان بن داود أبو جعفر المنقري البصري، ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (53/119) رقم (6414).

(3) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط1، (6/608) رقم (378).

(4) ابن الجوزي، **العلل المتناهية**، ط2، (2/130).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب الأنبياء، باب حديث الغار، 4/177) رقم (3483) و(3484).

وهذا التعقب مردود، إذ مراد السيوطي رحمه الله تخريج هذا اللفظ، المصدَّر بهذه الحروف بالذات.

قال الغماري رحمه الله: (الحديث صحيح مخرَّجٌ في صحيح البخاري، إلا أنه مروي بألفاظ صُدِّرت بحروف اقتضى صنيع الكِتاب أن لا يُعزى هذا اللفظ إلا ابن عساكر)[1].

وممَّا يُؤكِّد هذا؛ أن الحافظ السيوطي ذكر في الجامع الصغير الحديث بلفظ «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت» ورمز له بـــ: [حم خ د ه] عن أبي مسعود [حم] عن حذيفة[2].

فدلَّ هذا على أن الإمام السيوطي قد تعمَّد إيراد لفظ ابن عساكر، وإلا فهو لم يَفُتْهُ أن الإمام البخاري قد أخرجه، ولهذا أورده في مكانه المناسب، باللفظ المصدَّر به عند البخاري.

لكن يبقى تعقُّبٌ آخر؛ حيث كان الأولى أن يعزوه لـــ"مصنف ابن أبي شيبة" قبل "تاريخ دمشق"، إذ "المصنف" كتاب حديثي محض، بخلاف "تاريخ دمشق"، فهو كتاب تراجم، وأيضاً لتقدم الإمام ابن أبي شيبة على الحافظ ابن عساكر، فهو أعلى رتبة وطبقة منه.

ولفظ حديث ابن أبي شيبة: عن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة: إذا لم تستح فافعل ما شئت»[3].

فهذا التعقب يلزم الإمام السيوطي، كما يلزم الحافظ المناوي لكونه فاته، فلم يستدركه، وجلَّ من لا يسهو.

---

(1) الغماري، **المداوي**، ط1، (79/1)، وقوله: "إلا ابن عساكر": هكذا ورد في المطبوع، ولعل الصواب "إلا لابن عساكر" أو نحو هذه العبارة، والله أعلم.

(2) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (382/1) رقم (2496).

(3) ابن أبي شيبة، **المصنف**، ط1، (381/8) رقم (25736).

المطلب الثاني: ما سكت عليه، وهو ضعيف عند المناوي.

«آدَمُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، تُعْرَضُ عَلَيْهِ أعْمَالُ ذُرِّيَّتِهِ، وَيُوسُفُ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَابْنا الخَالَةِ: يحيى وَعِيسَى فِي السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، وإِدْرِيسُ فِي السَّمَاءِ الرابعة، وهارون في السَّمَاءِ الخامسة، وموسى فِي السَّماءِ السَّادِسَةِ، وَإِبْرَاهِيمُ فِي السَّماءِ السَّابِعَةِ».

(ابن مردويه) عن أبي سعيد[1].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي لهذا الحديث[2]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[3]، وقال الصنعاني في التنوير: (سكت عليه المصنف)[4]. وأما العلقمي؛ فلم يذكر الحديث أصلاً.

المسألة الثانية:

قال المناوي: (إسناده ضعيف لكن المتن صحيح فإنه قطعة من حديث الإسراء الذي خرجه الشيخان عن أنس، لكن فيه خلف في الترتيب)[5].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (9)، وهو جزء من حديث طويل، أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره، (282/2-283) رقم (1527)، والطبري في جامع البيان، (436/14)، وابن مردويه في التفسير كما عزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (195/5)، والبيهقي في دلائل النبوة، (390/2). قال ابن كثير في البداية والنهاية (275/4): (من غرائب الأحاديث، وفي إسناده ضعف). وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للشيخ الألباني (677/3) رقم (1485).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (66/1).

(3) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة2.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (199/1).

(5) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (66/1).

فتعقب المناوي السيوطي في سكوته عن بيان درجة هذا الحديث، وما نصَّ عليه السيوطي في المقدمة يردُّ هذا التعقُّب.

ومن باب البيان؛ هذا الحديث ضعيف سنداً ومتناً.

أما من ناحية سنده؛ ففيه أبو هارون العبدي؛ واسمه عمارة بن جُوَين[1]، قال البخاري: (تركه يحيى القطان)[2]، وقال ابن حبان: (يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)[3]، وقال الحافظ في التقريب: (متروك، ومنهم من كذبه)[4].

وأما من ناحية متنه؛ ففيه غرابة ونكارة وذلك من جهتين.

أ- الجهة الأولى:

هي ما أشار إليها المناوي بقوله: (فيه خلف في الترتيب).

وقد وافقه على ذلك الصنعاني[5]، والغماري[6]، والألباني[7]. والمقصود بهذه الجهة؛ ما بيَّنه الألباني بقوله: (وأما المخالفة في الترتيب؛ فهي كما قال المناوي، فإنَّ الحديث قطعة من حديث الإسراء، وهو عند البخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم من حديث صعصعة بن مالك[8] مرفوعاً

---

(1) هو عمارة بن جُوَين أبو هارون العبدي البصري، توفي سنة أربع وثلاثين ومئة. وابن جُوَين بجيم مصغر. المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (232/21) رقم (4178)، وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص711) رقم (4874).

(2) البخاري، **التاريخ الكبير**، ط1، (499/6) رقم (3107).

(3) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، (177/2) رقم (808).

(4) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص711) رقم (4874).

(5) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (196/1).

(6) الغماري، **المداوي**، ط1، (90/1).

(7) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (677/3) رقم (1485).

(8) وقع للشيخ الألباني سهو قلم في تسمية الصحابي، وإلا فهو: "مالك بن صعصعة"، وهو مالك بن صعصعة بن وهب بن عدي بن النجار الأنصاري ﷺ. ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، (452/9) رقم (7674).

بطوله[1]، وفيه أنه رأى في السماء الثانية يحيى وعيسى، وفي الثالثة يوسف. وكذا وقع في حديث أنس[2] عند مسلم، والنسائي، وغيرهما، خلافاً لبعض الأحاديث الأخرى التي أشار إليها الحافظ في "الفتح"، وقال: -أي: ابن حجر- في حديث صعصعة وأنس: "وهو أثبت"[3])[4].

فبيَّن الألباني رحمه الله وجه المخالفة من حيث الترتيب؛ إذ في حديث الباب ذُكِر أنَّ يوسف عليه السلام في السماء الثانية، ويحيى وعيسى عليهما السلام في السماء الثالثة، بينما في حديث صعصعة وأنس رضي الله عنهما أنَّ يوسف عليه السلام في السماء الثالثة، ويحيى وعيسى عليهما السلام في السماء الثانية.

ب- الجهة الثانية: هي قوله في الحديث: «تعرض عليه أعمال ذريته».

وهذه زيادة لم ترد في شيء من كتب الحديث المسندة -حسب علمي- إلا ما ذكره السيوطي هنا عن ابن مردويه، و لم أقف على سياقه في تفسيره، لكونه من الكتب المفقودة للأسف. مع أن جميع من ذكرت مِمَّن خرَّج الحديث من طريق أبي هارون العبدي لم يذكر هذه الزيادة، وإنما الثابت عند جميعهم لفظ: «تعرض عليه أرواح ذريته»، وليس أعمالهم.

وهذه الجهة؛ مما استدركها الألباني على المناوي؛ حيث صرَّح بصحة المتن دون استثناء، فقال الألباني: (ليس عند الشيخين قوله: «تعرض عليه أعمال ذريته»، و لم أره في أحاديث الباب، لا عندهما، ولا عند غيرهما؛ فهي زيادة منكرة)[5].

---

(1) أخرجه: البخاري في الصحيح (كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، 109/4) رقم (3207)، ومسلم في الصحيح (كتاب الإيمان، باب الإسراء بالنبي ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، 149/1) رقم (164)، والنسائي في السنن (كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة، 217/1) رقم (448).

(2) أخرجه: مسلم في الصحيح (كتاب الإيمان، باب الإسراء بالنبي ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، 145/1) رقم (162)، والنسائي في السنن (كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة، 221/1) رقم (450).

(3) ابن حجر، **فتح الباري**، ط1، (210/7). وقال المزي: (يقال: إنه ليس في أحاديث المعراج أصح ولا أحسن منه). المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (148/27) رقم (5744).

(4) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (677/3) رقم (1485).

(5) المصدر السابق.

ولعل هذا معنى قول الغماري: (وحديثه في الإسراء فيه غرابة ونكارة)[1]، وقبله بنحو هذه العبارة؛ الإمام ابن كثير في تفسيره[2].

(1) الغماري، **المداوي**، ط1، (90/1).

(2) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ط2، (25/5).

«آيتانِ هُما قُرْآنٌ، وهُما يَشفِيان، وهُما مِمَّا يُحِبُّهُما الله: الآيتانِ فِي آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ».

(فر) عن أبي هريرة[1].

فيه مسائل:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي لهذا الحديث، وكذا العلقمي[2]، وهذا ما صرَّح به الصنعاني فقال: (سكت عليه المصنف)[3]، وأما في نسخة شستربيتي؛ فقد رمز له بالضعف[4].

المسألة الثانية:

تعقب المناوي السيوطي في هذا الحديث، لكن ظاهر كلامه فيه تردد.

وقبل إيراده وبيان ما له وما عليه فيه، يستحسن ذكر إسناد الديلمي، إذ مدار المسألة متعلق برجاله.

قال الديلمي: أخبرنا والدي، أخبرنا سليمان بن إبراهيم، ثنا محمد بن إبراهيم بن جعفر، ثنا محمد بن محمد بن عبد اللَّه البغدادي، ثنا أحمد بن محمد بن رزيق، ثنا أبو سالم بن جعثم، ثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة ﷺ به.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (9/1) رقم (27)، والحديث أخرجه: الديلمي في مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، (ص77).

(2) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة7.

(3) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (222/1).

(4) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

قال المناوي: (فيه محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني، فإن كان البردي[1]؛ فصدوق، أو الكيال؛ فوضاع كما في الميزان)[2].

قال الألباني: (وأغلب الظن أنه الآخر، والله أعلم)[3].

وقال الغماري: (المذكور في السند هو الأول، لأنه الذي يروي عنه سليمان بن إبراهيم أبو مسعود الأصبهاني الحافظ، وهو الراوي عنه في هذا الحديث)[4].

وهذا هو الراجح، وذلك لوجوه:

الوجه الأول: أن الراوي الأول هو: محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني اليزدي، أبو عبد الله، الصدوق[5].

والثاني؛ هو: محمد بن إبراهيم بن أحمد بن علي الكيال أبو الفضل النيسابوري الجرجاني، الوضاع[6].

فهما يتفقان في الاسم واسم الأب والنسبة، لكنهما يختلفان في اسم الجد والكنية.

واسم جَدِّ الذي في مسند الفردوس هو جعفر، وليس أحمد.

---

(1) هكذا في المطبوع: المناوي، **فيض القدير**، ط4، (86/1)، والمخطوط المقابل على نسخة المصنف: المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة25، فلا أدري هل هو من النساخ، أم من المناوي رحمه الله، وإلا فصوابه: "اليزدي" كما عند الغماري، **المداوي**، ط1، (107/1).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (28/1).

(3) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (1545/52/4).

(4) الغماري، **المداوي**، ط1، (107/1).

(5) هو صاحب "الأمالي الأربعين"، ولد بجرجان سنة تسع عشرة وثلاث مائة، ونشأ بنيسابور، ومات بأصبهان، سنة ثمان وأربع مائة. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (286/17)، و**تاريخ الإسلام**، ط1، (134/9) رقم (263).

(6) وضع على أبي العباس الأصم حديثاً، وليس بمشهور إنما المشهور مُسنِدُ أصبهان أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الفروي الجرجاني الصدوق، أضرَّ به الفقر، واختلط في آخر عمره، وكان يحدث بالمناكير من حفظه. الصريفيني، **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، ط1، (ص25) رقم (22)، وابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (484/6) رقم (6352).

وقد تتبعت -حسب الوسع- ترجمة اليزدي، فوجدت الأئمة ينسبونه إلى جعفر الجد، بينما ينسبون الكيال إلى أحمد الجد.

الوجه الثاني: الذي يروي عن اليزدي؛ هو: سليمان بن إبراهيم، أبو مسعود الأصبهاني الحافظ[1]، كما قال الغماري.

والذين ترجموا لسليمان هذا، يذكرون أن من شيوخه أبا عبد الله اليزدي، وليس أبا الفضل الكيال.

الوجه الثالث: شيخ اليزدي في السند هو: محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة بن جميل، أبو جعفر البغدادي[2].

ولم يذكر من ترجم له أن من تلاميذه: الكيال، بينما ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق أن من تلاميذه: محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني.

الوجه الرابع: ستأتي الإشارة إليه عند آخر المسألة الثالثة.

المسألة الثالثة:

لم يجزم المناوي بدرجة الحديث في "فيض القدير"، بينما في كتابه "التيسير بشرح الجامع الصغير" قال: (ضعيف، لضعف إبراهيم بن يحيى)[3]. فجزم بضعفه.

قال الغماري: (فالصواب ما فعله الشارح في الصغير، لا ما ذكره في الكبير)[4].

---

(1) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (21/19)، والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ط1، (257/3).

(2) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط1، (177/55) رقم (6946)، وابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (373/2).

(3) المناوي، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط3، (12/1).وهكذا ورد فيه، وصوابه: "إبراهيم بن أبي يحيى"، كما سيأتي معنا بعد قليل. وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم، المدني، ولد: في حدود سنة مائة، أو قبل ذلك، وتوفي سنة أربع وثمانين ومائة. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (450/8).

(4) الغماري، **المداوي**، ط1، (107/1).

وهذا ما أعلَّ به الحافظ ابن حجر الحديث في "زهر الفردوس"، فقال: (قلت: ابن أبي يحيى ضعيف)[1].

لكن تعقبه الألباني فقال: (بل هو متروك، كما قال هو نفسه في "التقريب"[2])[3]. فلذلك حكم عليه الألباني بالضعف الشديد.

واكتفاء الحافظ ابن حجر بالحكم على الحديث بالضعف، يدل على أنه يذهب إلى أن محمد بن إبراهيم هو اليزدي وليس الكيال، وإلا لحكم عليه بالوضع بدل الضعف. فلم يذكر له إلا علة واحدة وهي ضعف ابن أبي يحيى، فهذا هو الوجه الرابع في المسألة الثانية، التي يُرجَّح بها ما قرَّرته قبل.

(1) ابن حجر، **زهر الفردوس**، مخطوط، (ص77).

(2) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص115) رقم (243).

(3) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (52/4) رقم (1545).

«آيَةُ مَا بَيْنَنا وَبَيْنَ الْمُنافِقِينَ أَنَّهُمْ لاَ يتضلعون من زمزم».

(تخ ه ك) عن ابن عباس[1].

فيه مسائل:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي للحديث[2]، وكذا العلقمي[3]، وأما الصنعاني فقال: رمز المصنف لصحته)[4]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[5].

المسألة الثانية:

قال المناوي: (وقال ابن حجر: حديث حسن)[6].

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (8/1) رقم (22)، والحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (157/1-158) رقم (468)، وابن ماجه في السنن (كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم، 1017/2) رقم (3061)، والطبراني في المعجم الكبير (124/11) رقم (11246)، والحاكم في المستدرك (أول كتاب المناسك، 645/1-646) رقم (1738)، والبيهقي في السنن الكبرى (جماع أبواب دخول مكة، باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم، 240/5) رقم (9656، 9657، 9658)، وقال البوصيري في الزوائد (208/3) رقم (1068): (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات). وضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (325/4–329) رقم (1125)، وسيأتي كلام الحاكم والذهبي في المسألة الرابعة من هذا الحديث.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (81/1).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة6.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (217/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(6) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (81/1).

لم أقف -حسب مصادر الحافظ ابن حجر التي بين يدي- على نقلٍ له يُحسِّنُ فيه هذا الحديث. وللحافظ رسالة: "جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور في ماء زمزم لما شرب له"[1]، وقد تتبعتها، و لم أجد فيها ذكراً لحديث الباب، بله تحسينه. والله أعلم.

وغاية ما وجدت بالنسبة للحافظ ابن حجر بخصوص هذا الحديث؛ أنه ذكره من طريق ابن أبي مليكة في التلخيص الحبير، دون بيان لدرجته عنده[2].

ولا أدري، هل المناوي قد وقف على نصٍّ من الحافظ بتحسينه للحديث، أم أنه ممن يقول بأن ذِكرَه للحديث في "التلخيص الحبير"، ثم سكوته عنه؛ يفيد ذلك[3]؟.

وأشير إلى أن الصنعاني أيضاً قد نقل في "التنوير"[4] تصحيح الحافظ للحديث، لكن دون ذكر مصدره في ذلك.

وممن وقفت عليه يحسن حديث ابن عباس؛ الحافظ السخاوي -تلميذ الحافظ ابن حجر- في كتابه "المقاصد الحسنة"[5].

المسألة الثالثة:

قال المناوي: (قال الهيثمي: "بإسنادين؛ رجال أحدهما ثقات" انتهى، والحاصل أن بعض أسانيده رجاله ثقات)[6].

---

(1) طبع بتحقيق وتعليق: كيلاني محمد خليفة، عن مؤسسة قرطبة.

(2) ابن حجر، **التلخيص الحبير**، ط1، (511/2-512).

(3) انظر التهانوي، **قواعد في علوم الحديث**، ط10، (ص90)، فقد نقل عن الشوكاني أنه كان يحتجَّ بذلك، وممن احتجَّ به من المعاصرين: الشيخ الألباني في **مناسك الحج والعمرة**، ط1، (ص32).

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (217/1).

(5) السخاوي، **المقاصد الحسنة**، ط1، (ص358).

(6) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (81/1).

لم أقف في كتاب "مجمع الزوائد" على نسبة هذا الكلام للهيثمي رحمه الله، ومثل هذا اللفظ -أعني: رجاله ثقات- لا يكفي لثبوت صحة الحديث.

إذ لا يلزم من ثقة رجال الإسناد، صحة الإسناد؛ لأن غاية ما يفيد: توفر شرط واحد من بين شروط الصحيح، فقد يكون في الإسناد علة تقدح في صحته، مثل الانقطاع والعنعنة، وغيرها من القوادح.

قال ابن القيم في معرض الرد على من يصحِّح الحديث لثقة رجاله: (جوابه من وجهين:

أحدهما: ما تقدم مرارا أن ثقة الراوي شرط من شروط الصحة، وجزء من المقتضى لها، فلا يلزم من مجرد توثيقه الحكم بصحة الحديث.

يوضحه: أن ثقة الراوي هي كونه صادقا لا يتعمد الكذب، ولا يستحل تدليس ما يعلم أنه كذب باطل، وهذا أحد الأوصاف المعتبرة في قبول قول الراوي، لكن بقي وصف الضبط والتحفظ؛ بحيث لا يعرف بالتغفيل وكثرة الغلط.

ووصف آخر -ثانيهما-: وهو أن لا يشذ عن الناس، فيروي ما يخالفه فيه من هو أوثق منه وأكبر، أو يروي ما لا يتابع عليه)[1].

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: (لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً)[2].

فتبين أن مثل هذا اللفظ —رجاله ثقات- لا يفيد تصحيحاً ولا تحسيناً، بل غايته: حصول شرطين من شروط صحة الحديث، وهما: العدالة والضبط، دون الاتصال، والسلامة من الشذوذ والعلة.

المسألة الرابعة:

---

(1) ابن القيم، **الفروسية المحمدية**، ط1، (218/1).

(2) ابن حجر، **التلخيص الحبير**، ط1، (45/3). وقد أشار الشيخ الألباني إلى مثل هذا أيضاً، انظر الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، ط1، (70/1).

قال المناوي: (لكن فيه انقطاع)[1].

يشير بذلك إلى رواية الحاكم. فبعد أن روى هذا الحديث قال: (صحيح على شرط الشيخين، إن كان عثمان بن الأسود[2] سمع من ابن عباس. وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لا والله ما لحقه، توفي عام خمسين ومائة، وأكبر مشيخته سعيد بن جبير")[3].

والوجه الصحيح فيه أنه عن عثمان بن الأسود، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشيخ الألباني: (النسخة المطبوعة من "المستدرك" قد سقط منها عبد الله بن أبي مليكة، فصار الحديث بذلك منقطعاً، وليس السقط من الناسخ أو الطابع، كما يتبادر للذهن... والسقط المذكور يتبين لي أنه من الحاكم نفسه حين ألَّف الكتاب، فإن البيهقي رواه عنه بالسند الذي أورده الحاكم في "المستدرك" بإثبات ابن أبي مليكة فيه، هو من طريق إسماعيل بن زكريا، وبذلك اتصل السند وزال الانقطاع)[4].

فتبين لنا من هذا أنّ علة الانقطاع في رواية الحاكم مستدركة على المناوي، إذ إسناد الحديث عند الحاكم متصل برواية البيهقي له.

المسألة الخامسة:

نقل المناوي عن ابن حجر -كما تقدم- تحسينه للحديث، مع إثباته لثقات بعض رجال أسانيده، لكنه تعقّبَ السيوطي بكون الحديث فيه انقطاع.

---

(1) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (81/1).

(2) هو عثمان بن الأسود بن موسى بن باذان مولى بني جمح من أهل مكة، مات سنة سبع وأربعين ومائة وقد قيل سنة خمسين ومائة. ابن حبان، **الثقات**، ط1، (189/7).

(3) الحاكم، **المستدرك**، (أول كتاب المناسك، 645/1-646) رقم (1738).

(4) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (328/4).

وأما في "التيسير بشرح الجامع الصغير"[1]؛ فقد ذكر علة الانقطاع مستدركاً عليها بتحسين الحافظ له.

وهذا الحديث قد فصَّل القول فيه في مبحث نفيس؛ الشيخ الألباني في إرواء الغليل[2]. وكذلك الحافظ الغماري في المداوي[3]. وقد خَلُصا رحمهما الله إلى أنَّ الحديث معلول بالاضطراب.

وسند الحديث كما عند ابن ماجه: (عن عبيد الله بن موسى، عن عثمان بن الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: كنت عند ابن عباس جالساً...)[4]، فذكر الحديث في قصة.

قال الشيخ الألباني مُجمِلاً الكلام على الحديث، بعد أن عزاه بمتابعاته إلى مظانه: (اختُلِف على عثمان بن الأسود في تسمية شيخه على وجوه:

الأول: محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر.

رواه عنه هكذا عبيد الله بن موسى[5]، ومكي بن إبراهيم[6]، وعبد الله بن المبارك[7]، وهؤلاء ثقات أثبات.

الثاني: عبد الله بن أبي مليكة.

---

(1) المناوي، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط3، (11/1).

(2) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (325/4–329) رقم (1125).

(3) الغماري، **المداوي**، ط1، (104/1–106).

(4) ابن ماجه في السنن (كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم، 1017/2) رقم (3061).

(5) المصدر السابق.

(6) رواه البيهقي في السنن الكبرى (جماع أبواب دخول مكة، باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم، 240/5) رقم (9658).

(7) رواه البخاري في التاريخ الكبير (157/1–158) رقم (468).

رواه عنه إسماعيل بن زكريا[1]، وهو صدوق يخطيء قليلاً[2]، وعبد الرحمن بن بُوذَيه[3]، وليس بالمشهور، وأثنى عليه أحمد[4]، وسفيان الثوري[5]؛ وهو ثقة حجة[6]، لكن في الطريق إليه وإلى ابن بوذيه: إسحاق؛ وهو الدبري وفيه ضعف[7]. والفضل بن موسى[8]؛ وهو ثقة ثبت، وربما أغرب كما قال الحافظ[9]. وقيل عنه عن عثمان "عبد الرحمن بن أبي مليكة"[10])[11].

أقول: طريق سفيان وعبد الرحمن بن عمر بن بوذيه؛ أخرجها: عبد الرزاق، والطبراني[12].

---

(1) رواه البيهقي في السنن الكبرى (جماع أبواب دخول مكة، باب سقاية الحاج والشرب منها ومن ماء زمزم، 240/5) رقم (9657).

(2) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص139) رقم (449).

(3) ضبطه الخزرجي فقال: (بضم أوله، وبعد الواو معجمة مفتوحة، ثم تحتانية)، الخزرجي، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، ط5، (ص225). وعند ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص572) رقم (3842)، وغيره من المصادر: (عبد الرحمن بن بوذويه، بضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة). وضبطه ابن ناصر الدمشقي، **توضيح المشتبه**، ط1، (440/1). فقال: ("بُوذَوَيْه" بضم الموحدة، ثم واو ساكنة، ثم ذال معجمة مفتوحة، تليها واو مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم هاء كالتي للسكت).

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (217/5) رقم (1022)، وقال فيه الذهبي، **الكاشف**، ط1، (ص623) رقم (3156): (ثقة)، وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص572) رقم (3842): (مقبول).

(5) رواية سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن بوذيه، سيأتي تخريجها قريباً.

(6) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص394) رقم (2458).

(7) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (416/13)، و**المغني في الضعفاء**، ط1، (116/1) رقم (539)، وقال: (صدوق).

(8) رواه البخاري في التاريخ الكبير (157/1-158) رقم (468).

(9) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص784) رقم (5454).

(10) رواه البخاري في التاريخ الكبير (157/1-158) رقم (468).

(11) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (326/4–327) رقم (1125).

(12) عبد الرزاق، **المصنف**، ط1، (112/5) رقم (9111)، والطبراني، **المعجم الكبير**، ط2، (124/11) رقم (11246). وقد تحرف اسم "عبد الرحمن بن عمر" في مطبوع المصنف إلى: "عبد الله بن عمر" والتصويب من: البخاري، **التاريخ الكبير**، ط1، (158/1) رقم (468)، وأبي نعيم، **صفة النفاق ونعت المنافقين**، ط1، (96) رقم (65).

وإسناد الطبراني هكذا: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن عبد الرحمن بن عمر، قال عبد الرزاق: ولا أعلم الثوري إلا حدثنا، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس).

فأنت ترى أن الطبراني لم يرو الحديث إلا من طريق عبد الرزاق، وإسحاق الدبري إنما هو في إسناد الطبراني دون عبد الرزاق.

فإعلال طريق سفيان وعبد الرحمن بن بوذيه بإسحاق الدبري الضعيف، إنما يصِحُّ في إسناد الطبراني، أما عند عبد الرزاق؛ فلا ذكر له فيه، وبه يصِحُّ هذا الطريق.

ثم قال الشيخ الألباني: (الثالث: جليس لابن عباس لم يسم.

قلت: بعد هذا العرض يتبين أن أولى هذه الوجوه بالترجيح إنما هو الوجه الأول لاتفاق الثلاثة الثقات عليه، وصحة الطرق بذلك إليهم. بخلاف الوجه الثاني، فبعض رواته لم تثبت عدالتهم، وبعضهم لم يثبت السند إليه، إلا إلى الفضل بن موسى)[1].

وأقول: نعم؛ الوجه الأول أولى، لكون رواته ثقات أثبات، أما الوجه الثاني؛ ففيهم اثنان من الثقات الأثبات "سفيان الثوري، والفضل بن موسى" وكفى بهما حجة، وإن كان من مغمز في الباقي منهم؛ فمن جهة حفظهم، لا من جهة عدالتهم، لكن حفظهم هذا لا ينزل إلى مرتبة طرح حديثهم، بل يستشهد بهم فيما وافقوا فيه الثقات[2]، وهذا منه.

وأما عدم ثبوت السند لبعضهم؛ فقد أجبت عنه قبل.

ثم قال الشيخ الألباني: (وأما الوجه الثالث، فشاذ فرد، وإذا كان كذلك فقد رجع الحديث إلى أنه من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن ابن عباس، فمن يكون ابن أبي بكر هذا، وما حاله؟ هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الجمحي أبو الثورين المكي، روى عنه

---

(1) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (327/4) رقم (1125).

(2) ويكفي شهادة الشيخ الألباني نفسه على أضعفهم عنده، وهو إسحاق الدبري، انظر **إرواء الغليل**، ط1، (47/2) رقم (339).

عمرو بن دينار أيضاً، وقد أورده ابن حبان في "الثقات"[1]، ولم يوثقه غيره، ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "مقبول"[2] يعني: عند المتابعة. قلت [أي: الألباني]: وقد توبع، لكن السند واهٍ إلى المتابع... فقال الطبراني في "المعجم الكبير"[3]: حدثنا زكريا الساجي، أخبرنا عبد الله بن هارون أبو علقمة الفروي، أخبرنا قدامة بن محمد الأشجعي، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم». قلت [أي: الألباني]: وهذا إسناد ضعيف جداً، أبو علقمة هذا قال الدارقطني: "متروك الحديث"[4]. وقال الذهبي: "منكر الحديث"[5]. وفي "التقريب": "ضعيف"[6]. وبقية رجال الإسناد موثقون)[7].

وأقول: وقفت بحمد الله على متابع له عند الأزرقي في أخبار مكة، قال: (حدثني جدي، عن عبد المجيد، عن عثمان بن الأسود، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: كنا مع رسول الله ﷺ...)[8] وذكر الحديث في قصة.

أما جدُّ الأزرقي؛ فهو أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي، أبو الوليد[9]، روى عنه الإمام البخاري في الصحيح[10]، وقال ابن حجر في التقريب: (ثقة)[11].

---

(1) ابن حبان، **الثقات**، ط1، (375/5) رقم (5271).

(2) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص868) رقم (6106). وقال ابن عبد البر، **الاستغناء في معرفة الكنى**، ط1، (ص498) رقم (508): (تابعي، ثقة)، والذهبي، **المغني في الضعفاء**، ط1، (ص229) رقم (5733): (قوي).

(3) الطبراني، **المعجم الكبير**، ط2، (314/10) رقم (10763).

(4) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، (558/4-559).

(5) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (268/5) رقم (9744).

(6) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص1180) رقم (8324).

(7) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (326/4–329) رقم (1125).

(8) الأزرقي، **أخبار مكة**، ط3، (57/2).

(9) قال الذهبي، **الكاشف**، ط1، (ص203) رقم (84): (توفى سنة 222هـ).

(10) البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، (19/3) رقم (1860).

(11) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص99) رقم (105).

وأما عبد المجيد؛ فهو ابن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد[1]، وثقه أحمد وابن معين، وأبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي، يكتب حديثه). وقال الدارقطني: (لا يُحتج به، يُعتبر به، وأبوه أيضًا ليِّن، والابن أثبت) [2]. قال الحافظ في التقريب: (صدوق، يخطيء)[3].

فمثل هذا الراوي؛ حديثه حسن إذا لم يخالف، ولا مخالفة هنا بحمد الله، وبه صحَّت المتابعة.

(1) قال ابن حجر: (بفتح الراء، وتشديد الواو، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين)، المصدر السابق، (ص620) رقم (4188).

(2) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، (606/2). ففيه جميع هذه الأقوال، وغيرها.

(3) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص620) رقم (4188).

المطلب الثالث: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالضعف في غيره من كتبه.

«آمينَ خاتَمُ رَبِّ العالَمِينَ على لِسانِ عِبَادِهِ المُؤمِنِينَ».

(عد طب فِي الدُّعاءِ) عَن أبي هريرة[1].

فيه مسألة:

قال المناوي: (فيه مؤمل الثقفي[2]، أورده الذهبي في الضعفاء[3]، عن أبي أمية بن يعلى الثقفي: لا شيء[4]. ومن ثم قال المؤلف في حاشية الشفاء: "إسناده ضعيف" و لم يرمز له هنا بشيء)[5].

فتعقب المناوي السيوطي في كونه سكت عنه، مع أن إسناده ضعيف، و لم ينصَّ العلقمي أيضاً على رمز المصنف[6]، وأما الصنعاني؛ فقد قال: (رمز المصنف لضعفه)[7]، وهو الموافق لما في نسخة

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (8/1) رقم (20)، والحديث أخرجه: الطبراني في الدعاء (باب التأمين بعد الدعاء، 889/2) رقم (219)، وابن عدي في الكامل (56/10) رقم (16237)، والديلمي في مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، ص75، وقال الحافظ ابن حجر عقبه: (أبو أمية ضعيف)، وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (677/3) رقم (1487).

(2) هو مؤمل بن عبد الرحمن بن العباس الثقفي البصري، نزيل مصر، انظر ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص988) رقم (7080).

(3) الذهبي، **ديوان الضعفاء والمتروكين**، ط1، (ص405) رقم (4319).

(4) هو إسماعيل بن يعلى، أبو أمية الثقفي البصري، قال يحيى بن معين: (ضعيف، ليس حديثه بشيء)، انظر ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (186/2) رقم (1266).

(5) المناوي، **فيض القدير**، ط4، 80/1.

(6) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة6.

(7) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (213/1).

شستربيتي[1]، وهذا لا يخالف ما تقدم عند المناوي والعلقمي، بدلالة قاعدة المقدمة؛ إذ النقل عن ابن عدي مشعر عنده بالضعف.

هذا؛ وقد ضعف الحافظ السيوطي إسناد الحديث في حاشيته على تفسير القاضي البيضاوي[2]، وكذا في الدر المنثور[3].

ويبقى التنبيه على أن ذِكرَ "حاشية الشفاء" وهمٌ نبَّه عليه الغماري في المداوي فقال: (كذا قال: "في حاشية الشفا"، والصواب ما في الصغير[4]: "حاشية القاضي" ولعل بعض النساخ ظن أن القاضي هو عياض، فكتب "الشفا" بدله، والمراد به البيضاوي، فإن المؤلف ذكر ذلك في حاشيته على تفسير البيضاوي المسمى بـــ"نواهد الأبكار")[5].

وما رجَّحه الغماري رحمه الله، هو الموافق لما في المخطوط المعتمد من فيض القدير[6]، والذي قوبل على نسخة المؤلف، إذ تم التشطيب فيه على كلمة "الشفا"، وكُتِبَ في طرَّته "القاضي" مع كلمة: "صح"، فظهر بهذا أن الخطأ من النساخ، وليس من المناوي، فقد كتبها رحمه الله على الجادة.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(2) وهي المسماة بـــ"نواهد الأبكار"، انظر السيوطي، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، تحقيق: أحمد حاج عثمان، رسالة دكتوراه، (250/1).

(3) السيوطي، **الدر المنثور**، ط1، (91/1).

(4) السيوطي، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط3، (11/1).

(5) الغماري، **المداوي**، ط4، (102/1).

(6) المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة35.

المطلب الرابع: ما سكت عليه في الجامع الصغير، وحكم عليه بالوضع في غيره من كتبه.

«آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: جُهَيْنَةُ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: عِندَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ».

(خطّ في رُوَاة مالك) عن ابن عمر[1].

فيه مسائل:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي[2] والعلقمي[3] رمز السيوطي للحديث، وقد صرَّح الصنعاني في التنوير بأن المصنف قد سكت عنه[4]. بينما في نسخة شستربيتي رمز له بالضعف[5]، وهو لا ينافي سكوته، لما سبق ذكره في قاعدة المقدمة.

المسألة الثانية:

ذكر المناوي لفظ الخطيب لهذا الحديث في كتابه "رواة مالك"، ثم أتبعه بقوله: (ومثله الدارقطني، وهكذا أورده عنه المصنف في جامعه الكبير، ثم قال: قال الدارقطني: "باطل"[6]، وأقرَّه عليه)[7].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (3)، سبق تخريجه في (ص63).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (55/1-56).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة4.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (188/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة2.

(6) السيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (52/1) رقم (16/16).

(7) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (55/1).

فتعقب المناوي السيوطي في كونه ذكر هذا الحديث في "الجامع الصغير"، مع أنه أورده في "الجامع الكبير" مُقِرّاً الدارقطني على بطلانه.

وزاد الغماري كتاباً آخر للسيوطي حكم فيه على الحديث بالوضع، فقال: (جزم بوضعه فاستدركه على ابن الجوزي وأورده في "ذيل اللآلئ"[1]، وأقرَّ في "الجامع الكبير" حكم الدارقطني بأنه باطل، فكان من حقه ألا يورده في الكتاب الذي صانه عن الموضوعات التي انفرد بها الوضاعون والكذابون)[2].

المسألة الثالثة:

هذا الحديث حكم عليه بالبطلان أيضاً جماعة من علماء الحديث، فقد أورده العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال"[3]، وابن حجر في "لسان الميزان"[4]، ونقلا حكم الدارقطني، وأقرَّاه عليه.

وآفته: جامع بن سوادة[5]، قال ابن الجوزي: (جامع بن سوادة مجهول)[6]، وأقرَّه الذهبي[7]. بل ذكر له في "المغني في الضعفاء" حديثاً، وقال: (كأنه وضعه)[8].

وحديث الباب قد أورده الإمام ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية" حاكماً على طريقه بالغرابة، وقائلاً: (هذا الحديث لا تصح نسبته إلى الإمام مالك؛ لجهالة رواته عنه، ولو كان محفوظاً من حديثه لكان في كتبه المشهورة عنه، كالموطإ وغيره، مما رواه عنه الثقات)[9].

---

(1) السيوطي، **ذيل اللآلئ المصنوعة**، ط1، (652/2) رقم (783).

(2) الغماري، **المداوي**، ط1، (75/1).

(3) العراقي، **ذيل ميزان الاعتدال**، ط1، (ص151) رقم (542).

(4) ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (415/2) (1752).

(5) لم أقف على من ترجمه، وقد نسبه ابن حبان فقال: "جامع بن سوادة الحمراوي". ابن الجوزي، **الموضوعات**، ط1، (84/3) رقم (1293).

(6) المصدر السابق.

(7) الذهبي، **تلخيص كتاب الموضوعات**، ط1، (ص237) رقم (608).

(8) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ط1، (127/1) رقم (1086).

(9) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط1، (250/20).

فأشار ابن كثير رحمه الله إلى آفة أخرى للحديث؛ إذ من المعلوم أن الإمام مالك ممن ذاع صيته، وارتفع ذكره، وكثر أصحابه والرواةُ عنه من مُختَلَف الأمصار، بل منهم عدد كبير من أئمة الحديث، فإذا ما انفرد راو ضعيف بروايةٍ عن الإمام مالك دون أصحابه الكُثُر، استُبعِد ذلك، وكان مَحَطَّ شك وريبة، ووُسِمت روايته بالغرابة. إذ يبعد أن يروي راوٍ واحدٌ عن مالك رواية، ولا يرويها الباقي من الرواة، مع شدة ملازمتهم له. فمثل هذا يطلق عليه العلماء بأنه باطل[1].

وحديث الباب رواه عبد الملك بن الحكم[2]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وعبد الملك بن الحكم ضعيف كما قال الدارقطني عنه[3]، فمثل تفرده هذا لا يحتمل، خصوصاً في مثل هذا الإسناد المشهور.

هذا؛ وقد حكم على الحديث بالوضع: الحافظ الغماري في المداوي[4]، وفي المغير[5]، والشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة[6].

والحديث الموضوع؛ الغالب فيه أن يكون في إسناده من وسم بذلك، ولعلهما لاحظا فيه أيضاً ما قاله الذهبي -فيما سبق قبل قليل- عن جامع بن سوادة.

---

(1) نصَّ على مثل هذا الشيخ الألباني في سؤالات أبي الحسن المأربي له. انظر الجيلاني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ط1، (ص91-92).

(2) هو عبد الملك بن الحكم الرملي، ذكره الذهبي في وفيات ما بين 201هـ و210هـ. الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط1، (115/5) رقم (251).

(3) الدارقطني في غرائب مالك كما في: السيوطي، ذيل اللآلئ المصنوعة، (652/2) رقم (783).

(4) الغماري، **المداوي**، ط1، (75/1).

(5) الغماري، **المغير**، ط1، (ص9).

(6) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (556/1) رقم (377).

«آخِرُ أَرْبِعاءَ فِي الشَّهْرِ يَوْمُ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ».

(وكيع في الغرر، ابن مردَوَيْه فِي التَّفْسِيرِ، خطّ) عن ابن عَبَّاس[1].

فيه مسائل:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي[2] والعلقمي[3] رمز السيوطي للحديث، وقال الصنعاني في التنوير: (سكت عنه المصنف)[4]. وفي نسخة شستربيتي رمز له بالضعف[5]، وهو لا ينافي سكوته، لما سبق ذكره في قاعدة المقدمة.

المسألة الثانية:

قال المناوي: (فيه سلمة[6] بن الصلت. قال أبو حاتم: متروك. وجزم ابن الجوزي بوضعه وحكاه في الكبير و لم يتعقبه)[7].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (8)، والحديث أخرجه: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (584/16) رقم (7679)، ومن طريقه: ابن الجوزي في الموضوعات، (344/2-345) رقم (917). ورواه ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات من طريق أخرى (345/2) رقم (918). وأما كتاب الغرر لوكيع، والتفسير لابن مردويه، فهما –حسب علمي– في عداد المفقود.

والحديث موضوع، آفته "مسلمة بن الصلت". قال ابن حجر في لسان الميزان، (59/8) رقم (7732): (رأيت له حديثاً منكراً) فذكر حديث الباب.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (60/1).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة5.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (195/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة2.

(6) هكذا في المطبوع بلفظ "سلمة"، وكذلك في المخطوط المعتمد: المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة26، وصوابه: "مسلمة". انظر: السيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (51/1) رقم (13/13)، والسيوطي، **اللآلئ المصنوعة**، ط1، (441/1).

(7) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (64/1).

ولفظه في الجامع الكبير: (فيه مسلمة بن الصلت: متروك[1]، وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"[2])[3].

فتعقَّبَ المناويُّ السيوطيَّ من جهتين:

- من جهة كونه ذكره في "الجامع الكبير"، مورداً حكم ابن الجوزي عليه بالبطلان، ومقرًّا له على ذلك، وكذلك فعل في كتابه الآخر: "اللآلئ المصنوعة"[4].

- ومن جهة كونه ذكره في كتابه هذا، مخالفاً لما صرَّح به في مقدمة كتابه من كونه صانه عما تفرَّد به وضَّاع أو كذَّاب.

وممن حكم أيضاً على الحديث بالوضع من العلماء:

ابن رجب في لطائف المعارف[5]، وابن عراق في تنزيه الشريعة[6]، والغماري في المداوي[7]، والألباني في السلسلة الضعيفة[8].

المسألة الثالثة:

---

(1) ذكره ابن حبان في كتاب **الثقات**، ط1، (180/9)، وقال: (هو مسلمة بن الصلت الشيباني، يروي عن النضر بن معبد، وعمارة بن أبي حفصة، روى عنه أحمد بن حنبل رحمه الله)، وقال فيه أبو حاتم كما في **الجرح والتعديل**، ط1، (269/8): (متروك الحديث). وقال فيه ابن عدي في **الكامل**، ط1، (389/5) رقم (7786): (ليس بمعروف). وكذا قال الذهبي في **ميزان الاعتدال**، ط1، (168/2) رقم (3195).

(2) ابن الجوزي في الموضوعات، (344/2-345) رقم (917)

(3) السيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (51/1) رقم (13/13).

(4) السيوطي، **اللآلئ المصنوعة**، ط1، (441/1).

(5) ابن رجب، **لطائف المعارف**، ط1، (ص74).

(6) ابن عراق، **تنزيه الشريعة**، ط1، (55/2).

(7) الغماري، **المداوي**، ط1، (85/1). وهذا الحديث مما فات إيراده له في "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير".

(8) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (83/4) رقم (1581).

ذكرنا في المسألة الثانية أن السيوطي حكم على الحديث بالوضع في "الجامع الكبير"، لكن أتبعه بقوله: (ورواه الطيوري[1] من وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً)[2].

فأشار إلى ورود الحديث عند الطيوري موقوفاً على ابن عباس ﷺ، وسكت عن بيان إسناده.

وقد تعقب هذا أيضاً الحافظ المناوي فقال: (ورواه الطبراني[3] من طريق آخر عن ابن عباس موقوفاً. قال السخاوي: "وطرقه كلها واهية")[4].

فاستدل بنقل السخاوي على كون جميع طرق هذا الحديث واهية، سواء المرفوع منها أو الموقوف.

إذ الموقوف أيضاً لا يخلو من ضعف. ففي إسناده: الخليفة المأمون وآباؤه، ولا يعرف حالهم في الرواية[5].

قال الغماري: (فيه من لا يعرف)[6].

---

(1) هو أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن الطيوري الصراف، مولده سنة 411هـ، وتوفي سنة 500هـ. وقد انتخب أبا طاهر السِّلفي من مرويات شيخه الطيوري أحاديث، بلغت مائة جزء، وهي التي تعرف بـــ"الطيوريات"، ابن نقطة، **تكملة الإكمال**، ط1، (604/3) رقم (3783)، وابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (451/6) رقم (6288).

(2) السيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (51/1) رقم (13/13). ولم أجد الحديث في "الطيوريات" المطبوع بتحقيق دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، عن مكتبة أضواء السلف، إذ المحَقَّق منها سبعة عشر جزءاً فقط من أصل مائة جزء. وقد أورد السيوطي في **اللآلئ المصنوعة**، ط1، (441/1) إسناد الطيوري للحديث دون متنه.

(3) هكذا ورد في المطبوع: "الطبراني"، وصوابه: "الطيوري"، كما في: المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة26، والسيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (51/1) رقم (13/13)، وقد رواه الطبراني في **المعجم الأوسط**، ط1، (243/1) رقم (797) من حديث جابر ﷺ، لا من حديث ابن عباس ﷺ.

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (64/1).

(5) قال الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط1، (642/3) رقم (70): (وفي الخلفاء وآبائهم وأهلهم قوم أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفاً من السيف والضرب). وانظر الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط2، (234/10) رقم (4699).

(6) الغماري، **المداوي**، ط1، (87/1).

وأيضاً في إسناد هذا الموقوف: الحسين بن محمد المعروف بابن العسكري[1]، وهو وإن قال فيه العتيقي: (كان ثقةً أميناً)، فقد قال فيه ابن أبي الفوارس: (كان فيه تساهل)، وقال فيه الأزهري: (قد تكلموا فيه)[2]. ولهذا أجمل الشيخ الألباني الحكم فيه، فقال: (ومع وقفه؛ إسناده ضعيف)[3].

وقد أورد السيوطي في "اللآلئ المصنوعة"[4] هذا الموقوف كمتابع لطريق آخر موقوفاً أورده ابن الجوزي[5]، وهو من طريق الحسن بن عبيد الله الأبزاري، وتعقبه ابن الجوزي بعدُ بكون الأبزاري كذاب[6].

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال عن الأبزاري هذا: (كذاب قليل الحياء، وهو الحسين)[7].

وقال أحمد بن كامل: (كان الحسين بن عبيد الله الأبزاري ماجناً نادراً، كذاباً في تلك الأحاديث التي حدث بها من الأحاديث المسندة عن الخلفاء، قال: و لم أكتبها عنه لهذه العلة)[8].

---

(1) هو الحسين بن محمد بن عبيد، أبو عبد الله الدقاق، المعروف بابن العسكري، ولد سنة 286هـ، وتوفي سنة 375هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط1، (669/8) رقم (4158).

(2) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ط1، (669/8-670).

(3) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (83/4) رقم (1581).

(4) السيوطي، **اللآلئ المصنوعة**، ط1، (441/1).

(5) ابن الجوزي، **الموضوعات**، ط1، (345/2-346) رقم (919).

(6) المصدر السابق (347/2).

(7) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (459/1) رقم (1797)، وقوله: "وهو الحسين": يشير بهذا؛ إلى كونه يَرِدُ في كتب التراجم باسم الحسين أيضاً، فهو: "الحسن" و"الحسين" بن عبيد الله بن الخصيب، أبو عبد الله الأبزاري، يلقب منقاراً، توفي سنة 295هـ. وانظر ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (66/3) رقم (2311)، وسبط ابن العجمي، **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، ط1، (91/1) رقم (215).

(8) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ط1، (598/8) رقم (4077)، وابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، (214/1) رقم (894).

والمتابع الضعيف لا يمكن أن يقوي الموضوع كما أشار إليه المناوي في موضع آخر من فيض القدير، فقال رحمه الله ناقلاً عن أئمة الحديث: (قالوا: وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه)[1].

(1) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (56/1).

«آفَةُ الدِّينِ ثَلاَثَةٌ: فَقيه فاجرٌ، وَإِمَامٌ جائِرٌ، ومجتهد جاهل».

(فر) ابن عباس[1]

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي للحديث[2]، وكذا العلقمي[3]، بينما صرَّح الصنعاني في التنوير[4] بسكوته عنه. وأما في نسخة شستربيتي[5]؛ فقد رمز له بالضعف، وهو لا يخالف سكوته، تماشياً مع قاعدة المقدمة في أن العزو للديلمي مشعر بضعف الحديث عند السيوطي.

المسألة الثانية:

قال المناوي: ("فر" من حديث نهشل[6] عن الضحاك "عن" عبد الله "بن عباس"، ورواه عنه أبو نعيم، ومن طريقه وعنه تلقاه الديلمي. ونهشل؛ قال الذهبي في الضعفاء: "قال ابن راهويه:

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (11)، والحديث أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (302/2) رقم (1803)، ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، (ص75)، وقد حكم على الحديث بالوضع أئمة سيأتي ذكرهم في المسألة الثانية من هذا الحديث.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (70/1).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة5.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (202/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(6) نهشل بن سعيد بن وردان، بصري الأصل، يكنى أبا سعيد. انظر المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (31/30-33) رقم (6483). وستأتي أقوال العلماء فيه بعد قليل.

كان كذاباً"[1]، والضحاك لم يلق ابن عباس، ومن ثم قال المؤلف في درر البحار: "سنده واه"[2])[3].

فذكر المناوي للحديث علتين:

العلة الأولى: أن في سنده "نهشل بن سعيد".

وقد مرَّ القول الشديد لإسحاق بن راهويه فيه، وقال أبو حاتم والنسائي: (متروك)، وقال ابن حبان: (يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب)[4]. ولهذا قال فيه الذهبي: (واه)[5].

وأما الحافظ ابن حجر؛ فبعد أن ذكر الحديث في "زهر الفردوس" قال: (فيه ضعف وانقطاع)[6].

فتعقبه الغماري بقوله: (ومن الغريب اقتصار الحافظ في الحكم على هذا الحديث بالضعف، مع أنه انفرد به -يعني: نهشل بن سعيد- وقال ابن معين: "ليس بثقة"... وقال أبو سعيد النقاش: "روى عن الضحاك الموضوعات"، وضعفه آخرون[7]، وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث وأعلَّها به[8]، وكذلك فعل المؤلف في "ذيل اللآلئ"؛ في كتاب التوحيد وكتاب المبتدإ والطهارة والجامع

(1) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ط1، (358/2) رقم (6673).
(2) السيوطي، **درر البحار في الأحاديث القصار**، مخطوط، (ص2).
(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (70/1).
(4) انظر المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (31/30-33) رقم (6483). فقد ذكر جميع هذه الأقوال.
(5) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ط1، (358/2) رقم (6673).
(6) ابن حجر، **زهر الفردوس**، مخطوط، (ص75).
(7) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، (244/4). ففيه جميع هذه الأقوال، وغيرها.
(8) انظر مثاله: ابن الجوزي، **الموضوعات**، ط1، (357/1) رقم (440).

منه[1]، فكان من الواجب أن يحكم بوضع هذا أيضاً، وأن لا يورده في الكتاب الذي صانه عما انفرد به كذاب)[2].

العلة الثانية: الانقطاع بين الضحاك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في قوله السابق، ووافقه الغماري في المداوي[3].

فالضحاك لم يسمع من ابن عباس كما قاله جمع من أهل التحقيق، من أمثال: شعبة، وعبد الملك بن ميسرة، وأبي زرعة الرازي، وابن أبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم[4].

قال ابن حجر: (الضحاك في نفسه صدوق، لكن روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما منقطعة)[5].

وممن حكم على الحديث بالوضع: الشيخ الألباني؛ فبعد أن ذكر علَّتَي الحديث، ختم بحثه بقوله: (والحديث أورده السيوطي في الجامع... فكان على السيوطي أن لا يورده في الجامع وفاءً بشرطه)[6].

ومن خلال هذا كله، يتبين لنا أن تعقب المناوي للسيوطي قد أصاب فيه عين الحقيقة؛ خصوصاً أنه حكم عليه هو نفسه بالوضع في "درر البحار" كما قرره المناوي، كما حكم عليه بذلك أيضاً في الجامع الكبير[7].

---

(1) انظرها بالترتيب: السيوطي، **ذيل اللآلئ المصنوعة**، ط1، (41/1) رقم (8)، (77/1) رقم (81)، (384/1) رقم (456)، (688/2) رقم (834).

(2) الغماري، **المداوي**، ط1، (94/1). وانظر له أيضاً: **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، ط1، (ص10).

(3) المصدر السابق.

(4) انظر أقوالهم عند: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (458/4) رقم (2024)، وابن عدي، **الكامل**، ط1، (327/6) رقم (945)، والمزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (293/13) رقم (2928).

(5) ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، (416/4) رقم (4125).

(6) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (224/2) رقم (819).

(7) السيوطي، **الجامع الكبير**، ط2، (54/1) رقم (24/24).

«آلُ القُرْآنِ آلُ الله».

(خط فِي رُوَاة مالك) عن أنس[1].

فيه مسألة:

المسألة الأولى:

لم يذكر المناوي رمز السيوطي للحديث[2]، وكذا العلقمي[3]، بينما قال الصنعاني في التنوير: (رمز المصنف لضعفه)[4]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[5]، والعزو إلى الخطيب في رواة مالك، مشعر بالضعف عند السيوطي.

المسألة الثانية:

قال المناوي: ("خط في" كتاب "رواة" الإمام "مالك" ابن أنس من رواية محمد بن بزيع عن مالك عن الزهري "عن أنس" ابن مالك ثم قال مخرجه الخطيب: "وبزيع[6] مجهول" وفي الميزان: "خبر باطل"[7] وأقره عليه المؤلف في الأصل[8] وقال غيره: موضوع[9])[10].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (7/1) رقم (16)، والحديث أخرجه: الخطيب البغدادي في كتاب رواة مالك، وهو من الكتب المفقودة للأسف فيما أعلم، وعزاه إليه السيوطي كما في حديث الباب، وفي درر البحار، مخطوط، (ص2)، والعجلوني في كشف الخفا (18/1) رقم (16).

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (75/1).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة5-6.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (209/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(6) هكذا في المطبوع، وفي **فيض القدير**، مخطوط، لوحة22. وصوابه "ابن بزيع"، فهو "محمد بن بزيع" كما سبق في النقل نفسه، وانظر السيوطي، **الجامع الكبير**، ط1، (55/1) رقم (31/31). و لم أقف على من ترجم له سوى قول الخطيب هذا.

(7) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (65/4) رقم (6868).

(8) يقصد الجامع الكبير. انظر السيوطي، **الجامع الكبير**، ط1، (55/1) رقم (31/31).

(9) لم أقف على من حكم على الحديث بالوضع ممن قد عناه الحافظ المناوي.

(10) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (75/1).

فنبَّه المناوي إلى كون السيوطي قد حكم على الحديث بالبطلان في الجامع الكبير، ناقلاً ذلك عن الذهبي، ومُقِرّاً له.

لكن الغماري تعقَّب الحكم على الحديث بالبطلان مطلقاً، فقال: (الذهبي حكم على الحديث بالبطلان من جهة السند لا من جهة المتن؛ يريد أنه باطل من رواية مالك عن الزهري عن أنس، لا أنه باطل بإطلاق، وقد ذكره المصنف[1] أيضاً بلفظ: «إن لله أهلين من الناس، أهل القرآن، هم أهل الله وخاصته»[2]. وعزاه لأحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أنس أيضاً[3]، وكتب عليه الشارح[4]: قال الحاكم: "روي من ثلاثة أوجه، هذا أجودها"، وذكره أيضاً بلفظ: «أهل القرآن أهل الله وخاصته»[5]، وعزاه لأبي القاسم بن حيدر في مشيخته عن علي[6]، فكتب عليه الشارح: "إسناده حسن"[7]، فكيف يتفق هذا المذكور هنا من أنه باطل موضوع؟!)[8].

---

(1) يقصد السيوطي رحمه الله.

(2) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (364/1) رقم (2374).

(3) أخرجه أحمد في المسند (296/19) رقم (12279)، وابن ماجه في السنن (المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، 78/1) رقم (215)، والنسائي في الكبرى (كتاب فضائل القرآن، أهل القرآن، 263/7) رقم (7977)، والحاكم (743/1) رقم (2046) وقال: (وقد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس، هذا أمثلها) ووافقه الذهبي. وقال المنذري في الترغيب والترهيب، (354/2) رقم (26): (إسناد صحيح)، وقال البوصيري في الزوائد (29/1) رقم (77): (هذا إسناد صحيح، رجاله موثقون).

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (496/2) رقم (2374).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (424/1) رقم (2768)، والحديث أخرجه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (303/3-304).

(6) قال الكتاني: (مشيخة أبي القاسم عبد الله بن حيدر بن أبي القاسم القزويني الفقيه، المتوفى بهمدان سنة اثنين وثمانين وخمسمائة، قال في الميزان: خرج لنفسه أربعين حديثاً، واتهمه ابن الصلاح)، **الرسالة لمستطرفة**، ط6، (ص141).

(7) انظر المناوي، **فيض القدير**، ط4، (67/3) رقم (2768)، وتحسينه لإسناد الحديث؛ إنما نقله عن الحافظ العراقي.

(8) الغماري، **المداوي**، ط1، (102/1).

وقد ذهب الألباني إلى نحو ما ذهب إليه الغماري، فبعد أن ذكر متابعاً لابن بزيع، وآخر للزهري، قال: (وخلاصة القول: إن الحديث بلفظه الأول باطل[1]، وبلفظه الآخر صحيح ثابت[2]، والله أعلم. فهذا هو التحقيق في هذا الحديث، وأما استدراك العلقمي في "شرحه على الجامع الصغير"[3] على الحافظ الذهبي قوله فيه: "خبر باطل" بقوله: "قلت: لكن ذِكرُ المؤلف له في "الجامع الصغير" يدل على أنه ليس بموضوع، لقوله في ديباجة الكتاب: "وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب". فمِمَّا لا ينفق سوقه في هذا الباب، لكثرة الأحاديث الموضوعة التي وقعت في الكتاب، والكثير منها حكم بوضعها السيوطي نفسه في غير "الجامع الصغير"، ومنها هذا الحديث، فقد أقرَّ هو الذهبي على إبطاله إياه في "الجامع الكبير" كما رأيت)[4].

فهذا هو التحقيق في هذا الحديث، وتبقى الإشارة إلى أن ظاهر كلام المناوي السابق أنه يفرق بين الباطل والموضوع، وهذا صحيح، فهناك فرق بينهما أشار إليه الإمام المعلمي في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشوكاني، حيث ذكر بعض قواعد تخص الأحاديث الموضوعة، وكان منها:

(- إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ، فقد يقول: "باطل" أو "موضوع". وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمدًا أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمدًا، غير أنّ هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد.

- قد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أنّ الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمّد الكذب، بل قد يكون صدوقًا فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أُدخِل عليه الحديث)[5].

---

(1) المقصود: لفظ حديث الباب.

(2) يقصد الحديث الأول الوارد في كلام الغماري السابق.

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة5-6.

(4) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (4/85-86) رقم (1582).

(5) الشوكاني، **الفوائد المجموعة**، ط2، (ص7).

وإلى مثل هذا جنح الألباني في سؤالات أبي الحسن المأربي له[1].

(1) انظر الجيلاني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ط1، (ص91-92).

المبحث الثالث: التعقبات الخاصة بالحكم على الأحاديث.

المطلب الأول: ما رمز له السيوطي بالحسن، وصحَّحه المناوي.

المطلب الثاني: ما رمز له السيوطي بالحسن، وضعَّفه المناوي.

المطلب الثالث: ما رمز له السيوطي بالضَّعف، وحكم عليه المناوي بالوضع.

المطلب الأول: ما رمز له السيوطي بالحسن، وصحَّحه المناوي.

«آخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ يُرِيدَانِ المَدِينَةَ، يَنْعِقَانِ بِغَنَمِهِمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُوشاً، حَتَّى إِذا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ خَرَّا على وُجُوهِهِما».

(ك) عن أبي هريرة[1].

فيه مسألة:

قال المناوي: ("ك" في الفتن[2] "عن أبي هريرة" وقال: "على شرطهما" وأقرَّه الذهبي، لكن رمز المؤلف لحسنه فقط)[3].

تعقَّبَ المناوي السيوطي في كونه رمز لهذا الحديث بالحسن فقط، مع عزوه للحاكم، فكان الأولى أن يرمز له بالصحة.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (5)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة، (21/3) رقم (1874)، ومسلم في الصحيح، (كتاب الحج، باب في المدينة حين يتركها أهلها، (1010/2) رقم الحديث 1389 [499])، والحاكم في المستدرك، (كتاب الأهوال 609/4-610) رقم (8690). وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه) ووافقه الذهبي. ولفظ البخاري: «يتركون المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العوافي، وآخر من يحشر»، وهكذا أورده مسلم إلا أنه قال فيه: «ثم يخرج راعيان...» بدل: «وآخر من يحشر راعيان...».

وبه يُعلم أن استدراك الحاكم له على الصحيحين غير صحيح، وهذا ما نص عليه المناوي في فيض القدير (58/1)، والصنعاني في التنوير (191/1)، والغماري في المداوي (77/1-78)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (295/2) رقم (683).

(2) بل أخرجه في كتاب الأهوال، وهذا مما استدركه الغماري على المناوي في **المداوي**، ط1، (77/1).

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (58/1).

وقد وافق الغماريُّ المناويَّ على تعقُّبِه هذا، فقال: (ثم إن المناوي اعترض في شرحه الكبير[1] على المصنف في رمزه لحديث الباب بالحسن وهو صحيح، لأنه قطعة من حديث الصحيحين، وهو اعتراض وجيه، لا من جهة كونه مخرجاً في الصحيحين، إذ قد يعزب ذلك عن المصنف، ولا يطّلع عليه ساعة كتابة الحديث... ولكن الانتقاد موجَّه للمصنف من جهة كون سند الحديث عند الحاكم صحيحاً، لا سيما وقد حكم هو بصحته على شرط الشيخين، وأقرَّه الذهبي)[2].

لكن ما لبث أن استدرك الغماري على ذلك بقوله: (فلعلّ الرمز إلى حسنه لم يصحّ عن المصنف، فإن تلك الرموز يقع فيها تحريف من النّساخ، فلا يُعتمد عليها، كما نصَّ عليه الشارح نفسه[3])[4].

ومما يدل على صواب ما ذهب إليه الحافظ الغماري من كون الرمز بالحسن لم يصحّ عن المصنف؛ قول الإمام الصنعاني في التنوير: (رمز له المصنف بالصحة)[5]. وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي؛ فقد رمز للحديث فيها بالصحة[6].

ومما يؤكد هذا أيضاً؛ قاعدة المقدمة، والتي نصَّ فيها على أن العزو للحاكم معلم بالصحة عنده، سوى ما في المستدرك من التعقب، فينبِّه عليه.

وحيث لم ينبِّه، فالأصل الإعلام بموافقة الحاكم في تصحيحه.

فبهذا كله يتبيّن أنّ المناوي لم يصب في تعقّبه هذا، ولعل هذا راجع إلى اعتماده على مسودة المصنف.

---

(1) يقصد بـــ"الشرح الكبير": "فيض القدير"، كما نصَّ عليه في مقدمة كتابه، انظر الغماري، **المداوي**، ط1، (73/1)

(2) الغماري، **المداوي**، ط1، (78/1).

(3) انظر المناوي، **فيض القدير**، ط4، (56/1). فقد نصَّ على هذا.

(4) الغماري، **المداوي**، ط1، (78/1).

(5) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (191/1).

(6) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة2.

«آمِرُوا النِّسَاءَ فِي أنْفُسِهِنَّ فإنَّ الثَّيِّبَ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا وإذْنُ البِكْرِ صَمْتُها».

(طب هق)[1] عن العُرس بن عَميرة[2].

فيه مسائل:

المسألة الأولى:

قال المناوي: (رمز المؤلف لحسنه)[3]، وهذا ما نصَّ عليه الصنعاني في التنوير[4]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[5]، وأما العلقمي فلم يذكر الحديث رأساً[6].

المسألة الثانية:

قال المناوي: (رمز المؤلف لحسنه، وقضيته أنه لا يبلغ درجة الصحة، وليس كذلك، فقد قال الحافظ الهيثمي بعد عزوه للطبراني: "رجاله ثقات"[7] هكذا جزم به)[8].

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (7/1) رقم (18)، والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (138/17) رقم (342)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2239/4) رقم (5563)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب النكاح، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام 199/7) رقم (13705)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (138/40) رقم (4665).

(2) قال المناوي، **فيض القدير**، ط4، (76/1): ("العرس": بضم العين المهملة، وسكون الراء، بعدها مهملة، "ابن عميرة": بفتح العين، بضبط المؤلف). وهو (العرس بن عميرة الكندي، أخو عدي بن عميرة، ولهما صحبة. روى عن: النبي ﷺ، وعن أخيه عدي بن عميرة، روى عنه: زهدم بن الحارث الغفاري، وابن أخيه عدي بن عدي بن عميرة، وأخوه عدي بن عميرة إن كان محفوظاً). المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (552/19) رقم (3896).

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (76/1).

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (211/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(6) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة6.

(7) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ط1، (279/4).

(8) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (76/1).

تعقَّبَ المناوي السيوطي في كونه اقتصر على تحسين الحديث، بينما الشأن أن يُصَحَّح.

والأمر كذلك؛ فللحديث ثلاثة طرق.

الأول: طريق الليث بن سعد، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عدي بن عدي[1]، عن أبيه[2] مرفوعاً به[3].

قال البوصيري في الزوائد: (هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع؛ عدي لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة، يدخل بينهما العُرس بن عَميرة قاله أبو حاتم[4] وغيره)[5]. فعموماً رواية عدي عن أبيه منقطعة، والوجه الصحيح فيها أن عَدِياً سمع من عمه العرس بن عميرة عن أبيه، كما نصَّ عليه أبو حاتم هنا، وسمع من رجاء بن حيوة عن أبيه، كما نصَّ عليه الخطيب فيما سبق في الهامش.

الثاني: طريق يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، أنه أخبره عن عدي بن عدي الكندي، عن أبيه، عن عُرس بن عَميرة الكندي مرفوعاً به[6].

---

(1) (عدي بن عدي بن عميرة، أبو فروة الكندي. سيد أهل الجزيرة، حدث عن: أبيه، ولأبيه صحبة، ولم يسمع منه شيئاً، وإنما أرسل الرواية عنه، وربما أدخل بينهما العرس بن عميرة، ورجاء بن حيوة). الخطيب البغدادي، **غنية الملتمس إيضاح الملتبس**، ط1، (ص318) رقم (426). وفي **تقريب التهذيب**، ط2، (ص672) رقم (4575): (ثقة فقيه... مات سنة عشرين ومائة).

(2) (عدي بن عميرة الكندي، كنيته، أبو زرارة، له صحبة، وهو والد عدي بن عدي الذي قبله وأخوه العرس بن عميرة). المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (536/19) رقم (3888). وفي **تقريب التهذيب**، ط2، (ص672) رقم (4576): (مات في خلافة معاوية).

(3) أخرجه أحمد (261/29) رقم (17724)، وابن ماجه (كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيب، 602/1) رقم (1872)، والطبراني في المعجم الكبير (108/17) رقم (264)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب النكاح، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام 199/7) رقم (13706).

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (3/7) رقم (6).

(5) البوصيري، **مصباح الزجاجة**، ط2، (102/2) رقم (673).

(6) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (2239/4) رقم (5563)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب النكاح، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام 199/7) رقم (13705)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (138/40) رقم (4665).

وفي سؤال عثمان الدارمي ليحيى بن معين قال: (قلت ليحيى: فالليث -أعني بن سعد- أحب إليك، أو يحيى بن أيوب؟. فقال: الليث أحب إلي، ويحيى ثقة)[1].

وقال الشيخ الألباني بعد ذكره لهذين الطريقين: (والليث بن سعد أحفظ من يحيى بن أيوب، فروايته أرجح)[2]. وفاته ذكر الطريق الثالث الآتي:

الثالث: طريق سفيان بن عامر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عدي بن عدي، عن أبيه، عن العرس بن عميرة مرفوعاً به[3].

وهذه متابعة لطريق يحيى بن أيوب. وسفيان بن عامر هو الترمذي، ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال: (شيخ من أهل ترمذ، صدوق)[4].

وبالطريقين -الثانية والثالثة- رجَّح الشيخ شعيب الأرناؤوط كون الحديث من مسند العرس بن عميرة، وقال: (فيكون الحديث من مسند العرس بن عميرة، وأرسله عدي بن عميرة في حديث الليث)[5].

لكن تبقى علة الانقطاع التي ذكرها الحافظ البوصيري بين عدي بن عدي، وأبيه عدي بن عميرة ثابتة في جميع هذه الطرق.

وعلى أَيٍّ، فتعقب المناوي للسيوطي في تحسينه للحديث في محله، إذ يمكن للحديث أن يرتقي لدرجة الصحة بشواهده الكثيرة. قال الشيخ الألباني: (والحديث صحيح بما له من شواهد في معناه)[6].

---

(1) الدارمي، **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي**، د.ط، (ص196)، رقم (719).

(2) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (235/6) رقم (1836).

(3) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (310/2) رقم (850)، والطبراني في المعجم الكبير (138/17) رقم (342)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2239/4) رقم (5563).

(4) ابن حبان، **الثقات**، ط1، (406/6) رقم (8310).

(5) أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، (260/29/ هامش 1) رقم (17722).

(6) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (235/6) رقم (1836).

ومن هذه الشواهد: حديث عائشة رضي الله عنها المتفق عليه، ولفظه: (عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «البكر تستأذن» قلت: إن البكر تستحيي؟ قال: «إذنها صماتها»)[1].

وحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: «الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها»[2].

المسألة الثالثة:

استدل الحافظ المناوي على صحة الحديث بقول الحافظ الهيثمي: "رجاله ثقات".

وهذه عبارة يطلقها أئمة الحديث، ولا يُفهَم من إيرادها أنها تفيد صحة الحديث، بل التصحيح مُعتَبر بذكر الشواهد والمتابعات التي تقوي الحديث. وقد أشرت إلى مثل هذا فيما سبق[3].

وممن تعقب المناوي في هذه المسألة أيضاً؛ الحافظ الغماري في مواطن، كقوله: (انتقاده في الكبير على المصنف تحسينه، وحكمه بصحته اعتمادًا على قول الحافظ الهيثمى: "رجاله ثقات" باطل... قول الحافظ المذكور "رجاله ثقات" لا يدل على صحته، بل ولا على حسنه، لأن السند لا يحكم بصحته لثقة رجاله فقط، بل ولأمور أخرى تقترن به؛ من نفي الشذوذ والعلة وغرابة المتن ونكارته، والحافظ الهيثمي لا ينظر في ذلك لأنه ليس من شرطه، وإنما شرطه الكلام على ظاهر الإسناد عند من رواه من أهل الكتب التي جمع زوائدها)[4].

---

(1) أخرجه البخاري (كتاب الحيل، باب في النكاح، 26/9) رقم (6971)، ومسلم (كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، 1037/2) رقم (1420).

(2) أخرجه مسلم (كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، 1037/2) رقم (1421).

(3) انظر (ص97).

(4) الغماري، **المداوي**، ط1، (134/1). وانظر على سبيل المثال أيضاً: (314/1)، و(399/1).

ويبقى التنبيه على أن لفظ حديث العرس بن عميرة عند البيهقي: «وآمروا[1] النساء في أنفسهن، فإن الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها». ولفظه عند الطبراني: «أمروا النساء، لتعرب الثيب عن نفسها، وإذن البكر صماتها».

وكلا طرفي الحديث غير مناسب للموضع الذي اعتمده السيوطي؛ فالأول بابه حرف الواو، والثاني بابه همز القطع، لا المد.

وقد وقفت على الحديث بطرفه كما أورده السيوطي عند الإمام أبي موسى المديني في كتابه: "اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف"[2]. ولفظه: «آمروا النساء في أنفسهن، قال: الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها».

(1) قال الأصمعي: (وامرته موامرة: شاورته). الحربي، **غريب الحديث**، ط1، (90/1).

(2) أبو موسى المديني، **اللطائف من دقائق المعارف**، ط1، (ص75) رقم (111).

المطلب الثاني: ما رمز له السيوطي بالحسن، وضعَّفه المناوي.

«آيَةُ العِزِّ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی لَمۡ یَتَّخِذۡ وَلَدًا ﴾[1]» الآية.

(حم طب) عن معاذ بن أنس[2].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

ذكر الحافظ المناوي[3]، والإمام الصنعاني[4] أن المصنف رمز لحسنه، وكذلك قال العلقمي: (بجانبه علامة الحسن)[5]. وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[6].

المسألة الثانية:

تعقَّب المناويُّ السيوطيَّ في تحسينه للحديث بقوله: (قال الحافظ العراقي: "وسنده ضعيف"[7]، وقال الهيثمي: "رواه أحمد والطبراني من طريقين؛ في أحدهما رِشْدين بن سعد وهو ضعيف، وفي الأخرى ابن لهيعة وهو أصلح منه"[8])[9].

---

(1) سورة الإسراء: جزء من الآية 111.

(2) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (8/1) رقم (23)، والحديث أخرجه أحمد (389/24) رقم (15625)، و(396/24) رقم (15634)، والطبراني في الكبير (192/20) رقم (429 و 430).

(3) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (82/1).

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (218/1).

(5) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة6.

(6) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

(7) العراقي، **تخريج أحاديث الإحياء**، ط1 (317/1) رقم (1192).

(8) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ط1، (52/7). و((رشدين بكسر الراء وسكون المعجمة ابن سعد ابن مفلح المهري... أبو الحجاج المصري ضعيف... مات سنة ثمان وثمانين). ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص326) رقم (1953).

(9) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (82/1).

وهذا ما أكَّده في "التيسير شرح الجامع الصغير" مكتفياً بقوله: (ضعَّفه الزين العراقي والهيثمي)[1].

ومتابعة ابن لهيعة لرشدين بن سعد مما يُقوِّيها بلا شك، ولعل تحسين السيوطي للحديث بهذا الاعتبار، لكن كليهما -ابن لهيعة ورشدين- قد أخذاه عن زَبَّان بنِ فائد[2]، فعليه مدار الحديث، وهو عِلَّتُه.

وزبَّان ضعيف من قبل حفظه؛ ضعَّفه الإمام أحمد ويحيى بن معين، وغيرهما[3]، وأما قول أبي حاتم عنه: (صالح)[4]، ليس المفهوم منه توثيقه، بل هو صالح للاعتبار به إذا ما وافقه غيره، كما صرَّح به ابنه في مقدمة كتاب الجرح والتعديل[5]. أما على الانفراد، فلا، خصوصاً في روايته عن سهل بن معاذ، وحديث الباب منه.

فقد رواه زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ، عن أبيه معاذ بن أنس ﷺ به.

قال ابن حبان في ترجمة زبَّان: (زبَّان بن فائد من أهل مصر يروي عن سهل بن معاذ بن أنس، روى عنه سعيد بن أبي أيوب والمصريون، منكر الحديث جدّاً، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يُحتجُّ به)[6].

وقال في ترجمة سهل: (سهل بن معاذ بن أنس الجهني؛ من خيار أهل مصر، وكان ثبتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبَّان بن فائد)[7].

---

(1) المناوي، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط3، (12/1).

(2) أوله زاي، بعدها باء مشددة معجمة بواحدة. انظر ابن ماكولا، **الإكمال**، ط1، (113/4). وهو (زبان بن فائد، بالفاء، المصري أبو جوين، بالجيم مصغر، الحمراوي بالمهملة، ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته، من السادسة، مات سنة خمس وخمسين). ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص334) رقم (1996).

(3) المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (282/9) رقم (1953).

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (616/3) رقم (2788).

(5) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (37/2).

(6) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، (392/1- 393) رقم (373).

(7) ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ط1، (ص195) رقم (934).

فتعقُّب المناوي للسيوطي في محلِّه، لكن مع التنبيه على عِلَّة الحديث، والتي هي ضعف زبَّان ابن فائد. وهذا ما فعله الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة[1].

(1) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (53/4) رقم (1547).

المطلب الثالث: ما رمز له السيوطي بالضَّعف، وحكم عليه المناوي بالوضع.

«آفَةُ الظَّرْفِ الصَّلَفُ، وآفَةُ الشَّجَاعَةِ البَغْيُ، وآفَةُ السَّمَاحَةِ المَنُّ، وآفَةُ الجَمَالِ الخُيلاءُ، وآفَةُ العبَادَةِ الفَتْرَةُ، وآفَةُ الحَدِيثِ الكَذِبُ، وآفَةُ العِلْمِ النِّسْيَانُ، وآفَةُ الحِلْمِ السَّفَهُ، وآفَةُ الحَسَبِ الفَخْرُ، وآفَةُ الجود السَّرَف».

(هب) وضعفه عن علي[1].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

عزا السيوطي الحديث للبيهقي في "شعب الإيمان"، فأوهم وجوده فيه مُصَدَّراً ومروياً بهذا اللفظ، والأمر بخلافه، فقد رواه البيهقي بلفظ: «لا مال أعود من العقل، ولا فقر أشد من الجهل، ولا وحدة أشد من العجب، ولا مظاهرة أوثق من المشاورة، ولا عقل كالتدبير، ولا حسب كحسن الخلق، ولا ورع كالكف، ولا عبادة كالتفكر، وآفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان، وآفة الطرف الصلف، وآفة الجمال البغي، وآفة الشجاعة الفخر» [2].

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (6/1) رقم (10)، والحديث أخرج بعضه وبتقديم وتأخير: الطبراني في الكبير (66/3-68) رقم (2688)، والأبهري في جزء فيه من الفوائد الغرائب الحسان (ص35-37) رقم (17)، والقضاعي في مسند الشهاب (78/1) رقم (74 و75)، والبيهقي في شعب الإيمان (358/6) رقم (4326).

وأخرج بعضه من طريق، وباقيه من طريق آخر: الديلمي في مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، (ص75-76).

وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (283/10) وقال: (فيه أبو رجاء الحبطي، واسمه محمد بن عبد الله، وهو كذاب). وسيأتي مزيد تفصيل عن درجته في المسألة الثانية من هذا الحديث.

(2) البيهقي، **شعب الإيمان**، ط1، (358/6) رقم (4326).

وقد ورد الحديث مُصَدَّراً بلفظ: «آفة الظرف الصلف» عند الديلمي في مسنده من طريق ابن لال[1]، لكن إلى قوله: «وآفة العبادة الفترة». وأما باقي الحديث فرواه من طريق آخر كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في زهر الفردوس[2].

وقد ذكر المتقي الهندي الحديث بحروفه كاملاً، وعزاه إلى ابن لال في "مكارم الأخلاق"، وزاد: «وآفة الدين الهوى» [3]، والله أعلم.

ومهما يكن، فعزو الحديث بهذا اللفظ لابن لال أولى من البيهقي، وهذا مما فات المناوي استدراكه على السيوطي.

المسألة الثانية:

قال المناوي: (اقتصار المؤلف على عزو تضعيفه للبيهقي يؤذن بأنه غير موضوع، وقد رواه الطبراني بتقديم وتأخير عازياً لعلي أيضاً، وتعقبه الهيثمي بأن فيه أبا رجاء الحبطي وهو كذاب)[4].

فتعقب المناوي السيوطي في درجة الحديث حيث حكم عليه بالوضع بدل الضعف.

وحديث الباب هو جزء من حديث طويل، رواه بعضهم بأكمله، واكتفى البعض الآخر بإيراد جزء منه على حسب ما اتفق له من الرواية.

وقد روي هذا الحديث من طريقين:

الأول:

---

(1) هو الإمام، الفقيه، المحدث، أبو بكر أحمد بن علي بن لال الهمذاني، الشافعي. توفي سنة 398هـ. انظر الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، (75/17).

(2) الديلمي، مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، (ص75-76).

(3) المتقي الهندي، **كنز العمال**، ط5، (117/16) رقم (44121).

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (69/1).

من طريق أبي رجاء الحبطي[1]، حدثنا شعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﷺ مرفوعاً به[2].

والثاني:

من طريق حماد بن عمرو النصيبي[3]، عن السري بن خالد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً به[4].

أما الطريق الأول؛ ففيه: أبو رجاء الحبطي؛ قال عنه ابن حبان: (يروي عن شعبة بن الحجاج ما ليس من حديثه)[5]. وقال الهيثمي: (فيه أبو رجاء الحبطي، واسمه محمد بن عبد الله، وهو كذاب)[6].

كما أن له علة أخرى؛ وهي الحارث؛ وهو ابن عبد الله الأعور. ضعيف متهم، قال فيه الذهبي: (الجمهور على توهين أمره)[7].

وقد تابع الحارث: عاصم بن ضمرة[8]، وهو صدوق[9].

لكن بقيت في هذا الإسناد العلة الأولى.

---

(1) هو محمد بن عبد الله الحبطي من أهل تستر، كنيته أبو رجاء. ابن حبان، **المجروحين**، ط1، (306/2)، رقم (1014).

(2) أخرجه: الطبراني في الكبير (66/3-68) رقم (2688)، والقضاعي في مسند الشهاب (78/1-79) رقم (74).

(3) هو حماد بن عمرو النصيبي، أبو إسماعيل، ذكره الذهبي في وفيات ما بين 211هـ و220هـ. الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ط1، (304/5) رقم (104).

(4) أخرجه: الأبهري في جزء فيه من الفوائد الغرائب الحسان (ص35-37) رقم (17).

(5) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، (306/2)، رقم (1014).

(6) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ط1، (283/10).

(7) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (400/1) رقم (1551).

(8) أخرج هذه المتابعة: البيهقي في شعب الإيمان (358/6) رقم (4326).

(9) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص472) رقم (3080).

وأما الطريق الثاني؛ ففيه: حماد بن عمرو النصيبي؛ وهو وضاع، قال عنه الجوزجاني: (كان يكذب)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (كان يضع الحديث وضعاً)[1]. كما أن في إسناده: السري بن خالد؛ قال عنه الذهبي: لا يعرف، ونقل عن الأزدي قوله فيه: (لا يحتج به)[2].

وقد تابع السري بن خالد: عبد الحميد الكوفي.

وهذه المتابعة لا يفرح بها أيضاً، فقد رواها الديلمي في مسند الفردوس من طريق ابن لال، عن محمد بن بكير الحضرمي، حدثنا الحسن بن عبد الحميد الكوفي، عن أبيه، عن جعفر بن محمد به[3].

والحسن بن عبد الحميد هذا؛ قال عنه الذهبي: (لا يُدرى من هو. روى عنه محمد بن بكير حديثاً موضوعاً في ذكر علي عليه السلام)[4].

هذا؛ وممن حكم من العلماء على الحديث بالوضع:

- البيهقي في دلائل النبوة[5].

- ابن الجوزي في الموضوعات: قال: (هذا حديث موضوع، والمتهم به: حماد بن عمرو)[6].

---

(1) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (549/1) رقم (2165). فقد ذكر هذه الأقوال وغيرها.

(2) المصدر السابق (111/2) رقم (2946).

(3) الديلمي، مسند الفردوس، كما في **زهر الفردوس** لابن حجر، مخطوط، (ص75-76).

(4) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (458/1) رقم (1795).

(5) البيهقي، **دلائل النبوة**، ط1، (229/7).

(6) ابن الجوزي، **الموضوعات**، ط1، (448/3-449) رقم (1677).

- ابن المحب[1]: ذكر ذلك عنه محقق كتاب مسند الشهاب الشيخ حمدي عبد المجيد رحمه الله، فقال في الهامش بعد تخريجه للحديث: (وكتب ابن المحب على هامش ظ ك: موضوع)[2].

- الغماري في المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: قال: (المؤلف[3] يعتمد كثيراً على قول البيهقي إنه لا يخرج في كتبه حديثاً يعلم أنه موضوع، وليس كذلك. بل يخرج الموضوعات بكثرة)[4].

- الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: فبعد أن أورد حكم ابن المحب على الحديث بالوضع؛ قال: (وذلك لظهور الصنع والوضع في متنه). ثم قال في نهاية بحثه لهذا الحديث: (والحديث من أحاديث "الجامع الصغير" الموضوعة، وما أكثرها فيه، فكن على ذكر منها وحذر)[5].

---

(1) هو محمد بن المحب المقدسي الشهير بابن الصامت، توفي سنة 789هـ، ابن ناصر الدين، **الرد الوافر**، ط1، (ص95) رقم (15)، وابن العماد، **شذرات الذهب**، ط1، (522/8).

(2) القضاعي، **مسند الشهاب**، ط2، (78/1) رقم (74 هامش). وقوله: "ظ ك": هذا رمز اعتمده المحقق كإشارة منه لنسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم حديث 538). وقد أشار الألباني إلى حكم ابن المحب على الحديث في **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (468/3) رقم (1302).

(3) يقصد السيوطي رحمه الله.

(4) الغماري، **المغير**، ط1، (ص9-10).

(5) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (468/3) رقم (1302).

المبحث الرابع: التعقبات الخاصة بعزو الأحاديث.

المطلب الأول: عزو الحديث لمصدر خارج الصحيحين مع وجوده فيهما.

المطلب الثاني: عزو الحديث لمصدر واحد موهماً عدم وجوده في غيره.

المطلب الثالث: عزوه للطريق الضعيف مع إهماله للطريق الصحيح.

المطلب الأول: عزو الحديث لمصدر خارج الصحيحين مع وجوده فيهما.

«آخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ يُرِيدَانِ المَدِينَةَ، يَنْعِقَانِ بِغَنَمِهِمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُوشاً، حَتَّى إِذا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ خَرَّا على وُجُوهِهِما».

(ك) عن أبي هريرة[1].

فيه مسألة:

قال المناوي: ("ك" في الفتن "عن أبي هريرة" وقال: "على شرطهما" وأقره الذهبي... وهو قطعة من حديث رواه الشيخان، ولفظ رواية البخاري: «ستكون[2] المدينة على خير ما كانت، لا يغشاها إلا العوافي، وآخر من يحشر»[3]، إلى آخر ما هنا بنصه. وقال القسطلاني[4] وغيره: "وقوله:

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (5/1) رقم (5)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، (كتاب فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة، (21/3) رقم (1874)، ومسلم في الصحيح، (كتاب الحج، باب في المدينة حين يتركها أهلها، (1010/2) رقم الحديث 1389 [499])، والحاكم في المستدرك، (كتاب الأهوال 609/4-610) رقم (8690). وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وبه يُعلم أن استدراك الحاكم له على الصحيحين غير صحيح، وهذا ما نص عليه المناوي في فيض القدير (58/1)، والصنعاني في التنوير (191/1)، والغماري في المداوي (77/1-78)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (295/2) رقم (683).

(2) هكذا في المطبوع: "ستكون"، والصواب: "يتركون"، انظر: المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة24، وهو الموافق لما في صحيح البخاري، (كتاب فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة، (21/3) رقم (1874).

(3) وهكذا أورده مسلم في الصحيح، (كتاب الحج، باب في المدينة حين يتركها أهلها، (1010/2) رقم الحديث 1389 [499])، إلا أنه قال فيه: «ثم يخرج راعيان...» بدل: «وآخر من يحشر راعيان...».

(4) القسطلاني، **إرشاد الساري**، ط7، (334/3).

وآخر... إلى آخره، يحتمل كونه حديثاً غير الأول لا تعلق له به، وكونه من بقيته"[1] انتهى. وسواء كان كلاً أو بعضاً فهو في الصحيح، فاستدراك الحاكم له غير قويم)[2].

تعقَّبَ المناوي الحاكم في كونه استدرك هذا الحديث على الصحيحين مع وجوده فيهما، وفاته تعقُّبُ السيوطي في عزوه الحديث للحاكم دون الصحيحين. إلا أن يقال بأن تعقّب الحاكم هو تعقُّبٌ للسيوطي نفسه.

وقد يقول قائل: إنما صنع السيوطي هذا لمراده تخريج هذا اللفظ بالذات، المصَدَّر بهذه الحروف، فلدا عزاه للحاكم بدل الصحيحين. ومما يؤكّده أنَّه في "زيادة الجامع" ذكر الحديث باللفظ الذي ورد عند البخاري وعزاه إليه في حرف التاء ولفظه: «تتركون المدينة على خير ما كانت لا يغشاها إلا العوافي، وآخر من يحشر راعيان من مزينة يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع خرَّا على وجوههما»[3] ورمز له بـــ: [حم ق].

فدلَّ هذا على أنه أراد اللفظ بحروفه.

فيجاب عنه: بأنه قد يصِحُّ هذا، لو أورده الحاكم باللفظ المذكور في الباب، أما وإنّه لم يفعل ذلك، فيبقى التعقّب لازماً.

ولفظ الحاكم: «إنَّ آخر من يحشر راعيان من مزينة، يريدان المدينة، ينعقان بغنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنِيَّة الوداع خرّا على وجوههما»[4].

قال الغماري: (ثم بالوقوف على لفظ الحاكم يُعلم أنّ المصنّف متعقّب في إيراده لهذا الحديث في حرف الهمزة، لأنه عند الحاكم مصدر بـــ "إنّ" فكان عليه إيراده في حرف "إنّ" مع

---

(1) انظر، ابن حجر، **فتح الباري**، ط1، (112/4)، فقد رجَّح القول الثاني.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (58/1).

(3) انظر النبهاني، **الفتح الكبير**، ط1، (22/2).

(4) الحاكم في المستدرك، (كتاب الأهوال 609/4-610) رقم (8690). وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

الهمزة كما هو صنيعه في الكتاب، وإلا فهو متعقّب من جهة عدم عزوه إلى المسند والصحيحين)[1].

وبالتالي يبقى التعقب وارداً؛ في كون السيوطي كان ينبغي أن يعزو الحديث للصحيحين بدل الحاكم.

(1) الغماري، **المداوي**، ط1، (79/1).

المطلب الثاني: عزو الحديث لمصدر واحد موهماً عدم وجوده في غيره.

«آفةُ العِلْمِ النِّسْيَانُ وَإِضَاعَتُهُ أنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيْرَ أَهْلِهِ».

(ش) عن الأَعْمَشِ مَرْفوعاً معضلاً وَأخرج صَدره فَقَط عَن ابن مَسْعُود مَوْقُوفاً[1].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

قال المناوي: (ظاهر اقتصار المؤلف على عزوه لابن أبي شيبة من طريقه أنه لا يُعرَف لغيره، وإلا لذكره تقويةً له لكونه معلولاً والأمر بخلافه، فقد رواه بتمامه من هذا الوجه الدارمي في مسنده، والعسكري في الأمثال عن الأعمش معضلاً، ورواه عنه ابن عدي من عدة طرق بلفظ: «آفة العلم النسيان، وإضاعته أن تحدث به من ليس له بأهل»[2]، ورواه من طريق عن قيس بن الربيع بلفظ: «وإضاعته أن تضعه عند غير أهله»[3]، وروى صدره عن ابن مسعود أيضاً موقوفاً

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (7/1) رقم (12)، والحديث روي مرفوعاً وموقوفاً؛ فأخرج المرفوع المعضل عن الأعمش: ابن أبي شيبة في المصنف (كتاب الأدب، تذاكر الحديث، 522/8) رقم (26542)، والدارمي في المسند (المقدمة، باب مذاكرة العلم، 488/1) رقم (648)، وأبو سعيد الأشج في حديثه (ص293) رقم (174)، ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (444/1-445) رقم (690).

وأخرج الموقوف عن ابن مسعود ﷺ: ابن أبي شيبة في المصنف (كتاب الأدب، تذاكر الحديث، 522/8) رقم (26543)، ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (445/1) رقم (691)، كما أخرجه الدارمي في المسند (المقدمة، باب مذاكرة العلم، 487/1) رقم (647)، بلفظ: «آفة الحديث النسيان». والبخاري في التاريخ الكبير (264/1-265) رقم (844) بلفظ: «لكل شيء آفة، وآفة العلم النسيان».

(2) ابن عدي، **الكامل**، ط1، (151/1) رقم (154). و لم أجد فيه إلا طريقاً واحداً عن الأعمش.

(3) ابن عدي، **الكامل**، ط1، (150/1) رقم (152).

البيهقي في المدخل[1]، قال الحافظ العراقي: ورواه بطين في مسنده[2] من حديث علي بلفظ: «آفة العلم النسيان وآفة الجمال الخيلاء»، ورواه ابن عدي عن علي مرفوعاً بلفظ: «آفة الحديث الكذب وآفة العلم النسيان»[3])[4].

فمفاد كلام السيوطي والمناوي أن هذا الحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً.

- أما من جهة الرفع: فمن طريق وكيع عن الأعمش مرفوعاً؛ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله[5].

وتابع وكيعاً عن الأعمش مرفوعاً؛ أبو أسامة؛ حماد بن أسامة، فأخرجه الدارمي في مسنده، وأبو سعيد الأشج في حديثه[6].

وهذا المرفوع لا يمكن أن يتقوى بطرقه هذه، لأنها عن الأعمش عن النبي ﷺ؛ فهي معضلة.

قال الشيخ الألباني: (المرفوع ضعيف معضل)[7].

وروي مرفوعاً من حديث علي رضي الله عنه، وقد فصَّلتُ القول في بيان درجته فيما سبق[8]، وخلاصته أنه حديث موضوع.

- أما من جهة الوقف: فقد رواه ابن أبي شيبة -كما ذكر المصنف- من طريق وكيع، عن أبي العميس، عن القاسم، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، وكذا رواه الدارمي، وابن عبد

---

(1) البيهقي، **المدخل إلى السنن الكبرى**، د.ط، (ص299-300) رقم (449). بلفظ: «آفة الحديث النسيان».

(2) هكذا في المطبوع: "بطين" وهو خطأ مطبعي، صوابه: "مطين"، كما هو مثبت في **فيض القدير**، مخطوط، لوحة20. ومسنده هذا – على حسب علمي- مفقود.

(3) ابن عدي، **الكامل**، ط1، (151/1) رقم (156).

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (71/1).

(5) سبق العزو إلى هذه المصادر في تخريج حديث الباب.

(6) سبق العزو إلى هذه المصادر في تخريج حديث الباب.

(7) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (468/3) رقم (1303).

(8) انظر (ص117).

البر في جامع بيان العلم وفضله[1]، وإسناده منقطع، فالقاسم؛ وهو ابن عبد الرحمن[2]، لم يسمع من جده ابن مسعود.

قال المزي: (روى عن جابر بن سمرة... وجده عبد الله بن مسعود مرسلاً)[3].

لكن يتقوى بما رواه الدارمي في المسند، والبخاري في التاريخ الكبير من طريق سفيان، عن طارق بن عبد الرحمن، عن حكيم بن جابر قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إن لكل شيء آفة، وآفة العلم النسيان»[4].

وطارق بن عبد الرحمن، وهو البجلي، قد اختلف في مرتبته، والجمهور على توثيقه، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: (صدوق له أوهام)[5].

فأقل أحواله أن حديثه حسن، وبه يتقوى الموقوف عن ابن مسعود ﷺ، قال الشيخ الألباني: (والوقف أصح)[6].

المسألة الثانية:

قال المناوي: (فكان ينبغي للمؤلف الإكثار من مخرجيه إشارة إلى تقويته)[7].

ها هنا لفتة حديثية؛ فمن المقرر لدى علماء المصطلح، أن الحديث إنما يتقوى بكثرة طرقه ومخارجه، لا بكثرة مُخرِّجيه.

---

(1) سبق العزو إلى هذه المصادر في تخريج حديث الباب.

(2) هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي من أهل الكوفة، مات في إمارة خالد على العراق سنة عشرين ومائة. ابن حبان، **الثقات**، ط1، (303/5) رقم (4954).

(3) المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (379/23-380).

(4) أخرجه: الدارمي، **المسند**، ط1، (487/1) رقم (647)، والبخاري، **التاريخ الكبير**، ط1، (264/1-265) رقم (844).

(5) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص461) رقم (3020).

(6) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (468/3) رقم (1303).

(7) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (71/1).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإنَّ تعدُّدَ الطرق وكثرتَها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها)[1].

وتعدُّدها لا يكفي حتى تُمحَّص، قال ابن عبد الهادي الحنبلي ردّاً على السبكي في تصحيحه لبعض الأحاديث: (وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعترض[2]، وهو موضوع عند أهل هذا الشأن فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعدُّدها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحّتها)[3].

فكيف الشأن بالاعتماد على كثرة المخرِّجين للحديث، مع كون الأسانيد التي رووا بها هذا الحديث إنما ترجع لطريق واحد مُعَلّ.

والحديث المرفوع في الباب مثال على ذلك؛ فهو وإن كَثُرَ مُخرِّجوه، إلا أن ذلك ليس كافياً للقول بتقويته مادام أنه طريق واحد، وهو طريق الأعمش المعضل.

وللإشارة، فليس هذا الموطن الوحيد الذي صرَّح فيه المناوي بمثل هذا؛ فعند حديث: «اقرؤوا القرآن بحزن فإنه نزل بالحزن»[4]، قال: (وكان ينبغي للمصنف الإكثار من مخرجيه إشارة إلى جبر ضعفه)[5].

فتعقبه الألباني بقوله: (قلت: وهذا تعقيب غريب؛ لأن الإكثار من مخرجي الحديث مما لا يجبر ضعفه؛ إذا كان السند عندهم واحداً كما هنا)[6].

---

(1) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، د.ط، (26/18).

(2) يقصد الإمام السبكي رحمه الله.

(3) ابن عبد الهادي، **الصارم المنكي**، ط1، (184/1).

(4) أخرجه الخلال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص73)، وابن الأعرابي في المعجم (646/2) رقم (1284)، عن بريدة ﷺ، وهو حديث ضعيف جداً، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، (33/6) رقم (2523).

(5) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (80/2).

(6) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (34/6) رقم (2523).

المطلب الثالث: عزوه للطريق الضعيف مع إهماله للطريق الصحيح.

«آكِلُ الرِّبَا، ومُوكِلُهُ، وكاتِبُهُ، وشاهِدَاهُ إذَا عَلِمُوا ذَلِكَ، والواشِمَةُ والمَوْشُومَةُ لِلْحُسْنِ، ولاوِي الصَّدَقَةِ، والمُرْتَدُّ أعْرَابِياً بَعدَ الهِجْرَةِ؛ مَلْعُونونَ على لِسانِ مُحَمَّدٍ يوم القيامة».

(ن) عن ابن مسعود[1].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

ذكر المناوي بأن السيوطي قد رمز للحديث بالصحة[2]، وكذلك العلقمي[3]، والصنعاني[4]، وهو الموافق لما في نسخة شستربيتي[5].

المسألة الثانية:

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (7/1) رقم (13)، والحديث أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (317/1) رقم (401)، وأحمد في المسند (425/6) رقم (3881)، والنسائي في السنن (كتاب الزينة، الموتشمات وذكر الاختلاف على عبد الله بن مرة والشعبي في هذا، 147/8) رقم (5102)، وأبو يعلى في المسند (157/9) رقم (5241)، وابن خزيمة في صحيحه (كتاب الزكاة، باب صفات ألوان عقاب مانع الزكاة يوم القيامة، 1074/2)، رقم (2250)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان: كتاب الزكاة، باب الوعيد لمانع الزكاة، 44/8) رقم (3252)، والطبراني في مسند الشاميين (279/2) رقم (1338)، والحاكم في المستدرك (كتاب الزكاة، 545/1) رقم (1430)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب السير، باب ما جاء في التعرب بعد الهجرة، 33/9) رقم (17791)، وقال الحاكم: (على شرط مسلم، فقد احتج بيحيى بن عيسى الرملي، و لم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (73/1).

(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، مخطوط، لوحة5.

(4) الصنعاني، **التنوير**، ط1، (206/1).

(5) السيوطي، **الجامع الصغير**، مخطوط، لوحة3.

قال المناوي: (فيه الحارث الأعور. قال الهيثمي بعد عزوه لأحمد ولأبي يعلى والطبراني: "وفيه الحارث الأعور، ضعيف وقد وُثِّق"[1]، وعزاه المنذري لابن خزيمة وابن حبان وأحمد. ثم قال: "رووه كلهم عن الحارث الأعور، عن ابن مسعود، إلا ابن خزيمة؛ فعن مسروق، عن ابن مسعود"[2]، وإسناد ابن خزيمة صحيح، انتهى[3]. فأهمل المصنف الطريق الصحيح، وذكر الضعيف ورمز لصحته فانعكس عليه. والحاصل أنه روي بإسنادين: أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فالمتن صحيح)[4].

استند الحافظ المناوي في تعقبه هذا؛ إلى كلام الإمام المنذري، في ذكره لطريق مسروق عن ابن مسعود عند ابن خزيمة، إذ كان الأولى بالسيوطي أن يذكره بدل النسائي، الذي في إسناده الحارث بن عبد الله الأعور الضعيف.

لكن هذا التعقب هو أيضاً متعقب؛ إذ رواية ابن خزيمة معلولة.

قال الغماري: (الحكم الذي نقله عن الحافظ المنذري فيه نظر؛ فإن الحديث رواه البيهقي[5] أيضاً من طريق يحيى بن عيسى الرملي[6]، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله. ثم قال البيهقي: تفرد به يحيى بن عيسى هكذا، ورواه الثوري وغيره عن الأعمش، عن عبد الله ابن مرة عن الحارث.

قلت: ممن وافق الثوري على ذلك شعبة، وأبو معاوية، ويحيى بن سعيد، ووكيع.

---

(1) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ط1، (118/4).

(2) المنذري، **الترغيب والترهيب**، ط1، (5/3) رقم (7).

(3) ظاهر هذا؛ أن جملة: (وإسناد ابن خزيمة صحيح) من ضمن كلام المنذري، ولم أقف على ذلك في الطبعة المعتمدة للكتاب، ولعله وهم وقع للمناوي.

(4) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (73/1).

(5) البيهقي في السنن الكبرى (كتاب السير، باب ما جاء في التعرب بعد الهجرة، 33/9) رقم (17791).

(6) هو يحيى بن عيسى الرملي الخزاز أبو زكريا، كوفي الأصل، سكن الرملة. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، (178/9) رقم (739).

فرواية الثوري، ويحيى بن سعيد، ووكيع في مسند أحمد[1]، ورواية شعبة في مسند أحمد وسنن النسائي[2]، ورواية أبي معاوية في مسند الطيالسي[3].

وهؤلاء كلهم أوثق وأرجح من يحيى بن عيسى الرملي لو خالفه واحد منهم، فكيف بجميعهم؟! بل يحيى بن عيسى ضعيف، وإن خرج له مسلم[4])[5].

وما ذهب إليه الحافظ الغماري، هو عين ما رجَّحه الشيخ الألباني في إرواء الغليل، فبعد أن فصَّل القول في رواية ابن خزيمة، قال: (فمخالفة الرملي لهؤلاء الثقات الأثبات لا تُحتمَل)[6].

فنخلص إلى أن استدلال الحافظ المناوي برواية ابن خزيمة على صحة الحديث، واستدراكه بهذا على الحافظ السيوطي ليس في محله على ما ذهب إليه الحافظ الغماري حيث قال: (واتَّضح أن رواية ابن خزيمة معلولة، وأن الحافظ المنذري ﷺ لم يتنبه لذلك، فسقط تقليد المناوي إياه)[7].

وكان الأولى بالمناوي، أن يثبت صحة الحديث بذكر طرقه، فبمجموعها يُصحَّح الحديث.

وقد فصَّل القول فيها الشيخ الألباني في الإرواء، فذكر أربعة طرق للحديث، وقال في آخرها: (وبالجملة فالحديث بهذه الطرق ثابت صحيح عن ابن مسعود ﷺ)[8].

---

(1) رواية الثوري: عند أحمد في المسند (425/6) رقم (3881)، ورواية يحيى بن سعيد ووكيع معاً: عند أحمد في المسند (168/7) رقم (4090).

(2) المسند (430/7) رقم (4428)، وسنن النسائي (كتاب الزينة، الموتشمات وذكر الاختلاف على عبد الله بن مرة والشعبي في هذا، 147/8) رقم (5102).

(3) رواية أبي معاوية محمد بن خازم: عند أبي داود الطيالسي في المسند (317/1) رقم (401).

(4) قال فيه ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص1063) رقم (7669): (صدوق يخطيء). وقال الذهبي، **من تكلم فيه وهو موثق**، ط1، (ص547-548) رقم (380): (صويلح الحديث... خرِّج له مسلم في الشواهد، لا في الأصول). فضعفه الذي ذكر الغماري هو محتمل، يصلح في الشواهد.

(5) الغماري، **المداوي**، ط1، (96/1).

(6) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (185/5-186) رقم (1336).

(7) الغماري، **المداوي**، ط1، (96/1).

(8) الألباني، **إرواء الغليل**، ط1، (186/5) رقم (1336).

المبحث الخامس: التعقبات الخاصة بالرواة وبعض المصطلحات الحديثية.

المطلب الأول: تعقبات خاصة بالرواة.

المطلب الثاني: تعقبات اصطلاحية.

المطلب الأول: تعقبات خاصة بالرواة

«ائت المعروف واجتنب المُنْكَرَ وانْظُرْ مَا يُعْجِبُ أُذُنَكَ أنْ يَقُولَ لَكَ القَوْمُ إذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدِهِمْ فَأْتِهِ وانْظُرُ الَّذِي تَكْرَهُ أنْ يَقُولَ لَكَ القَوْمَ إذا قمت من عندهم فاجتنبه».

(خد) وابن سعد، والبغوي في معجمه، والباوردي فِي المعرفة، (هب) عن حَرْمَلَةَ بن عبد الله بن أوس، وما له غيره[1].

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

قال المناوي وهو يتحدث عن راوي الحديث "حرملة بن عبد الله": (لم يرو غير هذا الحديث، يعني لا تعرف له رواية غيره...على أن ظاهر كلام ابن حجر خلاف ذلك)[2].

لعل المناوي يقصد بهذا؛ ما ذكره الحافظ في ترجمة حرملة بن عبد الله التميمي من كتابه "تهذيب التهذيب"؛ حيث قال: (روى حديثه عبد الله بن حسان العنبري، عن جدَّتَيه: صفية ودحيبة ابنتي عليبة، وحبان بن عاصم: أنه أخبرهم حرملة، قال: قلت: يا رسول الله ما تأمرني؟... الحديث.

---

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (9/1) رقم (28)، والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (320/1)، والبخاري في الأدب المفرد (باب أهل المعروف في الدنيا، أهل المعروف في الآخرة، ص87) رقم (222)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (182/2-183) رقم (537)، والبيهقي في شعب الإيمان (560/13) رقم (10618)، عن حرملة بن أوس ﷺ، وحسن إسناده الحافظ في الإصابة، (506/2) رقم (1676). وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (679/3) رقم (1489). وأما كتاب معرفة الصحابة للباوردي، فهو -حسب علمي- مفقود.

(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (87/1).

قلت -أي: ابن حجر-: هو حرملة بن عبد الله بن إياس، نُسِب في بعض الروايات إلى جده[1]. وأورد له البغوي من طريق ضرغامة بن عليبة بن حرملة العنبري، عن أبيه، عن جده، قال: انتهيت إلى النبي ﷺ في وفد الحي، فقلت: أوصني... الحديث[2])[3].

فقد يفهم منه أن الحافظ ابن حجر ذكر حديثين لحرملة ﷺ، وليس كذلك، بل غاية ما فيه أن الحافظ ذكر في أول كلامه طرف الحديث كما ورد عند البخاري في الأدب المفرد، من طريق صفية، ودحيبة، وحبان بن عاصم، ثم ذكر الحديث نفسه كما عند البغوي، من طريق ضرغامة بن عليبة، وممن صرَّح بمثل ما فهمه المناوي؛ الحافظ المزي في "تهذيب الكمال"؛ فبعد أن ذكر طرف الحديث بإسناده عند البخاري في الأدب المفرد، قال: (روى له البخاري في "الأدب" هذا الحديث الواحد. وقد روي عنه حديث آخر بإسناد آخر). ثم ذكر طريق ضرغامة بن عليبة[4].

فالحديث هو هو، والقصة هي هي، فوهم الحافظ المزي، وعدَّهما حديثين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في ترجمة حرملة بن عبد الله من كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة": (حديثه في "الأدب المفرد" للبخاري، و"مسند أبي داود الطيالسي"، وغيرهما، بإسناد حسن)[5].

فقوله: (بإسناد حسن) يدل على أنه يتكلم على حديث واحد بعينه.

وقال في كتابه "التقريب": (له حديث "بخ")[6] يعني: له حديث واحد، وهو في الأدب المفرد للبخاري.

---

(1) قال ابن حبان: (حرملة بن إياس العنبري التميمي، له صحبة، عداده في أهل البصرة). ابن حبان، **الثقات**، ط1، (92/3) رقم (296).

(2) أبو القاسم البغوي، **معجم الصحابة**، ط1، (182/2).

(3) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ط1، (371/1).

(4) المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، (542/5-543) رقم (1163).

(5) ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، (506/2) رقم (1676).

(6) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط2، (ص229) رقم (1182).

وممن قال بهذا أيضاً من العلماء: البغوي في "معجم الصحابة"[1].

المسألة الثانية:

قال المناوي: (وما جرى عليه المؤلف من أن اسم جده أوس؛ ومن تبع فيه[2] ابن منده[3] وأبا نعيم[4]، لكن قال ابن عبد البر[5] وغيره: إنما هو إياس. وقضية كلام ابن حجر ترجيحه[6]، فإنه جزم به[7] ابن إياس أولاً، ثم قال: وقيل ابن أوس)[8].

ذهب المناوي إلى تعقب السيوطي في اسم جد حرملة؛ مرجحاً أن اسمه "إياس" وليس "أوس". وهذا هو قول الأكثر من أهل العلم، منهم: ابن أبي خيثمة[9]، والبغوي[10]، وابن

---

(1) أبو القاسم البغوي، **معجم الصحابة**، ط1، (182/2).

(2) هكذا في المطبوع: "ومن تبع فيه"، وصوابه: "تبع فيه"، انظر المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة28.

(3) ابن منده، **معرفة الصحابة**، ط1، (ص384).

(4) أبو نعيم، **معرفة الصحابة**، ط1، (862/2).

(5) ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ط1، (338/1) رقم (500). وظاهر نقل المناوي لكلام الإمام ابن عبد البر؛ يفيد أنه ذكر الخلاف في اسم جده، مرجحاً "إياس"، وليس الأمر كذلك، فهو لم يتطرق لهذه المسألة، وإنما ذكر الخلاف في نسبته، هل هو للأب أم للجد، مرجحاً الأخير.

(6) ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط1، (506/2) رقم (1676).

(7) هكذا في المطبوع: "جزم به"، وصوابه: "جزم بأنه"، انظر المناوي، **فيض القدير**، مخطوط، لوحة28.

(8) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (87/1).

(9) ابن أبي خيثمة، **التاريخ الكبير**، ط1، (175/1) رقم (571).

(10) أبو القاسم البغوي، **معجم الصحابة**، ط1، (182/2).

حبان[1]، والدارقطني[2]، وأبو نعيم الأصبهاني[3]، وابن ماكولا في ترجمة حبان بن عاصم العنبري[4]، وابن الأثير[5]، والذهبي[6]، وغيرهم.

(1) ابن حبان، **الثقات**، ط1، (92/3) رقم (296).

(2) الدارقطني، **المؤتلف والمختلف**، ط1، (419/1).

(3) أبو نعيم، **حلية الأولياء**، د.ط، (358/1) رقم (64). وأنبه إلى أن المناوي في كلامه السابق أطلق النقل عن أبي نعيم الأصبهاني في تسمية جد حرملة بأوس، و لم يحدد في أي كتاب هو من كتبه، وهذا قد ذكره في "معرفة الصحابة" كما سبقت الإشارة إليه، وأما في كتابه "حلية الأولياء"؛ فقد سماه "إياس"، فلو قُيِّد ذكر أبي نعيم باسم الكتاب لكان أفضل.

(4) ابن ماكولا، **الإكمال**، ط1، (308/2).

(5) ابن الأثير، **أسد الغابة**، ط1، (714/1) رقم (1128).

(6) الذهبي، **تجريد أسماء الصحابة**، د.ط، (126/1) رقم (1302 و 1304).

المطلب الثاني: تعقبات اصطلاحية

«ائت المعروف واجتنب المُنْكَرَ وانْظُرْ مَا يُعْجِبُ أُذُنَكَ أنْ يَقُولَ لَكَ القَوْمُ إذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدِهِمْ فَأْتِهِ وانْظُرُ الَّذِي تَكْرَهُ أنْ يَقُولَ لَكَ القَوْمَ إذا قمت من عندهم فاجتنبه».

(خد) وابن سعد، والبغوي في معجمه، والباوردي فِي المعرفة،

(هب) عن حَرْمَلَةَ بن عبد الله بن أوس، وما له غيره [1].

فيه مسألة:

قال المناوي: ("وماله" أي: لحرملة "غيره" أي: لم يرو غير هذا الحديث، يعني: لا تعرف له رواية غيره، ولو عبَّر بذلك كان أولى)[2].

أما قول السيوطي: (وما له غيره) فليس باصطلاح خاص به -مع أنه ذكره مرة أخرى في كتابه هذا[3]، وفي غيره من كتبه[4]- فقد استعمله أيضاً الإمام الذهبي في موطنين من كتابه "ميزان الاعتدال"[5]، والإمام العيني في شرحه على البخاري، المسمى بـــ"عمدة القاري شرح صحيح البخاري"[6].

(1) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (9/1) رقم (28)، تقدم تخريجه، انظر (ص134).
(2) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (87/1).
(3) السيوطي، **الجامع الصغير**، د.ط (41/1) رقم (238)
(4) انظر على سبيل المثال: السيوطي، **الروض الأنيق في فضل الصديق**، ط1، (ص21).
(5) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، (523/1) رقم (2078)، و(142/3) رقم (5550).
(6) العيني، **عمدة القاري**، د.ط، (138/23).

وقد ذكر المناوي نفسه في فيض القدير[1] كلام الذهبي في الميزان -في الموطن الثاني المشار إليه قبل- مستدلاً به، بل استعمله استقلالاً[2].

وعلى أيٍّ؛ فهو اصطلاح دارج عند علماء الحديث، والأمر فيه واسع، ولا مشاحة فيه.

(1) المناوي، **فيض القدير**، ط4، (466/3) رقم (3610).
(2) المصدر السابق، (215/6) رقم (8799).

خاتمة البحث

نتائج:

- أهمية التعقبات عموماً، والحديثية خصوصاً، فبها تزداد المسألة وضوحاً، ويتضح وجه الفرق بين الأقوال.

- بيان عظم كتاب "الجامع الصغير"، وكذا كتاب "فيض القدير".

- بيان المنزلة الحديثية للحافظين السيوطي والمناوي رحمهما الله.

- بيان الراجح والمرجوح من تعقبات المناوي على السيوطي، حسب مقتضيات علم الحديث.

- تصحيح بعض الأحاديث التي ظاهرها الضعف، بما لها من شواهد ومتابعات ترقيها.

- تضعيف بعض الأحاديث التي ظاهرها الصحة، بالكشف عن عللها الخفية، في ضوء القواعد الحديثية، وأقوال الأئمة.

- بيان اجتهاد المناوي في علم الحديث، ومدى التزامه بحدود القواعد التي سطرها أئمة هذا الشأن، وكذا الرد على من اعتبره مجرد ناقل لأقوال من سبقه من العلماء.

- الوقوف على أقوال حديثية لبعض الأئمة من كتبهم التي تعد اليوم في عداد المفقود.

توصيات:

- الاهتمام بدراسة التعقبات الحديثية لكتب السنة، وذلك بتتبعها وجمعها من خلال شروح هذه الكتب.

- الحاجة إلى إكمال المسيرة المتواضعة لهذا البحث، إذ به تتم خدمة "الجامع الصغير" وكذا فيض القدير".

- الحاجة الملحة لتحقيق كتاب "الجامع الصغير" وكذا "فيض القدير" على أصول خطية متينة؛ فالطبعات المتواجدة حالياً في الأسواق خالية من هذا، ولا أدل على ذلك من الأخطاء التي وقفت عليها في هذا البحث، وقمت بحمد الله ببيان وجه الصواب فيها.

- إعداد دراسات تخص المنهج النقدي عند الحافظ المناوي، وهي لا تخص الجانب الحديثي فقط، بل تتوسع لتشمل جوانب العلوم الشرعية الأخرى.

وختاماً هذا ما استطعت إنجازه، وحسبي أني بذلت فيه قصارى جهدي، فإن كان فيه من صواب، فمن الله وحده، وإن كان فيه من خطإ وزلل، فمن نفسي ومن الشيطان.

أسأل الله أن يتقبل هذا العمل مني، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، كما أسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به كل من قرأه ونظر فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة وتتضمن:

أ – فهرس الآيات القرآنية.

ب – فهرس الأحاديث النبوية.

ج – فهرس المصادر والمراجع.

أ- فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الرقم	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾	آل عمران	102	1
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾	النساء	1	1
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا ﴾	الإسراء	111	114
﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	الرعد	17	37
﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ إِلَيۡكَ	الرعد	41	21
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا يَجِدُونَ	الأحزاب	71-70	1
﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًاۖ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَوَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾	الأحقاف	58	57
﴿ فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ هُمُ	الطور	34	21

ب– فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصحابي	الصفحة
آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر	عبد الله بن عباس	30-94
آخر قرية من قرى الإسلام	أبو هريرة	30
آخر ما أدرك النَّاس من كلام النبوة الأولى	أبو مسعود البدري	67-71
آخر من يحشر راعيان من مزينة	أبو هريرة	47- 107- 123
آخر من يدخل الجنة رجل يقال له جهينة	عبد الله بن عمر	30- 63-91
آدم في السماء الدنيا	أبو سعيد الخدري	72
آفة الحديث الكذب وآفة العلم النسيان	علي بن أبي طالب	127
آفة الحديث النسيان	عبد الله بن مسعود	126- 127
آفة الدين ثلاثة	عبد الله بن عباس	30-99
آفة الظرف الصلف	علي بن أبي طالب	30- 117- 118
آفة العلم النسيان وإضاعته أن تحدث به غير أهله	عبد الله بن مسعود	126
آفة العلم النسيان وآفة الجمال الخيلاء	علي بن أبي طالب	127
آفة العلم النسيان، وإضاعته أن تحدث به من ليس له بأهل	عبد الله بن مسعود	30-

		126
آكل الربا، وموكله، وكاتبه	عبد الله بن مسعود	130
آل القرآن آل الله	أنس بن مالك	102
آمروا النساء في أنفسهن	العرس بن عميرة	109
آمين خاتم رب العالمين	أبو هريرة	89
آيةُ العِزِّ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی لَمۡ یَتَّخِذۡ وَلَدًا ﴾	معاذ بن أنس	114
آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم	عبد الله بن عباس	80
آيتانِ هُما قُرْآنٌ، وهُما يَشفِيان	أبو هريرة	76
أحبوا العرب لثلاث	عبد الله بن عباس	37
أطعموهن مما تأكلون	معاوية بن حيدة	65
ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن وينفع من علمته	عبد الله بن عباس	29
أمروا النساء، لتعرب الثيب عن نفسها	العرس بن عميرة	113
أن تطعمها إذا طعمت	معاوية بن حيدة	65
أهل القرآن أهل الله وخاصته	علي بن أبي طالب	103
ائت المعروف، واجتنب المنكر	حرملة بن عبد الله	134
ائت حرثك أنى شئت	بهز بن حكيم عن أبيه عن جده	64
اقرؤوا القرآن بحزن فإنه نزل بالحزن	بريدة	129
الأيم أحق بنفسها من وليها	عبد الله بن عباس	112
إذنها صماتها	عائشة	112
إن آخر ما بقي من النبوة الأولى	أبو مسعود البدري	68
إن آخر ما يبقى من النبوة الأولى	أبو مسعود البدري	69
إن آخر من يحشر راعيان من مزينة	أبو هريرة	124
إن لكل شيء آفة، وآفة العلم النسيان	عبد الله بن مسعود	128

إن لله أهلين من الناس	أنس بن مالك	103
إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى	أبو مسعود البدري	71-68
إنما الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	31
بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب	أبو جعفر محمد بن علي	31
البكر تستأذن	عائشة	112
تتركون المدينة على خير ما كانت	أبو هريرة	124
حرثك أنى شئت	معاوية بن حيدة	64
حرثك، ائت حرثك أنى شئت	معاوية بن حيدة	64
ستكون المدينة على خير ما كانت	أبو هريرة	123
علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم	عبد الله بن عباس	87
كان رسول الله ﷺ رحيماً رفيقاً	مالك بن الحويرث	22
لا مال أعود من العقل	علي بن أبي طالب	117
لكل شيء آفة، وآفة العلم النسيان	عبد الله بن مسعود	126
اللَّهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي	عبد الله بن عباس	28
هي حرثك، فأت حرثك	معاوية بن حيدة	65-64
وآمروا النساء في أنفسهن	العرس بن عميرة	113
يتركون المدينة على خير ما كانت	أبو هريرة	107

ج- فهرس المصادر والمراجع

- الآلوسي، نعمان بن محمود، **الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات**، ط3، (مكتبة المعارف، 1425هـ/2005م).

- الأبهري، أبو بكر محمد بن عبد الله، **جزء فيه من الفوائد الغرائب الحسان**، تحقيق: حسام بوقريص، ط1، (الكويت: دار إيلاف الدولية، 1998م/1999م).

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ/1994م).

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، **الشافي في شرح مسند الشافعي**، تحقيق: أحمد بن سليمان وياسر بن إبراهيم، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1426هـ/2005م).

- أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال** -رواية ابنه عبد الله عنه- تحقيق: وصي الله عباس، ط2، (الرياض: دار الخاني، 1422هـ/2001م). و**المسند**، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م).

- أرثر ج أربري، **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة شستربيتي**، ترجمة: محمود شاكر سعيد، د.ط، (عمان: مؤسسة آل البيت، 1992م).

- الأزرقي، محمد بن عبد الله، **أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار**، تحقيق: رشدي ملحس، ط3، (بيروت: دار الأندلس، 1403هـ/1983م).

- ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد، **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط1، (دار ابن الجوزي، 1418هـ/1997م).

- الألباني، محمد ناصر الدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ط2، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1405هـ/1985م). و**تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، ط4، (الرياض: دار الراية، 1417هـ). و**سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ط جديدة منقحة ومزيدة، (الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ/1995م). و**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1412هـ/1992م). و**صحيح الترغيب والترهيب**، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1421هـ/2000م). و**صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط2، (المكتب الإسلامي، 1406هـ/1986م). و**مناسك الحج والعمرة**، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف، 1420هـ/1999م).

- الأنصاري، زكريا بن محمد، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/2002م).

- البابانى، إسماعيل بن محمد، **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت). و**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1955م).

- باصبرين، علي بن أحمد، **إتحاف الناقد البصير بقوي أحاديث الجامع الصغير**، مخطوط، القاهرة: المكتبة الأزهرية 300539.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، **الأدب المفرد**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3، (بيروت: دار البشائر، 1409هـ/1989م). و**التاريخ الكبير**، ط1، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1360هـ). و**صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط1، (دار طوق النجاة، 1422هـ).

- البزاز، محمد بن المظفر، **غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه**، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، ط1، (الرياض: دار السلف، 1418هـ/1997م).

- البوصيري، أحمد بن أبي بكر، **مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد المنتقى، ط2 (بيروت: دار العربية، 1403هـ).

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الدعوات الكبير**، تحقيق: بدر البدر، ط1، (الكويت: مكتبة غراس، 2009م). و**المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، د.ط، (الكويت: دار الخلفاء، د.ت). و**دلائل النبوة**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1429هـ/2008م). و**شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ/2003م).

- الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر، ط2، (1395هـ/1975م).

- التليدي، محمد بن عبد الله، **تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه**، ط1، (دار البشائر الإسلامية، 1416هـ/1995م).

- تمام، أبو القاسم بن محمد، **الفوائد**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، 1412هـ).

- التهانوي، ظفر أحمد، **قواعد في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط10، (بيروت: دار البشائر، 1428هـ/2007م).

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، ط3، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م).

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الله القاضي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ). و**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ط2، (فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، 1401هـ/1981م). و**الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، تحقيق: نور الدين بوياجيلار، ط1، مكتبة أضواء السلف، 1418هـ/1997م).

- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عطار، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ/1987م).

- الجيلاني، محمد بن محمد، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ط1، (دار ابن حزم، 1422هـ/2001م).

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، ط1، (حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1372هـ/1953م). و**كتاب العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين، ط1، (الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ/2006م).

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تحقيق: أكمل الدين إحسان أوغلي، ومحمود عبد القادر الأرناؤوط، وصالح سعداوي صالح، ط1، (استانبول: منظمة المؤتمر الإسلامي، 2010م).

- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عطا، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م).

- ابن حبان، محمد بن أحمد، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م). و**الثقات**، ط1، (حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ/1973م). و**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ). و**مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق إبراهيم، ط1، (المنصورة: دار الوفاء، 1411هـ/1991م).

- الحبشي، عبد الله محمد، **جامع الشروح والحواشي**، ط1، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2004م).

- ابن حجر، أحمد بن علي، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (مصر: دار هجر، 1429هـ/2008م). و**التلخيص الحبير**، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب ، ط1، (مصر: مؤسسة قرطبة، 1416هـ/1995م). و**تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد القزقي، ط1، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ). و**تقريب التهذيب**، تحقيق: صغير أحمد شاغف، ط2، (الرياض: دار العاصمة، 1423هـ). و**تهذيب التهذيب**، تحقيق: إبراهيم الزئبق وعادل مرشد، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ/1996م). و**جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور في ماء زمزم لما شرب له**، تحقيق وتعليق: كيلاني محمد خليفة، د.ط (مؤسسة قرطبة، د.ت). و**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط1، (الرياض: مطبعة سفير، 1422هـ). و**زهر الفردوس**، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة، رقم2099 حديث. و**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ). و**لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (دار البشائر الإسلامية، 1423هـ/2002م).

- الحموي، أحمد مكي، **ضوء القبس المنير لرموز رجال الجامع الصغير**، تحقيق: محمد باقر علوان، مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، مايو 1975م.

- الحموي، ياقوت بن عبد الله، **معجم البلدان**، د.ط، (بيروت: دار صادر، 1397هـ/1977م).

- الخزرجي، أحمد بن عبد الله، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط5، (بيروت: دار البشائر، 1416هـ).

- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، **الصحيح**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1424هـ/2003م).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، د.ط، (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ/1983م). و**تاريخ بغداد**، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب، 1422هـ/2002م). و**تاريخ مدينة السلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (درا الغرب الإسلامي، 1422هـ/2001م).

- الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد، **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، تحقيق: يحيى مراد، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م).

- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ/1985م). و**المؤتلف والمختلف**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، (بيروت: دار الغرب، 1406هـ/1986م).

- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، **مسند الدارمي** المعروف بسنن الترمذي، تحقيق: حسين أسد الداراني، ط1، (دار المغني، 1412هـ/2000م). و**تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحي بن معين**، تحقيق: أحمد نور سيف، د.ط، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت).

- أبو داود، سليمان بن الأشعث، **السنن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (المكتبة العصرية، د.ت).

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، ط1، (جدة: دار القبلة للثقافة، 1413هـ/1992م). و**المغني في الضعفاء**، تحقيق نور الدين عتر، د ط، (قطر، إدارة إحياء التراث، دن). و**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: دار الغرب، 2003م). و**تجريد أسماء الصحابة**، د.ط، (دار المعرفة، د.ت). و**تذكرة الحفاظ**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م). و**ديوان الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: حماد الأنصاري، ط2، (مطبعة النهضة الحديثية، 1387هـ/1967م). و**سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، (بيروت:

مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م). **ومن تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث**، تحقيق: عبد الله الرحيلي، ط1، (مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ/2005م). **وميزان الاعتدال**، تحقيق: محمد عرقسوسي وآخرون، ط1، (دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م).

– الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ، ط5، (بيروت: المكتبة العصرية، 1420هـ/1999م).

– ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، **لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف**، ط1، (دار ابن حزم، 1424هـ/2004م).

– الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: حسين نصار، د.ط، (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1319هـ/1969م).

– الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط6، (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م).

– سبط ابن العجمي، برهان الدين أبو الوفا، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، تحقيق: علاء الدين رضا، ط1، (القاهرة: دار الحديث، 1988م). **والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، تحقيق: صبحي السامرائي، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1407هـ/1987م).

– السبكي، شمس الدين محمد بن أحمد، **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تحقيق: عقيل المقطري، ط1، (بيروت: مؤسسة الريان، 1424هـ/2003م).

– السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، د.ط، (بيروت: دار الجيل، د.ت). **والمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ/1985م). **وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، ط 2، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1432هـ).

- ابن سعد، محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار صادر، 1968م).

- أبو سعيد الأشج، عبد الله بن سعيد، **جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج**، تحقيق: إسماعيل بن محمد الجزائري، ط1، (دار المغني، 1424هـ/2001م).

- سعيد بن منصور، **السنن**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، (الهند: الدار السلفية، 1403هـ/1982م).

- السلفي، أبو طاهر، **الطيوريات**، تحقيق: دسمان يحى معالي وعباس صخر الحسن، ط1، (مكتبة أضواء السلف، 1425هـ/2004م).

- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وغيره، ط1، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ/1962م).

- ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر، **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**، تحقيق: محمد حجي، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1417هـ/1997م).

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **التحدث بنعمة الله**، تحقيق: إليزابث ماري سارتين، ط1، (المطبعة العربية الحديثة، 1975م). و**الجامع الصغير**، د.ط (دار الفكر، 1428-1429هـ/2008م). و**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ط1، (بيروت: دار الفكر، د.ت). و**الروض الأنيق في فضل الصديق**، تحقيق: عامر حيدر، ط1، (بيروت: مؤسسة نادر، 1410هـ/1990م). و**الزيادات على الموضوعات المسمى بذيل اللآلئ المصنوعة**، تحقيق: رامز خالد حسن، ط1، (الرياض: مكتبة المعارف،1431هـ/2010م). و**اللآلئ المصنوعة**، تحقيق: صلاح بن عويضة، ط1، (دار الكتب العلمية، 1417هـ/1996م). و**بغية الوعاة**، تحقيق: محمد إبراهيم، ط1، (مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384هـ/1965م). و**جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير**، ط2، (دار السعادة للطباعة، 1426هـ/2005م). و**حسن المحاضرة في تاريخ مصر**

والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، (دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر1387هـ/1967م). و**درر البحار في الأحاديث القصار**، مخطوط بمكتبة المسجد النبوي، رقم (213/107)، رقم الفيلم (54). و**لب اللباب في تحرير الأنساب**، د.ط، (بيروت، دار صادر، د.ت). و**نظم العقيان في أعيان الأعيان**، تحقيق: فيليب حتي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1927م). و**نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، تحقيق: أحمد حاج عثمان، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، (السعودية، جامعة أم القرى، 1423هـ-1424هـ).

– أبو شهبة، محمد بن محمد، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ط1، (جدة: دار المعرفة، 1403هـ/1983م).

– الشوكاني، محمد بن علي، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، د.ط، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت). و**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1392هـ).

– الشيباني، محمد بن إبراهيم، **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**، ط1، (مكتبة السداوي، 1407هـ/1987م).

– ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، **المصنف**، تحقيق: حمد الجمعة ومحمد اللحيدان، ط1 (مكتبة الرشد، 1425هـ/2004م).

– الصاعدي، عبد الرحمن بن عمر، **منهج الحافظ المناوي في كتابه فيض القدير**، ط1، (دمشق: دار النوادر، 1435هـ/2014م).

– الصريفيني، إبراهيم بن محمد، **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ط1 ،(بيروت: دار الكتب العلمية، 1409هـ/1989م).

- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ). و**تفسير عبد الرزاق**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م).

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **التنوير شرح الجامع الصغير**، تحقيق: محمد إسحاق إبراهيم، ط1، (الرياض: مكتبة دار السلام، 1432هـ/2011م).

- الطاهر الجزائري، طاهر بن محمد، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ/1995م).

- الطباع، إياد خالد، **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية**، ط1، (دمشق: دار القلم، 1417هـ/1996م).

- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق طارق عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، ط1، (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ/1995م). و**المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، دت). و**مسند الشاميين**، تحقيق، حمدي السلفي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1984م).

- الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1، (مصر: دار هجر، 1422هـ/2001م).

- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، **المسند**، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، (مصر: دار هجر، 1419هـ/1999م).

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تحقيق: عبد الله السوالمة، ط1، (الرياض: دار ابن تيمية، 1405هـ/1985م). و**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي البجاوي، ط1، (بيروت: دار الجيل،

1412هـ/1992م). و**جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، ط1، (دار ابن الجوزي، 1414هـ/1994م).

– عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ط2 ، (مؤسسة الحلبي وشركاه، 1385هـ/1965م).

– العجلوني، إسماعيل بن محمد، **كشف الخفا ومزيل الإلباس**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، (المكتبة العصرية، 1420هـ/2000م).

– ابن عدي، عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، (مكتبة الرشد، 1434هـ/2013م).

– ابن عراق، علي بن محمد، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تصحيح: عبد الله الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، ط1، (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1399هـ).

– العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، **تخريج أحاديث الإحياء**، تحقيق: أشرف عبد المقصود، ط1، (مكتبة دار طبرية، 1415هـ/1995م). و**ذيل ميزان الاعتدال**، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط1، (الرياض: شركة العبيكان، 1406هـ).

– ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، تحقيق: محب الدين العمروي، د.ط، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ/1995م). و**معجم الشيوخ**، تحقيق: وفاء تقي الدين، ط 1، (دار البشائر، 1421هـ/2000م).

– العصامي، عبد الملك بن حسين، **سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م).

- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، **الضعفاء**، تحقيق: مازن السرساوي، ط2، (دار ابن عباس، 1429هـ/2008م).

- العلقمي، محمد بن عبد الرحمن، **الكوكب المنير شرح الجامع الصغير**، مخطوط بمكتبة راغب باشا، استانبول، رقم 262.

- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، (دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 1406هـ/1986م).

- العيدروس، محيي الدين عبد القادر، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ).

- العيني، محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، د.ط، (دار الفكر، طبعة مصورة عن المنيرية، 1348هـ).

- الغماري، أحمد بن الصديق، **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م). **والمغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**، ط1، (بيروت: دار الرائد العربي 1402هـ/1982م).

- ابن فارس، أحمد بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، (بيروت: دار الفكر، 1399هـ/1979م).

- الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م).

- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق: محمد حجي، ط1، (الرباط: مكتبة الطالب، 1402هـ/1982م).

- أبو القاسم البغوي، عبد الله بن محمد، **معجم الصحابة**، تحقيق: محمد الأمين الجكني، ط1، (مكتبة دار البيان، 1421هـ/2000م).

- ابن قانع، عبد الباقي أبو الحسين، **معجم الصحابة**، تحقيق: صلاح المصراتي، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء، 1418هـ).

- القسطلاني، أحمد بن محمد، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ط7، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ).

- القضاعي، محمد بن سلامة، **مسند الشهاب**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1407هـ/1986م).

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، **الفروسية المحمدية**، تحقيق: زائد النشيري، ط1، (دار عالم الفوائد، 1418هـ).

- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ط2، (دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1982م).

- الكتاني، محمد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، ط6، (بيروت: دار البشائر، 1421هـ/2000م). و**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، ط2، (مصر: دار الكتب السلفية، د.ت).

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (مصر: دار هجر، 1417هـ/1997م). و**تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي السلامة، ط 2، (دار طيبة، 1420هـ/1999م).

- كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، (مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1376هـ/1957).

- كوركيس، عواد، **ذخائر التراث العربي في مكتبة جستر بيتي**، مجلة المورد، ع1-2، 1 يناير 1971م.

- اللحام، بديع السيد، **الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه**، ط1، (دار قتيبة، دمشق، 1994م).

- اللكنوي، محمد بن عبد الحي، **الأجوبة الفاضلة**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط3، (بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1414هـ/1993م).

- ابن ماجه، محمد بن يزيد، **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت).

- ابن ماكولا، علي بن هبة الله، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م).

- المتقي الهندي، علي بن حسام، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق: صفوت السقا، وبكري الحياني، ط5، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ).

- المحبي، محمد أمين، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، د.ط، (دار صادر، بيروت، د.ت).

- محمد خير رمضان يوسف، **معجم المؤلفين المعاصرين**، د.ط، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1425هـ/2004م).

- المرعشلي، يوسف، **تحقيق المخطوطات**، ط2، (دار البشائر الإسلامية، 1431هـ/2010م). **ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1427هـ/2006م).

- المروزي، محمد بن نصر، **مختصر قيام الليل**، اختصره أحمد المقريزي، ط1، (فيصل أباد: حديث أكادمي، 1408هـ/1988م).

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ/1980م).

- مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1412هـ/1991م).

- مظفر، محمد البزاز، **غرائب حديث الإمام مالك بن أنس** ﷺ، تحقيق: رضا بن خالد الجزائري، ط1، (الرياض: دار السلف، 1418هـ/1997م).

- ابن معين، يحيى أبو زكريا، التاريخ برواية الدوري، **يحيى بن معين وكتابه التاريخ**، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد نور سيف، ط1، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1979م). **وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد نور سيف، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ/1988م).

- المقري، أحمد بن محمد، **فتح المتعال في مدح النعال**، تحقيق: علي عبد الوهاب وعبد المنعم درويش، ط1، (القاهرة: دار القاضي عياض للتراث، 1417هـ/1997م).

- المناوي، محمد عبد الرؤوف، **التيسير بشرح الجامع الصغير**، ط3، (الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، (1408هـ/1988م). **والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**، تحقيق: محمد أديب الجادر، ط1، (بيروت: دار صادر، 1419هـ). **وفيض القدير شرح الجامع الصغير**،

ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، ط4، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2009م). و**فيض القدير شرح الجامع الصغير**، مخطوط بمكتبة ولي الدين أفندي، تركيا، رقم 641.

– ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عامر صبري، ط1، (مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1426هـ/2005م).

– المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب**، تحقيق: مصطفى عمارة، ط3، (دار إحياء التراث العربي، 1388هـ/1968م).

– ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ/1994م).

– موسى المديني، محمد بن عمر، **اللطائف من دقائق المعارف**، تحقيق: محمد سمك، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ/1999م).

– ناصر الدين، محمد بن عبد الله الدمشقي، **الرد الوافر**، تحقيق: زهير الشاويش، ط1، (بيروت، المكتب الإسلامي، 1393هـ). و**توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م).

– النبهاني، يوسف بن إسماعيل، **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**، ط1، (مصطفى البابي الحلبي، تصوير: دار الكتاب العربي، 1351هـ/1932م).

– النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001 م). و**الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ).

– أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، **تاريخ أصبهان**، تحقيق: سيد كسروي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/1990م). و**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، د.ط،

(بيروت: دار الكتب العلمية، 1409هـ). و**صفة النفاق ونعت المنافقين**، تحقيق: عامر صبري، ط1، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1422هـ/2001م). و**معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل العزازي، ط1، (الرياض: دار الوطن، 1419هـ/1998م).

– ابن نقطة، محمد بن عبد الغني الحنبلي، **تكملة الإكمال**، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط1، (جامعة أم القرى، 1408هـ/1987م).

– الهيثمي، نور الدين، **مجمع الزوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط1، (القاهرة: مكتبة القدسي، 1414هـ/1994م).

– ابن وزير، محمد بن إبراهيم، **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**، ط1، (دار عالم الفوائد، 1419هـ/1999م).

– أبو يعلى، أحمد بن علي، **المسند**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، 1430هـ/2009م).

مراجع شبكة الانترنت

- البوابة الالكترونية لمحافظة الفيوم:

www.fayoum.gov.eg/tourism/fayoumt/safha%20new183/default.aspx

- محافظة دمياط:

www.domyat.gov.eg/home/page/1